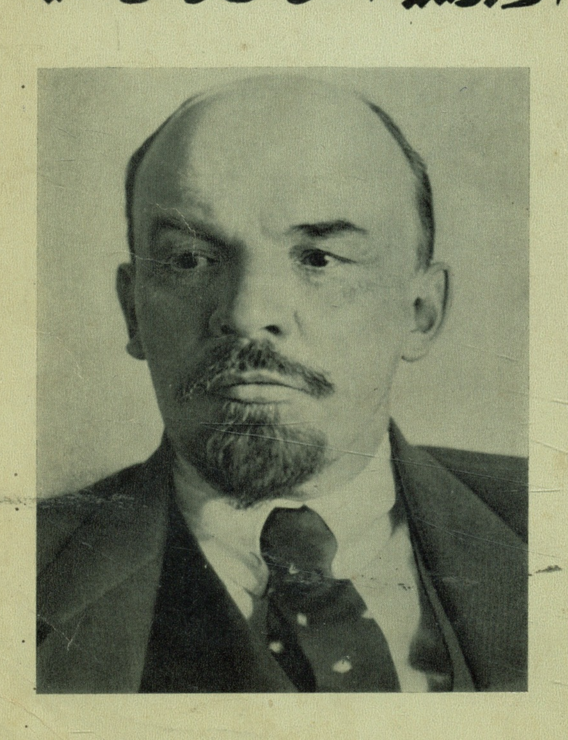
لينين

ألامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية



يا عمال العالم ، اتحدوا !

لينين

الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية[1]

وصف مبسط

دار التقدم
موسكو ، ١٩٦٧

مقدمة

في ربيع سنة ١٩١٦ وضعت بمدينة زوريخ هذا الكتاب* الذي اعرضه على انظار القارئ . وفي ظروف عملي هناك شعرت ، بطبيعة الحال ، ببعض النقص في الكتب الفرنسية والانكليزية وبنقص كبير جداً في الكتب الروسية . ولكني قد استفدت ، على كل حال ، من المؤلف الانكليزي الرئيسي الموضوع في الامبريالية-كتاب ج . ا . هوبسون — بكل الانتباه الذي يستحقه هذا المؤلف حسب اعتقادي .

وقد وضعت الكتاب آخذاً بعين الاعتبار الرقابة القيصرية . ولذا كنت مضطراً الى الاقتصار بدقة على التحليل النظري وحده ولا سيما الاقتصادي ، وكذلك الى منتهى الحذر في صياغة العدد الضئيل من الملاحظات السياسية الضرورية ، الى التلميح ، الى لغة لقمان ، تلك اللغة الرمزية اللعينة التي كانت القيصرية ترغم جميع الثوريين على اللجوء اليها كلما اخذوا القلم لوضع كتاب « علني » .

ومن المؤلم الآن ، في أيام الحرية ، أن اعيد قراءة مقاطع الكتاب التي شوهها التفكير بالرقابة القيصرية ، المقاطع المكبوسة ، المضغوطة كأنها في ملزمة من حديد . فلكيما ابين ان الامبريالية

هي عشية الثورة الاشتراكية وان الاشتراكية-الشوفينية (اشتراكية قولا وشوفينية عملا) هي خيانة تامة للاشتراكية وانتقال تام الى جانب البرجوازية ، وان انقسام حركة العمال هذا الانقسام الناشئ عن ظروف الامبريالية الموضوعية وغير ذلك ، تأتى عليّ ان اتكلم بلغة «العبد» ، وأراني مضطراً الى احالة القارئ الذي تهمه المسألة الى مجموعة مقالاتي التي كتبتها في الخارج في سنوات ١٩١٤ — ١٩١٧ والتي سيعاد نشرها قريباً . ولا بد من الاشارة الى مقطع من مقاطع الكتاب في الصفحتين ١١٩ — ١٢٠ * : لكيما ابين بشكل تقبله الرقابة كيف يكذب دون خجل الرأسماليون وكذلك الاشتراكيون-الشوفينيون الذين انتقلوا الى جانبهم (والذين لا يناضل كاوتسكي ضدهم بالاستقامة اللازمة) في مسألة الالحاق ، وكيف يسترون دون خجل على رأسمالييهم في قضايا الالحاق ، كنت مضطراً ان اضرب مثلا ... اليابان ! ومن اليسير على القارئ الفطن ان يستعيض عن اليابان بروسيا وكوريا بفنلندا ، بولونيا ، كورلاندا ، اوكرانيا ، خيوه ، بخارى ، استلندا وغيرها من المقاطعات التي لا يقطنها الروس .

واود أن آمل بأن يساعد كتابي على فهم المسألة الاقتصادية الاساسية التي لا يمكن بدون دراستها فهم شيء في ماهية الحرب المعاصرة والسياسة المعاصرة ، نعني مسألة طبيعة الامبريالية الاقتصادية .

المؤلف

بتروغراد . ٢٦ نيسان (ابريل) سنة ١٩١٧

---

* راجع ص ١٦١ من هذا الكتاب . الناشر .

مقدمة للطبعتين الفرنسية والالمانية

١

وضعت الكتاب الحالي ، كما أشرت في مقدمة الطبعة الروسية ، سنة ١٩١٦ ، آخذاً الرقابة القيصرية بعين الاعتبار . وليس بامكاني أن اغير النص بأكمله في الوقت الحاضر ؛ وأحسب ان ذلك أمر عديم الجدوى ، لان مهمة الكتاب الاساسية كانت ولا تزال : أن يبين ، بموجب مجمل أرقام الاحصاءات البرجوازية التي لا تقبل الجدل وبموجب اعترافات العلماء البرجوازيين في جميع البلدان ، كيف كانت ، في بدء القرن العشرين ، قبيل الحرب الامبريالية العالمية الاولى ، الصورة الاجمالية للاقتصاد الرأسمالي العالمي ضمن علاقاته العالمية .

ومن ناحية أخرى سيكون من المفيد للكثيرين من الشيوعيين في البلدان الرأسمالية المتقدمة أن يتبينوا ، بمثل هذا الكتاب العلني من وجهة نظر الرقابة القيصرية ، امكانية — بله ضرورة — الاستفادة حتى من القدر الطفيف من بقايا العلنية التي ما تزال باقية للشيوعيين لنقل مثلا في اميركا او في فرنسا المعاصرتين بعد اعتقال الشيوعيين بمجموعهم تقريباً من عهد قريب ؛ وذلك لتبيان كل بطلان نظرات

الاشتراكيين المسالمين وكل بطلان عقد الآمال على « ديموقراطية عالمية » . وسأحاول ، في هذه المقدمة، إعطاء ما لا بد منه من اضافات على هذا الكتاب الذي اجتاز الرقابة .

٢

لقد برهن في هذا الكتاب على ان حرب سنوات ١٩١٤ — ١٩١٨ كانت من جانب الطرفين حرباً امبريالية (أي حرب غزو ونهب ولصوصية) ، حرباً من اجل تقسيم العالم ، من اجل اقتسام وأعادة اقتسام المستعمرات و « مناطق نفوذ » الرأسمال المالي والخ ..

اذ ان الدليل على طابع الحرب الاجتماعي الحقيقي ، او بالاصح : على طابعها الطبقي الحقيقي ، لا يكمن طبعاً في تاريخ الحرب الديبلوماسي ، بل في تحليل الحالة الموضوعية للطبقات المسيطرة في جميع الدول المتحاربة . ولتصوير هذه الحالة الموضوعية لا ينبغي أخذ امثلة او أدلة منعزلة (ففي حالة كون ظواهر الحياة الاجتماعية في منتهى التعقيد يمكن على الدوام ايجاد أي قدر من الامثلة او الادلة المنعزلة للتدليل على أي فكرة) ، بل ينبغي حتماً اخذ مجمل الادلة عن أسس الحياة الاقتصادية في جميع الدول المتحاربة وفي العالم كله .

وهذه الادلة الاجمالية التي لا تدحض ، هي ، بالضبط ، ما ذكرته في لوحة تقسيم العالم في سنتي ١٨٧٦ و ١٩١٤ (الفقرة السادسة) وفي لوحة توزيع السكك الحديدية في جميع العالم في سنتي ١٨٩٠ و ١٩١٣ (الفقرة السابعة) . فالسكك الحديدية هي حاصل جميع الفروع الرئيسية في الصناعة الرأسمالية ، صناعة

الفحم الحجري والتعدين ؛ هي حاصل واجلى مقاييس تطور التجارة العالمية والحضارة البرجوازية الديموقراطية . وقد بينت فصول الكتاب السابقة كيف تتصل السكك الحديدية بالانتاج الكبير ، بالاحتكارات ، بالسينديكات ، بالكارتيلات ، بالتروستات ، بالبنوك وبالطغمة المالية . ان توزيع خطوط السكك الحديدية وتفاوته وتفاوت تطورها هو حاصل الرأسمالية الاحتكارية الحديثة في النطاق العالمي . وهذا الحاصل يظهر ان الحروب الامبريالية هي أمر محتوم اطلاقاً على هذا الاساس الاقتصادي ، ما بقيت وسائل الانتاج ملكا خاصاً .

يبدو مد السكك الحديدية امراً بسيطاً ، طبيعياً ، ديموقراطياً ، ثقافياً ، تمدينياً ، وهو يبدو كذلك في عيون الاساتذة البرجوازيين الذين تدفع لهم الاجور لكيما يطلوا العبودية الرأسمالية بالمساحيق ، وكذلك في عيون البرجوازيين الصغار التافهين الضيقي الافق . والواقع ان الخيوط الرأسمالية التي تربط بألوف الشباك هذه المشاريع بالتملك الخاص لوسائل الانتاج بوجه عام قد جعلت من مد السكك الحديدية اداة لظلم مليار من الناس (اشباه المستعمرات اضافة الى المستعمرات) ، أي لظلم اكثر من نصف سكان الارض في البلدان التابعة ، والعبيد اجراء الرأسمال في البلدان «المتمدنة» .

ان الملكية الخاصة القائمة على عمل صغار اصحاب الاعمال ، والمزاحمة الحرة ، والديموقراطية — ان جميع هذه الشعارات التي يخدع بها الرأسماليون وصحافتهم العمال والفلاحين قد اندرجت بعيداً في طيات الماضي . لقد آلت الرأسمالية الى نظام عالمي لظلم الاكثرية الكبرى من سكان الارض استعمارياً وخنقها مالياً من قبل قبضة من البلدان «المتقدمة» . ويجري اقتسام هذه

« الغنيمة » بين ضاريين او ثلاثة ضوارٍ اقوياء في النطاق العالمي ومسلحين من الرأس حتى اخمص القدمين (اميركا ، انكلترا ، اليابان) يجرون الارض برمتها الى حربهم من أجل اقتسام غنيمتهم .

٣

ان صلح بريست-ليتوفسك(٢) الذي فرضته المانيا الملكية ، ومن بعده صلح فرساي(٣) الاكثر وحشية وحطة والذي فرضته الجمهوريتان « الديموقراطيتان » ، اميركا وفرنسا ، وكذلك انكلترا « الحرة » قد قدما للبشرية خدمة نافعة جداً اذ فضحا الكتبة الخدم المأجورين للامبريالية وكذلك البرجوازيين الصغار الرجعيين الذين ، وان كانوا يخلعون على انفسهم القاب المسالمين والاشتراكيين ، يمتدحون « الويلسونية »(٤) ويبرهنون على امكان السلام والاصلاحات في ظل الاستعمار (الامبريالية) .

ان عشرات الملايين من الجثث والمشوهين الذين تركتهم الحرب التي اضرمت نيرانها لتعيين ما اذا كانت الزمرة الانكليزية او الالمانية من قطاع الطرق الماليين ينبغي ان تنال حصة الاسد من الغنيمة ومن ثم « معاهدتي الصلح » هاتين ، تفتح بسرعة لم تعهد من قبل عيون الملايين وعشرات الملايين من الناس الذين ظلمتهم البرجوازية وسحقتهم وخدعتهم وضللتهم . وعلى صعيد الخراب العالمي الذي سببته الحرب تشتد على هذه الصورة الازمة الثورية العالمية التي لا يمكنها ان تنتهي الى غير الثورة البروليتارية وظفرها ، مهما كانت طويلة وقاسية تقلبات الاحول التي لا بد لها ان تجتازها .

ان بيان بال الصادر عن الاممية الثانية والذي اعطى ، في سنة ١٩١٢ ، وصفاً لتلك الحرب التي اندلعت في سنة ١٩١٤ بالضبط ، لا وصفاً للحرب بوجه عام (فالحروب تختلف ومنها ما تكون ثورية) ، ان هذا البيان قد بقي اثراً للذكرى يفضح بصورة تامة افلاس ابطال الاممية الثانية المشين وارتدادهم .

ولذلك اعيد نشر هذا البيان (٥) في ملحق لهذه الطبعة وألفت نظر القارئ مرة أخرى الى أن ابطال الاممية الثانية يتجنبون بحذر مقاطع البيان التي تتحدث بصورة دقيقة ، واضحة ، صريحة ، بالضبط عن صلة الحرب المنتظرة بالثورة البروليتارية ، يتجنبونها بنفس حذر اللص في تجنب المكان الذي ارتكب فيه السرقة .

٤

في هذا الكتاب وجه انتباه خاص لانتقاد «الكاوتسكية» ، وهي تيار فكري عالمي يمثله في جميع بلدان العالم «كبار النظريين» ، زعماء الاممية الثانية (في النمسا اوتو باور وشركاه وفي انكلترا رمسي ماكدونالد وغيره وفي فرنسا البير توما وهلم جراً والخ .) وجمهور من الاشتراكيين والاصلاحيين والمسالمين والديموقراطيين البرجوازيين والخوارنة .

وهذا التيار الفكري هو ، من ناحية ، نتاج انحلال وتقيح الاممية الثانية وهو ، من الناحية الاخرى ، نتاج محتوم لتفكير صغار البرجوازيين الذين يبقيهم وضع حياتهم باكمله في أسر الاوهام البرجوازية والديموقراطية .

ان امثال هذه النظرات هي ، بالنسبة لكاوتسكي ومن على شاكلته ، ارتداد تام بالضبط عن الاسس الماركسية الثورية التي دافع عنها هذا الكاتب عشرات من السنين ، ولا سيما في مناسبات النضال ضد الانتهازية الاشتراكية (برنشتين وميلليران وهايندمان وغومبرس وهلم جراً) . ولذلك فليس من باب الصدف ان اتحد « الكاوتسكيون » الآن مع الانتهازيين المتطرفين في جميع العالم عملياً وسياسياً (عن طريق الاممية الثانية او الصفراء (٦)) ومع الحكومات البرجوازية (عن طريق الحكومات البرجوازية الائتلافية التي يساهم فيها الاشتراكيون) .

ان الحركة البروليتارية الثورية بوجه عام والشيوعية بوجه خاص ، هذه الحركة المتنامية في جميع انحاء العالم ، لا غنى لها عن تحليل وفضح الاخطاء النظرية التي تقترفها « الكاوتسكية » . وهذا لا ندحة عنه لا سيما وان دعوة المسالمة و « الديموقراطية » بوجه عام اللتان لا تدعيان الماركسية اطلاقاً ، ولكنهما ، شأن كاوتسكي وشركاه سواء بسواء، تطمسان عمق تناقضات الامبريالية وحتمية الازمة الثورية التي تنشأ عنها ، هما تياران ما زالا منتشرين لاقصى حد في العالم كله . والنضال ضد هذين التيارين هو امر الزامي لحزب البروليتاريا الذي يتوجب عليه ان ينتزع من البرجوازية صغار اصحاب الاعمال والملايين من الشغيلة المخدوعين بها والذين تحيط بهم لهذا الحد او ذاك ظروف حياة البرجوازية الصغيرة .

٥

ولا بد من بعض كلمات عن الفصل الثامن : « طفيلية الرأسمالية وتعفنها » . ان هيلفيردينغ « الماركسي » سابقاً وزميل كاوتسكي اليوم وأحد الممثلين الرئيسيين للسياسة البرجوازية الاصلاحية في « الحزب الاشتراكي-الديموقراطي الالماني المستقل » (٧) ، قد خطا ، كما سبق واشرنا في متن الكتاب ، خطوة الى الوراء في هذه المسألة بالمقارنة مع المسالم والاصلاحي الانكليزي المكشوف هوبسون . فالانقسام العالمي لحركة العمال باكملها قد اتضح الآن على اتمه (الامميتان الثانية والثالثة) . وقد اتضح كذلك واقع النضال المسلح والحرب الاهلية بين الاتجاهين : المناشفة و « الاشتراكيون-الثوريون » في روسيا يؤيدون كولتشك ودينيكين ضد البلاشفة ؛ وأنصار شيدمان ونوسكه وشركاه في المانيا هم مع البرجوازية ضد السبارتاكيين (٨) ، والشيء نفسه في فنلندا وبولونيا والمجر الخ . فما هو ، اذاً ، الاساس الاقتصادي لهذه الظاهرة التاريخية ذات الاهمية العالمية ؟

انه بالضبط صفة الطفيلية والتقيح التي تصف الرأسمالية في اعلى مراحلها التاريخية ، أي في مرحلة الامبريالية . فالرأسمالية ، كما برهن في الكتاب الحالي ، قد ابرزت الآن حفنة (أقل من عشر سكان الارض ، وفي حالة ابعد « التسامح » والمغالاة في التقدير ، اقل من الخمس) من الدول في منتهي الغنى والقوة تنهب العالم كله بمجرد « قص الكوبونات » . ان تصدير الرأسمال يعطي دخلا يتراوح بين ٨ — ١٠ مليارات فرنك في السنة حسب اسعار ما قبل الحرب وحسب الاحصاءات البرجوازية لما قبل الحرب . والآن اكثر جداً ، بطبيعة الحال .

وواضح ان هذا الربح الاضافي الهائل (اذ انه يبتز اضافة الى الربح الذي يعتصره الرأسماليون من عمال بلاد « هم ») يمكن من رشوة زعماء العمال والفئة العليا التي تكوّن اريستوقراطية العمال . والرأسماليون في البلدان « المتقدمة » يرشون هذه الفئة ، بآلاف الطرق ، من مباشرة وغير مباشرة وعلنية ومستورة .

ان هذه الفئة من العمال الذين تخلقوا بطباع البرجوازية او « اريستوقراطية العمال » ، هم برجوازيون صغار تماماً بطراز حياتهم ومقاييس اجورهم وبكامل نظرتهم للعالم ، هي سند الاممية الثانية الرئيسي ، وفي ايامنا سند البرجوازية الاجتماعي (لا العسكري) الرئيسي . لان هؤلاء عملاء حقيقيون للبرجوازية في حركة العمال ، متعهدون عمال في خدمة طبقة الرأسماليين (labor lieutenants of the capitalist class)، وسائط حقيقية لنقل الاصلاحية والشوفينية. واثناء الحرب الاهلية بين البروليتارية والبرجوازية يقف هؤلاء حتماً ، بعدد كبير ، الى جانب البرجوازية ، الى جانب « الفرساليين » (٩) ضد « الكومونيين» .

واذا لم يتبين المرء الجذور الاقتصادية لهذه الظاهرة ، اذا لم يقدر اهميتها السياسية والاجتماعية حق قدرها ، لا يستطيع أن يخطو خطوة في ميدان حل المهام العملية التي تواجه الحركة الشيوعية والثورة الاجتماعية المقبلة .

الاستعمار (الامبريالية) هو عشية الثورة الاجتماعية البروليتارية . وقد ثبت ذلك منذ سنة ١٩١٧ في النطاق العالمي .

٦ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠

ن . لينين

اثناء السنوات الخمس عشرة او العشرين الاخيرة ، ولا سيما بعد الحرب الاسبانية-الاميركية (١٨٩٨) والحرب الانكليزية-البويرية (١٨٩٩ – ١٩٠٢) اخذ الادب الاقتصادي وكذلك السياسي في العالمين القديم والجديد يتطرق اكثر فاكثر الى مفهوم «الاستعمار» (الامبريالية) لوصف العصر الذي نجتازه . ففي سنة ١٩٠٢ صدر في لندن ونيويورك مؤلف للاقتصادي الانكليزي ج . ا . هوبسون عنوانه : «الامبريالية» . والمؤلف ، وان كان لم يخرج عن وجهة نظر البرجوازيين دعاة الاصلاحات الاجتماعية والمسالمين ، وهي وجهة نظر لا تختلف ، في الجوهر ، عن الموقف الذي يقفه حالياً الماركسي السابق كاوتسكي ، قد اعطى وصفاً ممتازاً مفصلا لخواص الامبريالية الاقتصادية والسياسية الاساسية . وفي سنة ١٩١٠ صدر في فيينا مؤلف الماركسي النمساوي رودولف هيلفيردينغ : «الرأسمال المالي» (الترجمة الروسية : موسكو ، سنة ١٩١٢) . ورغم غلطة المؤلف في مسألة نظرية النقود وميله بعض الشيء الى التوفيق بين الماركسية والانتهازية ، فهذا الكتاب عبارة عن تحليل نظري قيم للغاية «لاحدث المراحل في تطور الرأسمالية» كما ينص العنوان

الثانوي لمؤلف هيلفيردينغ . ان ما قيل في السنوات الاخيرة عن الامبريالية ، ولا سيما في العدد الكبير من مقالات المجلات والجرائد في هذا الموضوع وكذلك في قرارات ، مثلا ، مؤتمري خيمنيتس (١٠) وبال المعقودين في خريف سنة ١٩١٢ ، لم يتعد ، في الجوهر ، دائرة الافكار التي عرضها او ، بالاصح ، التي لخصها المؤلفان المذكوران ...

وسنسعى فيما يأتي لنعرض ، بايجاز وبأبسط شكل ممكن ، صلة وترابط خواص الامبريالية الاقتصادية الاساسية . ولن نتطرق الى الناحية غير الاقتصادية في المسألة مهما كانت جديرة بذلك . اما اسماء الكتب التي استشهدنا بها والملاحظات الاخرى التي قد لا تهم جميع القراء فنحيلها الى آخر الكتاب (١١) .

١ . تمركز الانتاج والاحتكارات

ان نمو الصناعة الهائل والسرعة الكبرى في سير تمركز الانتاج في مشاريع تتضخم باستمرار هو خاصة من أخص خصائص الرأسمالية . وتعطي الاحصاءات الصناعية الحديثة عن هذا السير اكمل المعلومات وأضبطها .

ففي ألمانيا ، مثلا ، كان يوجد بين كل ألف مشروع صناعي في سنة ١٨٨٢ — ٣ وفي سنة ١٨٩٥ — ٦ وفي سنة ١٩٠٧ — ٩ من المشاريع الكبرى ، أي التي يعمل فيها أكثر من ٥٠ من العمال الاجراء . وكانت حصتها من كل مئة عامل: ٢٢ ، ٣٠ و ٣٧ . ولكن تمركز الانتاج اقوى جداً من تمركز العمال ، لان العمل في المشاريع

الكبرى ذو انتاجية اكبر جداً . وهذا ما تبينه الارقام عن الماكينات البخارية والمحركات الكهربائية . فاذا اخذنا ما يسمى في المانيا الصناعة بمعنى الكلمة الواسع اي بما في ذلك التجارة وطرق المواصلات الخ . ، نحصل على الصورة التالية : المشاريع الكبرى ٣٠٥٨٨ من ٣٢٦٥٦٢٣ ، اي ٠,٩ بالمئة فقط . ولديها من العمال ٥ ملايين و ٧٠٠ الف من ١٤ مليوناً و ٤٠٠ الف ، اي ٣٩,٤ بالمئة ؛ ولديها ٦ ملايين و ٦٠٠ الف حصان بخاري من ٨ ملايين و ٨٠٠ الف ، اي ٧٥,٣ بالمئة ؛ و ١٢٠٠٠٠٠ كيلواط من الطاقة الكهربائية من ١٥٠٠٠٠٠ ، اي ٧٧,٢ بالمئة .

في حوزة أقل من واحد في المئة من المشاريع أكثر من ٣/٤ مجموع كمية الطاقة البخارية والكهربائية ! وثمة ٢٩٧٠٠٠٠ من المشاريع الصناعية الصغيرة (حتى ٥ من العمال الاجراء) تؤلف ٩١ بالمئة من مجموع المشاريع لا تزيد حصتها عن ٧ بالمئة من مجموع الطاقة البخارية والكهربائية ! عشرات الالوف من المشاريع الكبيرة – كل شيء ؛ والملايين من المشاريع الصغيرة – لا شيء .

في سنة ١٩٠٧ كان في المانيا ٥٨٦ من المشاريع يشغل كل منها ألف عامل وما فوق . وكان لديها نحو عشر مجموع عدد العمال (١٣٨٠٠٠٠) ونحو ثلث (٣٢ بالمئة) مجموع الطاقة البخارية والكهربائية * . وسنرى ان الرأسمال النقدي والبنوك تجعل تفوق هذه الحفنة من المشاريع الكبيرة ساحقاً لدرجة اكبر ، ساحقاً بالمعنى الحرفي للكلمة ، اي ان الملايين من «اصحاب الاعمال» الصغار

* الارقام من Annalen des deutschen Reichs, 1911, Zahn (المجلة السنوية للدولة الالمانية ، سنة ١٩١١ ، تسان . الناشر) .

والمتوسطين وحتى قسماً من الكبار يجدون انفسهم في الواقع مستعبدين بصورة تامة لبضع مئات من الماليين اصحاب الملايين .

ونمو تمركز الانتاج اشد في بلد متقدم آخر من بلدان الرأسمالية الحديثة ، في الولايات المتحدة بأميركا الشمالية . في هذه البلاد تنظر الاحصاءات الى الصناعة بمعنى الكلمة الضيق وتصنف المشاريع حسب مقادير قيمة الانتاج السنوي . ففي سنة ١٩٠٤ وجد من المشاريع الضخمة التي يبلغ انتاج كل منها مليون دولار وما فوق ١٩٠٠ (من ٢١٦١٨٠ ، اي ٠,٩ بالمئة) لديها ١٤٠٠٠٠٠ من العمال (من ٥ ملايين و ٥٠٠ الف ، اي ٢٥,٦ بالمئة) وقيمة انتاجها ٥ مليارات و ٦٠٠ مليون (من ١٤ ملياراً و ٨٠٠ مليون ، اي ٣٨ بالمئة) . وبعد مضي خمس سنوات ، في سنة ١٩٠٩ ، كانت الارقام على النحو التالي : ٣٠٦٠ مشروعاً (من ٢٦٨٤٩١ ، اي ١,١ بالمئة) لديها من العمال مليونان (من ٦ ملايين و ٦٠٠ الف ، اي ٣٠,٥ بالمئة) وقيمة انتاجها ٩ مليارات (من ٢٠ ملياراً و ٧٠٠ مليون ، اي ٤٣,٨ بالمئة) * .

ان نحو نصف مجموع ما تنتجه جميع المشاريع في البلاد في أيدي جزء من مئة جزء من مجموع عدد المشاريع ! وهذه المشاريع العمالقة الثلاثة آلاف تشمل ٢٥٨ من الفروع الصناعية . ويتضح من ذلك ان التمركز ، عند درجة معينة من تطوره ، يوصل الى الاحتكار بحد ذاته ، ويمكن القول ، الى الاحتكار رأساً . لان

---

* Statistical Abstract of the United States 1912, p. 202 (مجموعة احصاءات الولايات المتحدة لسنة ١٩١٢ ، ص ٢٠٢ . الناشر).

من السهل على بضع عشرات من المشاريع العمالقة ان تتفق فيما بينها ؛ ومن الجهة الاخرى ، ان مصاعب المزاحمة والميل الى الاحتكار ينشآن بالضبط عن ضخامة حجم المشاريع . وصيرورة المزاحمة الى احتكار هي ظاهرة من اهم الظواهر — ان لم تكن الاهم — في اقتصاد الرأسمالية الحديثة ؛ وينبغي علينا ان نتناولها بتفصيل . ولكن ينبغي علينا في بادئ الامر ان نزيل ما قد يمكن من سوء التفاهم .

تقول الاحصاءات الاميركية : ٣٠٠٠ من المشاريع العمالقة في ٢٥٠ من فروع الصناعة . وقد يتبادر الى الذهن ١٢ من المشاريع العمالقة فقط في كل فرع .

ولكن الامر ليس كذلك ، فالمشاريع الكبيرة لا توجد في كل فرع من فروع الصناعة ؛ ومن الجهة الاخرى ، ان من أهم خواص الرأسمالية التي بلغت اعلى مراحل تطورها ما يسمى بالخليط ، اي ان تجمع في مشروع واحد فروع صناعية مختلفة تؤلف اما درجات متوالية من تكييف الخامات (مثلا : صهر معدن الحديد وتحويل الزهر الى فولاذ او ربما كذلك انتاج هذه او تلك المصنوعات الجاهزة من الفولاذ) ، واما ان يقوم احدها بدور مساعد للآخر (مثلا : الاستفادة من الفضلات او من المنتوجات الثانوية ؛ انتاج مواد الصر ، الخ .) .

وقد كتب هيلفيردينغ : « الخليط يسوي اختلافات الاحوال في الاسواق ، ولذلك يضمن للمشاريع المختلطة معدلا من الربح أكثر ثباتاً . والخليط يفضي ، ثانياً ، الى ازاحة التجارة . وهو ، ثالثاً ، يجعل في الامكان الرقي التكنيكي ، وبالتالي الحصول على ربح

اضافي بالمقارنة مع المشاريع « السادة » (أي غير المختلطة) . وهو ، رابعاً ، يعزز موقف المشروع المختلط بالمقارنة مع « السادة » ، يقويه في صراع المزاحمة في حالة انحطاط قوي (ركود في الاعمال ، ازمة) ، عندما يكون انخفاض أسعار الخامات أقل من انخفاض أسعار المنتوجات الجاهزة » * .

ان الاقتصادي البرجوازي الالماني هايمان الذي كرس مؤلفاً خاصاً لوصف المشاريع « المختلطة » - اي المركبة - في صناعة التعدين الالمانية يقول : « تهلك المشاريع السادة مسحوقة بين ارتفاع اسعار الخامات وانخفاض اسعار المنتوجات الجاهزة » . ويكون الحاصل الصورة التالية :

« لقد بقيت ، من جهة ، كبريات شركات الفحم الحجري التي تستخرج من الفحم عدة ملايين من الاطنان والمتراصة التنظيم في سينديكا الفحم الحجري ؛ وثم معامل صهر الفولاذ الضخمة المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً والمنظمة في سينديكا الفولاذ . ان هذه المشاريع الهائلة التي تنتج ٤٠٠٠٠٠ طن من الفولاذ في العام والتي تستخرج كميات هائلة من المعادن والفحم الحجري وتنتج المصنوعات الجاهزة من الفولاذ وتستخدم ١٠٠٠٠ عامل يعيشون في ثكنات بلدات المعامل والتي تملك في بعض الاحيان سككها الحديدية وموانئها هي الممثل النموذجي لصناعة التعدين الالمانية . ويسير التمركز ابداً الى الامام . يتضخم بعض المشاريع ؛ يتراص عدد متزايد من مشاريع فرع صناعي بعينه او فروع صناعية مختلفة ضمن مشاريع ضخمة تجد سنداً لها ومرشداً في

---

* « ألراسمال المالي » ، الترجمة الروسية ، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

نصف دزينة من البنوك البرلينية الضخمة . ففيما يخص صناعة الاستخراج الالمانية قد برهن بصورة دقيقة على صحة تعاليم كارل ماركس بصدد التمركز ، على الاقل في بلاد كالمانيا تحمي صناعتها الرسوم الجمركية الوقائية وتعريفات النقل . ان صناعة الاستخراج الالمانية قد نضجت للمصادرة » * .

هذا هو الاستنتاج الذي كان لا بد من ان يخلص اليه اقتصادي برجوازي ، سليم النية كأمر استثنائي . وعلينا ان نشير الى انه ينظر لالمانيا كحالة خاصة كما يبدو ، بسبب الرسوم الجمركية المرتفعة التي تحمي صناعتها . بيد ان كل ما يستطيعه هذا الظرف هو تعجيل التمركز وتشكيل اتحادات اصحاب العمل الاحتكارية ، الكارتيلات والسينديكات والخ .. وما هو في منتهي الاهمية واقع ان التمركز في بلاد التجارة الحرة ، انكلترا ، يفضي كذلك الى الاحتكار ، وان يكن بصورة ابطأ وربما بشكل آخر . واليكم ما يقوله البروفيسور غرمن ليفي في مبحث خاص تناول فيه « الاحتكارات والكارتيلات والتروستات » على اساس معلومات عن التطور الاقتصادي في بريطانيا العظمى :

« ان الميل الى الاحتكار في بريطانيا العظمى يكمن ، بالضبط ، في ضخامة حجم المشاريع وعلو مستواها التكنيكي . فالتمركز قد افضى ، من جهة ، الى ان المشاريع غدت تقتضي انفاق الرساميل

---

* Hans Gideon Heymann. «Die gemischten Werke im deutschen Großeisengewerbe». Stuttgart, 1904 (SS. 256,278—279).
(هانس غيديون هايمان « المشاريع المختلطة في صناعة التعدين الالمانية الضخمة » . شتوتغارت ، سنة ١٩٠٤ (ص ص ٢٥٦ ، ٢٧٨-٢٧٩) . الناشر) .

بمبالغ طائلة ، ولذا تجد المشاريع الجديدة نفسها ازاء طلبات متزايدة فيما يخص مقدار الرأسمال الضروري ، وهذا ما يعيق ظهورها . ومن الجهة الاخرى (ونعتبر ذلك النقطة الاهم) ينبغي على كل مشروع جديد يريد ان يضارع المشاريع الهائلة التي انشأها التمركز ان ينتج كمية هائلة من المنتوجات الفائضة بحيث لا يمكن بيعها بصورة مفيدة الا في حالة ازدياد الطلب ازدياداً خارقاً ، وفي الحالة المعاكسة يخفض هذا الفائض من المنتوجات الاسعار الى مستوى ليس في مصلحة المعمل الجديد ولا في مصلحة الاتحادات الاحتكارية » . وخلافاً للبلدان الاخرى التي تسهل فيها الرسوم الجمركية الوقائية تشكل الكارتيلات ، لا تنشأ ، بوجه عام ، اتحادات اصحاب الاعمال الاحتكارية في انكلترا ، الكارتيلات والتروستات ، الا عندما يؤول عدد المشاريع الرئيسية المتنافسة « الى ما لا يزيد عن دزينتين » . « ان تأثير التمركز على نشوء الاحتكارات في الصناعة الضخمة يظهر هنا بضفاء البلور » * .

لنصف قرن مضى ، عندما كتب ماركس مؤلفه « الرأسمال » كانت المزاحمة الحرة تبدو « قانوناً طبيعياً » في نظر الاكثرية الكبرى من الاقتصاديين . وقد حاول العلم الرسمي ان يقتل عن طريق موآمرة الصمت مؤلف ماركس الذي برهن بتحليله النظري والتاريخي للرأسمالية على ان المزاحمة الحرة تولد تمركز الانتاج وعلى ان هذا التمركز يفضي ، عند درجة معينة من تطوره الى الاحتكار . وقد غدا الاحتكار الآن

---

* Hermann Levy. «Monopole, Kartelle und Trusts». Jena, 1909, SS. 286, 290, 298 (غرمن ليفي. « الاحتكارات والكارتيلات والتروستات » . يينا ، سنة ١٩٠٩ ، ص ص ٢٨٦، ٢٩٠ ، ٢٩٨ . الناشر) .

امراً واقعاً . والاقتصاديون يكتبون اكواماً من الكتب واصفين فيها هذه الظاهرة او تلك من مظاهر الاحتكار ومواصلين الصراخ بنغم واحد : « لقد دحضت الماركسية » . ولكن الوقائع اشياء عنيدة كما يقول المثل الانكليزي ولا بد للمرء من ان يحسب لها الحساب شاء ام ابى . والوقائع تظهر ان التباين بين مختلف البلدان الرأسمالية من حيث الحماية او التجارة الحرة مثلا، لا ينشأ عنه الا تباين لا شأن له في شكل الاحتكارات او في زمن نشوئها ، في حين ان نشوء الاحتكارات عن تمركز الانتاج هو اطلاقاً القانون العام والاساسي في المرحلة الحديثة من تطور الرأسمالية .

ومن الممكن ، بالنسبة لاوروبا ، ان يحدد على وجه الدقة تقريباً زمن حلول الرأسمالية الحديثة نهائيا محل القديمة. انه، بالضبط ، بدء القرن العشرين . ونقرأ في مؤلف من احدث المؤلفات التلخيصية في تاريخ « تشكل الاحتكارات » :

« ان المرحلة السابقة لسنة ١٨٦٠ تعطي بعض الامثلة عن الاحتكارات الرأسمالية ؛ ومن الممكن ان تكتشف فيها الصور الجنينية للاشكال التي غدت الآن مألوفة تماماً ؛ ولكن لا ريب في ان كل ذلك هو بالنسبة للكارتيلات عهد ما قبل التاريخ . ان البداية الحقيقية للاحتكارات الحديثة تقع على أبعد حد في سنوات العقد السابع من القرن التاسع عشر . فالمرحلة الهامة الاولى لتطور الاحتكارات تبتدئ من الانحطاط الصناعي العالمي في العقد الثامن من القرن الماضي وتمتد الى بداية العقد العاشر » . « واذا بحثنا الامر في النطاق الاوروبي ، نجد تطور المزاحمة الحرة قد بلغ اوجه في سنوات العقدين السابع والثامن . ففي ذلك الحين انجزت انكلترا

تنظيمها الرأسمالي على النمط القديم . وفي المانيا دخل هذا التنظيم في صراع فاصل مع الصناعتين الحرفية والمنزلية وبدأ ينشئ لنفسه اشكال وجوده » .

« لقد بدأ انقلاب كبير مع انهيار سنة ۱۸۷۳ ، او ، بالاصح ، مع الانحطاط الذي تبعه والذي يملأ ۲۲ سنة من التاريخ الاقتصادي الاوروبي باستثناء انقطاع لا يكاد يلاحظ في مستهل العقد التاسع ونهوض خارق القوة الا انه قصير وقع حوالي سنة ۱۸۸۹ » . « وفي اثناء مرحلة النهوض القصيرة في سنتي ۱۸۸۹ — ۱۸۹۰ استخدمت الكارتيلات بصورة واسعة للاستفادة من احوال السوق . ان سياسة غير بصيرة جعلت الاسعار تقفز بسرعة وبقوة كان يحتمل الا تحدثا في حالة عدم وجود الكارتيلات ، وقد هلك معظم هذه الكارتيلات بصورة زرية في « قبر الانهيار » . لقد تلت ذلك خمس سنوات اخرى من الاحوال السيئة والاسعار المنخفضة ، بيد ان الحالة النفسية لم تعد ذاتها في الصناعة . فالانحطاط لم يعد ليعتبر امراً ما بديهياً ، اذ لم يعودوا يرون فيه الا وقفة قبل احوال جديدة ملائمة .

وهكذا دخلت حركة تشكل الكارتيلات عهدها الثاني . فبعد ان كانت الكارتيلات ظاهرة عرضية ، اخذت تصبح أساساً من أسس الحياة الاقتصادية بأكملها . وهي تكتسح فرعاً من فروع الصناعة بعد آخر وفي الدرجة الاولى تكييف المواد الخام . وفي مستهل سنوات العقد العاشر اكتسبت لنفسها ، بتنظيمها لسينديكا الكوك التي نظمت على طرازها فيما بعد سينديكا الفحم ، تنظيماً للكارتيلات لم تتخطاه في الجوهر بعد ذلك . ان النهضة الكبيرة في نهاية القرن التاسع عشر وازمة سنوات ۱۹۰۰ — ۱۹۰۳ قد جرت

لاول مرة وبصورة تامة تحت شارة الكارتيلات ، على الاقل في صناعتي الاستخراج والتعدين . واذا كان ذلك قد بدا آنئذ كشيء جديد ، فالآن قد غدا في نظر الرأي العام الواسع امراً بديهياً أن رفعت اهم اقسام الحياة الاقتصادية ، كقاعدة عامة ، من المزاحمة الحرة » * .

ان النتائج الاساسية لتاريخ الاحتكارات هي ، اذن ، الآتية :
١) سنوات العقدين السابع والثامن من القرن الماضي هي قمة ، ذروة تطور المزاحمة الحرة . لم تكن الاحتكارات الا حالات جنينية بالكد تلاحظ . ٢) بعد ازمة سنة ١٨٧٣ أتت مرحلة تطورت فيها الكارتيلات بصورة واسعة ، ولكنها ظلت مع ذلك حالات نادرة جداً . لم تكن وطيدة بعد . انها ما تزال ظاهرة عرضية . ٣) نهضة اواخر القرن التاسع عشر وازمة سنوات ١٩٠٠ — ١٩٠٣ : تصبح الكارتيلات اساساً من أسس الحياة الاقتصادية باكملها . صارت الرأسمالية الى استعمار (امبريالية) .

تتفق الكارتيلات على شروط المبيع وآجال الدفع وغير ذلك . وهي تقتسم فيما بينها مناطق التصريف . وهي تحدد كمية المنتوجات .

---

* Th. Vogelstein, «Die finanzielle Organisation der kapitalistischen Industrie und die Monopolbildungen» في «Grundriß der Sozialökonomik». VI Abt., Tüb, 1914 (ت . فوغيلشتاين . « التنظيم المالي للصناعة الرأسمالية وتشكل الاحتكارات » في « اسس الاقتصاد الاجتماعي » . الفصل السادس ، توبينغين ، ١٩١٤ . الناشر) . قارن الكتاب للمؤلف نفسه : «Organisationsformen der Eisenindustrie und Textilindustrie in England und Amerika». Bd. 1, Lpz., 1910 (« الاشكال التنظيمية لصناعتي التعدين والنسيج في انكلترا واميركا » . المجلد الاول ، ليبزيغ ، ١٩١٠ . الناشر) .

وهي تعين الاسعار . وهي توزع الارباح بين مختلف المشاريع وهلم جراً .

لقد بلغ عدد الكارتيلات في المانيا على وجه التقريب ٢٥٠ في سنة ١٨٩٦ و ٣٨٥ في سنة ١٩٠٥ تضم نحو ١٢٠٠٠ مؤسسة * . ولكن الجميع يعترفون بان هذه الارقام مصغرة . ومن هذه الارقام المذكورة اعلاه والمأخوذة عن احصاءات الصناعة الالمانية في سنة ١٩٠٧ يتضح ان هذه الـ ١٢٠٠٠ من المشاريع الضخمة تمركز وحدها على وجه التأكيد اكثر من نصف مجموع كمية الطاقة البخارية والكهربائية . وقدر عدد التروستات في الولايات المتحدة بأميركا الشمالية بـ ١٨٥ في سنة ١٩٠٠ و بـ ٢٥٠ في سنة ١٩٠٧ . وتقسم الاحصاءات الاميركية جميع المشاريع الصناعية الى ملك لافراد او لشركات او لاتحادات . وكانت هذه الاخيرة تملك في سنة ١٩٠٤ ٢٣,٦ بالمئة وفي ١٩٠٩ ٢٥,٩ بالمئة ، اي اكثر من ربع مجموع عدد المشاريع . وكانت تستخدم من العمال في سنة ١٩٠٤ ٧٠,٦ بالمئة وفي سنة ١٩٠٩ ٧٥,٦ بالمئة ، اي ثلاثة ارباع المجموع ؛ وكانت قيمة انتاجها في السنتين المذكورتين

---

* Dr. Riesser. «Die deutschen Großbanken und ihre Konzentration im Zusammenhange mit der Entwicklung der Gesamtwirtschaft in Deutschland». 4. Aufl., 1912, S. 149. — R. Liefmann. «Kartelle und Trusts und die Weiterbildung der volkswirtschaftlichen Organisation». 2. Aufl., 1910. S. 25 (دكتور ريسر . « البنوك الالمانية الكبيرة وتمركزها بالاتصال مع التطور الاقتصادي العام في المانيا » . الطبعة الرابعة ، سنة ١٩١٢ ، ص ١٤٩ . — ر . ليفمن . « الكارتيلات والتروستات واطراد تطور تنظيم الاقتصاد الوطني » . الطبعة الثانية ، سنة ١٩١٠ ، ص ٢٥ . الناشر) .

١٠ مليارات و ٩٠٠ مليون دولار و ١٦ ملياراً و ٣٠٠ مليون دولار ، اي ٧٣,٧ بالمئة و ٧٩,٠ بالمئة من المبلغ الاجمالي .

وغالباً ما يتركز في ايدي الكارتيلات والتروستات سبعة او ثمانية اعشار مجموع الانتاج في فرع من فروع الصناعة . فسينديكا فحم اقليم الرين-فيستفاليا كانت ، عندما تشكلت في سنة ١٨٩٣ ، تمركز ٨٦,٧ بالمئة من مجموع انتاج الفحم في الاقليم ، اما في سنة ١٩١٠ فقد غدت تمركز ٩٥,٤ بالمئة * . والاحتكار الذي يتكوّن على هذه الصورة يؤمن المداخيل الطائلة ويؤدي الى تشكيل وحدات انتاجية تكنيكية هائلة الحجم . ان تروست النفط الشهير (Standard Oil Company) قد تأسس في الولايات المتحدة في سنة ١٩٠٠ . « وقد بلغ رأسماله ١٥٠ مليون دولار . واصدرت الاسهم العادية بمبلغ ١٠٠ مليون والاسهم الممتازة بمبلغ ١٠٦ ملايين . ودفع لهذه الاخيرة من العائدات في سنوات ١٩٠٠ — ١٩٠٧ : ٤٨ ، ٤٨ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٠ ، ٤٠ بالمئة ، اي ما مجموعة ٣٦٧ مليون دولار . ومن سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٠٧ بلغ الربح الصافي ٨٨٩ مليون دولار وزع منها على حملة الاسهم ٦٠٦ ملايين وسجل الباقي رأسمالاً احتياطياً » ** . « وفي سنة

* Dr. Fritz Kestner. «Der Organisationszwanq. Eine Untersuchung über die Kämpfe zwischen Kartellen und Außenseitern»., Brl, 1912, S. 11. (دكتور فريتس كيستنر . « القسر على التنظيم . دراسة عن الصراع بين الكارتيلات و « الدخلاء » » . برلين . الناشر) .

** R. Liefmann. «Beteiligungs- und Finanzierungsgesellschaften. Eine Studie über den modernen Kapitalismus und das Effektenwesen». I. Aufl., Jena, 1909, S. 212 . (ر . ليفمن . « شركات الاشتراك والتمويل . دراسة عن الرأسمالية الحديثة وعن دور الاوراق المالية ». الطبعة الاولى ، يينا . الناشر).

١٩٠٧ كان في جميع معامل تروست الفولاذ (United States Steel Corporation) ما لا يقل عن ٢١٠١٨٠ من العمال والمستخدمين .
وفي سنة ١٩٠٨ كان اكبر مشروع في صناعة الاستخراج الالمانية ، شركة مناجم غيلسنكيرخين (Gelsenkirchener Bergwerksgesellschaft) يستخدم ٤٦٠٤٨ من العمال والمستخدمين » * . ومنذ سنة ١٩٠٢ كان تروست الفولاذ ينتج ٩ ملايين طن من الفولاذ ** . وبلغ ما انتجه من الفولاذ ٦٦,٣ بالمئة في سنة ١٩٠١ و ٥٦,١ بالمئة في سنة ١٩٠٨ من مجموع انتاج الفولاذ في الولايات المتحدة *** ؛ وما استخرجه من المعادن في السنتين المذكورتين ٤٣,٩ بالمئة و ٤٦,٣ بالمئة .

لقد جاء في تقرير اللجنة الحكومية الاميركية عن التروستات : « ان تفوقها على المزاحمين يستند على ضخامة حجم مشاريعها وعلى تجهيزها التكنيكي الممتاز . فتروست التبغ قد بذل كل جهوده منذ تأسيسه ليحل العمل الآلي محل العمل اليدوي في نطاق واسع وفي جميع الميادين . وقد اشترى لهذا الغرض جميع براءات الاختراع التي لها اية علاقة بتحضير التبغ وانفق على ذلك مبالغ طائلة . وتبين ان الكثير من هذه الاختراعات كان في بادئ الامر غير صالح وتأتى على المهندسين المستخدمين في التروست ضبطها . وفي اواخر

---

* المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .

** Dr. S. Tschierschky. «Kartell und Trust». Gött., 1903 (دكتور س . تشيرشكي . « الكارتيل والتروست » . غيتينغين . سنة ١٩٠٣ . ص ١٣ . الناشر) .

*** Th. Vogelstein. «Organisationsformen», S. 275 (ت . فوغيلشتاين . « الاشكال التنظيمية » ، ص ٢٧٥ . الناشر) .

سنة ١٩٠٦ انشئت شركتان فرعيتان هدفهما الوحيد شراء براءات الاختراع . وللغرض ذاته انشأ التروست مصانع الصهر ومصانع الماكينات وورشات التصليح . واحدى هذه المؤسسات ، في بروكلين ، تستخدم ٣٠٠ عامل بالمتوسط ؛ وفيها تجري تجربة الاختراعات وتحسينها لصنع السجاير والنوع الصغير من السيكار والعاطوس واوراق القصدير للف والعلب وغير ذلك ؛ ويجري هنا ايضاً اتقان الاختراعات » * .

« والتروستات الاخرى تستخدم كذلك ما يسمى devolopping engineers (المهندسين لتطوير التكنيك)، ومهمتهم ايجاد اساليب جديدة للانتاج وتجربة التحسينات التكنيكية . ويدفع تروست الفولاذ لمهندسيه وعماله جوائز عالية لقاء كل اختراع يحسن التكنيك او يخفض التكاليف » ** .

وعلى النمط نفسه نظمت قضية التحسينات التكنيكية في الصناعة الالمانية الكبيرة ، مثلا في الصناعة الكيميائية التي تطورت بصورة هائلة خلال عشرات السنين الاخيرة . فسير تمركز الانتاج قد انشأ في هذه الصناعة نحو سنة ١٩٠٨ « فريقين » رئيسيين جنحا كذلك ، على طريقتهما ، الى الاحتكار . ففي بادئ الامر ، كان

---

* Report of the Commissioner of Corporations on the Tobacco Industry. Washington, 1909, p. 266 (تقرير عضو اللجنة حول الاتحادات في صناعة التبغ . واشنطون ، ص ٢٦٦ . الناشر) — وقد اقتبست الفقرة عن كتاب Dr. Paul Tafel. «Die nordamerikanischen Trusts und ihre Wirkungen auf den Fortschritt der Technik». Stuttgart, 1913, S. 48 (الدكتور بول تافيل . « التروستات في اميركا الشمالية وتأثيرها على تطور التكنيك » . شتوتغارت ، ص ٤٨ . الناشر) .

** المصدر نفسه ، ص ٤٨–٤٩ .

هذان الفريقان « تحالفين مزدوجين » بين زوجين من اضخم المعامل رأسمال كل منهما من ٢٠ ــ ٢١ مليون مارك : من جهة معمل مايستر السابق في هوخست وكاسيل في فرانكفورت على الماين ، ومن الجهة الاخرى معمل الانيلين والصودا في لودفيغسهافن ومعمل باير السابق في ايلبيرفيلد . ومن ثم ، في سنة ١٩٠٥ ، عقد احد الفريقين وفي سنة ١٩٠٨ عقد الفريق الآخر ، كل على انفراد ، اتفاقاً مع معمل كبير آخر . فكانت النتيجة « تحالفين ثلاثيين » رأسمال كل منهما من ٤٠ ــ ٥٠ مليون مارك . فبدأ بين هذين « التحالفين » « التقارب » و « التفاهم » حول الاسعار وغير ذلك * .

المزاحمة تصير الى احتكار . وينتج عن ذلك تقدم هائل في اتخاذ الانتاج صبغة اجتماعية ، بما في ذلك ايضاً ميدان الاختراعات والتحسينات التكنيكية .

انه حال يختلف كل الاختلاف عن المزاحمة الحرة القديمة بين اصحاب اعمال مبعثرين لا يعلم احدهم شيئاً عن احوال الآخر وينتجون للتصريف في سوق مجهولة . لقد بلغ التمركز حداً غدا معه في الامكان اجراء جرد تقريبي لجميع مصادر الخامات (مثلا مصادر معدن الحديد) في بلاد معينة او حتى ، كما سنرى ، في جملة من البلدان وفي العالم بأسره . ولا يقتصر الامر على اجراء هذا الجرد ، بل وتضع اتحادات احتكارية هائلة ايديها على هذه المصادر مستولية عليها . ويجري حساب تقريبي لاستيعاب الاسواق

---

* Riesser ، الكتاب المذكور ، ص ٥٤٧ وما يليها ، الطبعة الثالثة . وتفيد الصحف (حزيران – يونيو – سنة ١٩١٦) عن انشاء تروست جديد هائل الضخامة يوحد الصناعة الكيميائية الالمانية .

التي « تقتسمها » هذه الاتحادات فيما بينها على اساس العقود تحتكر الايدي العاملة المدربة وتستأجر نخبة المهندسين ويستولي على طرق ووسائط المواصلات ــ السكك الحديدية في اميركا ، شركات البواخر في اوروبا واميركا . فالرأسمالية في مرحلتها الامبريالية توصل رأساً الى اعطاء الانتاج صبغة اجتماعية شاملة ، وهي تسوق الرأسماليين ، ان امكن القول ، رغم ارادتهم وادراكهم ، نحو شكل من نظام اجتماعي جديد ، انتقالي من المزاحمة الحرة الكاملة الى الصبغة الاجتماعية الكاملة .

يغدو الانتاج اجتماعياً . ولكن التملك يبقى خاصاً . تظل وسائل الانتاج الاجتماعية ملكاً خاصاً لعدد ضئيل من الافراد . يبقى الاطار العام للمزاحمة الحرة المعترف بها شكلياً ، ويغدو ظلم حفنة الاحتكاريين لبقية السكان اثقل واشد واقسى بمئة مرة .

لقد كرس الاقتصادي الالماني كيستنر مؤلفاً خاصاً لموضوع « الصراع بين الكارتيلات والدخلاء » ، اي اصحاب الاعمال غير المنضمين للكارتيلات . وقد اسمى هذا الكتاب « القسر على التنظيم » ، في حين كان ينبغي الكلام عن القسر على الخضوع لاتحادات الاحتكاريين ، وذلك طبعاً لكيلا تطلى الرأسمالية بالمساحيق . ومن المفيد ان نلقي نظرة بسيطة ولو على قائمة الوسائل التي تلجأ اليها اتحادات الاحتكاريين في الصراع الراهن ، الحديث ، المتمدن ، من اجل « التنظيم » : ١) الحرمان من المواد الخام (« ... طريقة من اهم طرق القسر على الانضمام الى الكارتيل ») ؛ ٢) الحرمان من الايدي العاملة عن طريق « الائتلافات » (أي عقود بين الرأسماليين ونقابات العمال بشأن عدم قبول هذه الاخيرة العمل الا في المشاريع

المنضمة الى الكارتيلات) ؛ ٣) الحرمان من وسائط النقل ؛ ٤)الحرمان من اسواق التصريف ؛ ٥) عقود مع المشترين بشأن عدم اقامة العلاقات التجارية الا مع الكارتيلات وحدها ؛ ٦) تخفيض الاسعار بصورة منظمة (ليفلس « الدخلاء » ، اي المشاريع غير الخاضعة للاحتكاريين ؛ تنفق الملايين للبيع بأقل من التكاليف خلال زمن معين : فقد حدثت فترات خفضت فيها الاسعار في صناعة البنزين من ٤٠ الى ٢٢ ماركاً ، اي نحو النصف !) ؛ ٧) الغاء التسليف ؛ ٨) اعلان المقاطعة .

ان ما نراه ليس بالمزاحمة بين معامل صغيرة وكبيرة ، متأخرة التكنيك وراقية التكنيك . ان ما نراه هو خنق الاحتكاريين للذين لا يخضعون للاحتكارات ولظلمها وعسفها ، واليكم صورة انعكاس هذا السير في ذهن اقتصادي برجوازي :

كتب كيستنر : « وحتى في ميدان النشاط الاقتصادي الصرف يجري بعض التحول من النشاط التجاري بمعنى الكلمة السابق الى المضاربة المنظمة . ومن يحرز النجاح الاكبر ليس التاجر الذي تتيح له خبرته الفنية والتجارية ان يتبين على خير وجه حاجات المشترين ، ان يجد وان « يكتشف » ، ان امكن القول ، الطلب الموجود في حالة خفية ، بل تحرزه عبقرية المضاربة (؟!) التي تستطيع ان تحسب مقدماً او ، على الاقل ، ان تحس تطور التنظيم والصلات المحتملة بين هذه او تلك من المشروعات او البنوك ... » .

ومعنى ذلك اذا ترجم الى لغة الناس ان تطور الرأسمالية قد بلغ حداً تزعزع معه الانتاج البضاعي فعلا وان كان هذا الاخير ما زال « سائداً » كالسابق وما زال يعتبر اساساً للاقتصاد برمته ،

الا انه قد قوّض في الواقع وغدت الارباح الرئيسية من نصيب « عباقرة » التلاعبات المالية . وتقوم هذه التلاعبات والاحتيالات على اساس اكتساب الانتاج للصفة الاجتماعية ، ولكن هذا التقدم الهائل الذي ارتفع بالبشرية الى حد اكتساب الانتاج للصفة الاجتماعية يجري لمصلحة ... المضاربين . وسنرى فيما يأتي كيف أن نقاد الرأسمالية الامبريالية من صغار البرجوازيين الرجعيين يحلمون « على هذا الاساس » بالعودة الى الوراء ، الى المزاحمة « الحرة » ، « السلمية » ، « الشريفة » .

يقول كيستنر : « ان ارتفاع الاسعار مدة طويلة كنتيجة لتشكل الكارتيلات لم يلاحظ حتى الآن الا فيما يخص اهم وسائل الانتاج ، ولا سيما الفحم الحجري والحديد والقلي ، وبالعكس ، لم يلاحظ ابداً فيما يخص المنتوجات الجاهزة . والارتفاع في العائدات الناشئ عن ذلك قد اقتصر ايضاً على صناعة وسائل الانتاج . وينبغي ان نضيف الى هذه الملاحظة ان صناعة تكييف المواد الخام (لا المصنوعات نصف الجاهزة) ، عدا انها تجني – بفضل تشكل الكارتيلات – الفوائد بشكل ارباح مرتفعة خلافاً لمصلحة الصناعة المشغولة باكمال المصنوعات نصف الجاهزة ، قد اكتسبت حيال هذه الصناعة نوعاً من السيطرة لم يكن لها وجود في زمن المزاحمة الحرة » * .

ان الكلمات التي اشرنا اليها تبين كنه القضية الذي لا يعترف به الاقتصاديون البرجوازيون الا نادراً وبغير رغبة والذي يسعى الى تجنبه واهماله جهد طاقتهم المدافعون الحاليون عن الانتهازية وعلى

* كيستنر ، الكتاب المذكور ، ص ٢٥٤ .

رأسهم كارل كاوتسكي . فعلاقات السيطرة والقسر الناجم عنها هو ما يميز « المرحلة الحديثة في تطور الرأسمالية » ، هو ما كان لا بد ان ينتج وما نتج فعلا عن تشكل الاحتكارات الاقتصادية القادرة على كل شيء .

لنذكر مثلا آخر عن سيطرة الكارتيلات . ان نشوء الكارتيلات وتشكل الاحتكارات هو امر في غاية السهولة حيث يمكن الاستيلاء على جميع مصادر الخامات او على القسم الرئيسي من هذه المصادر . ولكن من الخطأ الظن ان الاحتكارات لاتنشأ كذلك في الفروع الصناعية الاخرى التي لا يمكن فيها الاستيلاء على مصادر الخامات . فصناعة السمينتو تجد الخامات في كل مكان . بيد أن الكارتيلات قد شملت القسم الاكبر من هذه الصناعة في المانيا ايضاً . فقد اتحدت المعامل في سينديكات اقليمية : سينديكات جنوب المانيا وسينديكات اقليم الرين-فيستفاليا والخ .. والاسعار هي اسعار الاحتكارات : ٢٣٠ — ٢٨٠ ماركاً قيمة عربة القطار في حين ان تكاليفها ١٨٠ ماركاً ! وتعطي المشاريع ١٢ — ١٦ بالمئة لحملة الاسهم ؛ ولكن لا ينبغي ان ننسى ان « عباقرة » المضاربة العصرية يحسنون توجيه مبالغ كبيرة من الارباح الى جيوبهم فضلا عما يوزع على حملة الاسهم . ولكيما يبعدوا المزاحمة من صناعة تدر مثل هذه الارباح لا يحجم الاحتكاريون حتى عن الاحابيل : ينشرون الاشاعات الكاذبة عن سوء الحال في الصناعة ، ينشرون في الصحف اعلانات مغفلة : « ايها الرأسماليون ! حذار ان توظفوا رؤوس اموالكم في صناعة السمينتو » ، واخيراً يشترون معامل « الدخلاء » (اي غير المنضمين الى السينديكات) ، ويدفعون لهم

« تخلية » ٦٠ – ٨٠ – ١٥٠ الف مارك * . يشق الاحتكار طريقه في كل مكان وبكل الوسائل ، ابتداء من دفع التخلية « بتواضع » وانتهاء « بتطبيق » الطريقة الاميركية ونسف المزاحم بالديناميت .

اما قضاء الكارتيلات على الازمات فهو قصة ابتدعتها مخيلات الاقتصاديين البرجوازيين الذين يسعون وراء طلي الرأسمالية بالمساحيق مهما كلف الامر . بالعكس ، ان الاحتكار ، عندما ينشأ في بعض الفروع الصناعية ، يشدد ويزيد الفوضى التي تسم كامل الانتاج الرأسمالي . فعدم التناسب بين تطور الزراعة والصناعة ، الامر المميز للرأسمالية بوجه عام ، يزداد لدرجة اكبر . اذ أن الوضع الممتاز الذي تجد فيه نفسها الصناعة الاكثر تنظيماً في الكارتيلات ، ما يسمى بالصناعة الثقيلة ، ولا سيما صناعة الفحم والحديد ، يفضي ، في الفروع الصناعية الاخرى ، الى « انعدام المنهاجية لدرجة اشد » كما يعترف بيدلس الذي وضع كتاباً من احسن الكتب عن « العلاقات بين البنوك الالمانية الكبرى والصناعة » ** .

وقد كتب ليفمن المدافع عن الرأسمالية دون حياء : « كلما

---

* «Zement» von L. Eschwege. «Die Bank», 1909, 1 ، ص ١١٥ وما يليها (« السمينتو » . ل . ايشفيغه . مجلة « البنك » . الناشر) .

** Jeidels. «Das Verhältnis der deutschen Großbanken zur Industrie mit besonderer Berücksichtigung der Eisenindustrie». Lpz., 1905 ص ٢٧١ (بيدلس . « العلاقات بين البنوك الالمانية الكبرى والصناعة ولا سيما صناعة التعدين » . ليبزيغ . الناشر) .

كان الاقتصاد الوطني اكثر تطوراً ، كلما اتجه نحو المشاريع التي تنطوي على المجازفة او الموجودة في الخارج ، نحو المشاريع التي تحتاج لتطورها زمناً طويلاً او ، اخيراً ، نحو تلك التي لا تتعدى اهميتها النطاق المحلي » * . ان ازدياد المجازفة ينشأ في نهاية الامر عن ازدياد الرأسمال ازدياداً هائلا يبلغ حد الفيضان ، ان امكن القول ، والانسياب الى الخارج والخ .. ثم السرعة القصوى في تطور التكنيك تحمل معها في الوقت نفسه عناصر متزايدة من عدم التناسب بين مختلف نواحي الاقتصاد الوطني ، من الفوضى والازمات . وقد اضطر ليفمن ذاته الى الاعتراف قائلا : « ربما كان على البشرية ان تواجه مرة اخرى في المستقبل القريب انقلابات كبيرة في حقل التكنيك سيكون لها تأثيرها كذلك على تنظيم الاقتصاد الوطني » ... الكهرباء ، الملاحة الجوية ... « وفي المعتاد وكقاعدة عامة تشتد المضاربة بقوة في ازمنة التغيرات الاقتصادية الاساسية ... » ** .

والازمات بانواعها — والاقتصادية في الاغلب ، ولكن ليست الاقتصادية وحدها — تشدد بدورها ، في نطاق واسع ، الميل الى التمركز والى الاحتكار . وهاكم بعض خطرات بليغة الدلالة ليبدلس عن اهمية ازمة سنة ١٩٠٠ ، الازمة التي كانت ، كما نعلم ، نقطة تحول في تاريخ الاحتكارات الحديثة .

« لقد وجدت ازمة سنة ١٩٠٠ ، الى جانب المشاريع الهائلة في الفروع الصناعية الرئيسية ، عدداً كبيراً من المشاريع ذات

---

* Liefmann. «Beteiligungs-etc. Ges.» ، ص ٤٣٤ .

** المصدر نفسه ، ص ٤٦٥ — ٤٦٦ .

التنظيم المتأخر حسب المفهوم الحالي ، مشاريع « سادة » (أي غير مختلطة) « رفعتها الى الاعلى موجات النهضة الصناعية . فهبوط الاسعار وانخفاض الطلب قد ساقا هذه المشاريع « السادة » الى حال من الشدة لم تمس المشاريع الهائلة المختلطة بتاتاً او مستها لفترة قصيرة جداً . وبنتيجة ذلك ساقت ازمة سنة ١٩٠٠ الى التمركز الصناعي بمقاييس اكبر جداً من ازمة سنة ١٨٧٣ : فهذه الاخيرة قامت ايضاً بنوع من اصطفاء لاحسن المشاريع ، ولكن هذا الاصطفاء لم يمكنه ، مع مستوى التكنيك في ذلك العهد ، ان يوصل الى احتكار تلك المشاريع التي خرجت من الازمة ظافرة . وهذا الاحتكار المديد والمتطور جداً هو بالضبط ما تملكه – بفضل تكنيكها المعقد منتهى التعقيد وتنظيمها الدقيق للغاية وقوة رأسمالها – المشاريع الهائلة في صناعات تكييف الحديد والكهرباء الراهنة ومن ثم ، لدرجة اقل ، مشاريع صناعة بناء الماكينات وبعض فروع صناعة التعدين وطرق المواصلات وغير ذلك » * .

الاحتكار هو آخر كلمة لـ « احدث المراحل في تطور الرأسمالية » . ولكن تصورنا لمدى قوة وأهمية الاحتكارات الحديثة يكون غير واف ابداً وغير تام ، ومنقوصاً ان لم نأخذ بعين الاعتبار دور البنوك .

٢ . البنوك ودورها الجديد

ان وظيفة البنوك الاساسية والاولى هي الوساطة في الدفع . واثناء ذلك تحول البنوك الرأسمال النقدي غير العامل الى رأسمال

---

* Jeidels ، ص ١٠٨ .

عامل ، اي الى رأسمال يدر الارباح ، وتجمع العائدات النقدية بشتى انواعها وتضعها تحت تصرف طبقة الرأسماليين .

وبمقدار ما تتطور عمليات البنوك وتتركز في مؤسسات قليلة العدد ، تتحول البنوك من وسطاء متواضعين الى احتكارات شديدة الحول والطول تتصرف بمعظم الرأسمال النقدي العائد لمجموع الرأسماليين وصغار اصحاب الاعمال وكذلك بالقسم الاكبر من وسائل الانتاج ومصادر الخامات في بلاد معينة او في جملة من البلدان . وتحول الوسطاء الكثيرين المتواضعين الى حفنة من الاحتكارات هو وجه اساسي من وجوه صيرورة الرأسمالية الى امبريالية رأسمالية ، ولذا ينبغي لنا ان نتناول في المقام الاول تمركز البنوك .

في سنة ١٩٠٧ — ١٩٠٨ كانت الودائع في جميع البنوك الالمانية المساهمة التي يزيد رأسمال كل منها عن ١ مليون مارك تبلغ ٧ مليارات مارك ؛ وفي سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ بلغت الودائع ٩ مليارات و٨٠٠ مليون مارك . لقد بلغت الزيادة خلال خمس سنوات مليارين و٨٠٠ مليون ، اي ٤٠ بالمئة ؛ منها ملياران و ٧٥٠ مليوناً مودعة في ٥٧ بنكاً رأسمال كل منها اكثر من ١٠ ملايين مارك . وكان توزيع الودائع بين البنوك الكبيرة والصغيرة على الصورة الآتية * :

Alfred Lansburgh. «Fünf Jahre d. Bankwesen», «Die Bank»,№8, 1913*
ص ٧٢٨ (الفرد لانسبورغ . « نشاط البنوك الالمانية في خمس سنوات » ، مجلة « البنك » . الناشر) .

سنوات	في البنوك البرلينية التسعة الكبرى	في البنوك الثمانية والاربعين الاخرى التي يزيد رأسمال كل منها على ١٠ ملايين مارك	في ١١٥ بنكا يبلغ رأسمال كل منها من ١ مليون الى ١٠ ملايين مارك	في البنوك الصغيرة (رأسمال كل منها اقل من ١ مليون)
١٩٠٧ — ١٩٠٨	٤٧	٣٢,٥	١٦,٥	٤
١٩١٢ — ١٩١٣	٤٩	٣٦	١٢	٣

البنوك الصغيرة ازيحت من قبل البنوك الكبرى التي تركز تسعة منها فقط نحو نصف مجموع الودائع . ولكن اشياء كثيرة لم تؤخذ هنا بعين الاعتبار ، منها مثلا تحول جملة من البنوك الصغيرة في الواقع الى فروع للبنوك الكبرى وغير ذلك ، الامر الذي سنتحدث عنه فيما يأتي .

في اواخر سنة ١٩١٣ قدر شولزه-غفيرنيتز الودائع في البنوك البرلينية التسعة الكبرى بـ ٥ مليارات و ١٠٠ مليون مارك من مجموع مبلغ يقرب من ١٠ مليارات . وقد كتب المؤلف نفسه آخذاً بعين الاعتبار مجموع الرأسمال البنكي ، لا الودائع وحدها : « في اواخر سنة ١٩٠٩ ، كانت البنوك البرلينية التسعة الكبرى ، مع البنوك المرتبطة بها ، تدير ١١ ملياراً و٣٠٠ مليون مارك ، اي نحو

٨٣ بالمئة من مجموع مبلغ الرأسمال البنكي في المانيا . « فالبنك الالماني («Deutsche Bank»)الذي يدير مع البنوك المرتبطة به مبلغاً يقرب من ٣ مليارات مارك هو ، الى جانب الادارة البروسية لسكك حديد الدولة ، التراكم الاكبر للرأسمال في العالم القديم والاقل مركزية » * .

لقد اشرنا الى كلمة البنوك « المرتبطة » ، لان ذلك يتعلق بخاصة من أهم الخواص المميزة للتمركز الرأسمالي الحديث . فالمشاريع الكبرى ، ولا سيما البنوك ، لا تبتلع الصغيرة بصورة مباشرة وحسب ، بل « تربط » ها بنفسها وتخضعها وتضمها الى فرقة « ها » ، الى « كونسرن » ها حسب التعبير الفني ، وذلك عن طريق « الاشتراك » في رأسمالها ، عن طريق شراء او تبادل الاسهم ، عن طريق نظام القروض وهلم جراً وغير ذلك . لقد كرس البروفيسور ليفمن « مؤلفاً » ضخماً بلغ خمسمئة صفحة لوصف « شركات الاشتراك والتمويل » الحديثة ** ، ولكنه ، للاسف ، يضيف خطرات « نظرية » هزيلة الى مواد لم يحسن هضمها في الاغلب . ومؤلف « البنكير » ريسر عن البنوك الالمانية الكبرى يبين احسن من اي مؤلف آخر النتيجة التي تسفر عنها طريقة « الاشتراك » من

---

* Schulze-Gaevernitz. «Die deutsche Kreditbank» في «Grundriß der Sozialökonomik». Tüb., 1915 ، ص ص ١٢ و ١٣٧ (شولزه - غفيرنيتز . « بنوك التسليف الالمانية » في « اسس الاقتصاد الاجتماعي » . تيوبينغين . الناشر) .

** R. Liefmann. «Beteiligungs-und Finanzierungsgesellschaften. Eine Studie über den modernen Kapitalismus und das Effektenwesen». I. Aufe., Jena. 1909, S. 212.

وجهة نظر التمركز . ولكن قبل ان ننتقل لبحث معطياته نذكر مثلاً عملياً عن طريقة « الاشتراك » .

« فريق » « البنك الالماني » هو فريق من اكبر فرق البنوك الكبرى ان لم يكن اكبرها . ولكيما نتبين الخيوط الرئيسية التي تربط جميع بنوك هذا الفريق ينبغي ان نميز « اشتراك » الدرجات الاولى والثانية والثالثة او ، وهو الامر نفسه ، التبعية (البنوك الاصغر « للبنك الالماني ») من الدرجات الاولى والثانية والثالثة . ونحصل على الصورة التالية * :

		تبعية الدرجة الاولى	تبعية الدرجة الثانية	تبعية الدرجة الثالثة
البنك « الالماني » يشترك :	بصورة دائمة	في ١٧ بنكا	منها ٩ تشترك في ٣٤ بنكا آخر	منها ٤ تشترك في ٧ بنوك اخرى
	بصورة موقتة	في ٥ بنوك	—	—
	من وقت لآخر	في ٨ بنوك	منها ٥ تشترك في ١٤ بنكا آخر	منها ٢ يشتركان في ٢ بنكين آخرين
	المجموع	في ٣٠ بنكا	منها ١٤ تشترك في ٤٨ بنكا آخر	منها ٦ تشترك في ٩ بنوك اخرى

* Alfred Lansburgh. «Das Beteiligungssystem im deutschen Bankwesen», «Die Bank», 1910, I, S. 500 (الفرد لانسبورغ . « طريقة الاشتراك في اعمال البنوك الالمانية » ، مجلة « البنك » . الناشر) .

في عداد الـ ٨ بنوك « من تبعية الدرجة الاولى » التي تخضع « للبنك الالماني » « من وقت لآخر » ثلاثة بنوك اجنبية : احدها نمساوي (« الاتحاد البنكي » في فيينا ــ «Bankverein») واثنان روسيان (البنك التجاري السيبيري وبنك التجارة الخارجية الروسي) . وفريق « البنك الالماني » يضم مباشرة وغير مباشرة ، كلياً وجزئياً ٨٧ بنكاً ؛ ومجموع الرأسمال الذي يتصرف به فريق « البنك الالماني » ــ رأسماله الخاص والودائع ــ يقدر بـ ٢ ــ ٣ مليارات مارك .

ومن الواضح ان بنكاً يرأس فريقاً كهذا الفريق ويعقد اتفاقيات مع نصف دزينة من البنوك الاخرى لا تقل عنه بقوتها الا قليلا من اجل العمليات المالية الكبيرة جداً والمفيدة للغاية كمنح القروض للدولة ، قد شب عن دور « الوسيط » وغدا اتحاداً لحفنة من الاحتكاريين .

ان الارقام التالية التي ننقلها باختصار عن ريسر تظهر بأية سرعة جرى تمركز البنوك في المانيا بالضبط في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين :

لدى ستة من البنوك البرلينية الكبرى

سنوات	فروع في المانيا	صناديق ودائع ومكاتب صيرفة	اشتراك دائم في البنوك المساهمة الالمانية	مجموع المؤسسات
١٨٩٥	١٦	١٤	١	٤٢
١٩٠٠	٢١	٤٠	٨	٨٠
١٩١١	١٠٤	٢٧٦	٦٣	٤٥٠

وهكذا نرى كيف تتسع بسرعة شبكة القنوات الكثيفة شاملة البلاد من اقصاها الى اقصاها ومركزة جميع الرساميل والمداخيل النقدية وجاعلة من الالوف المؤلفة من المشاريع المبعثرة اقتصاداً رأسمالياً وطيناً موحداً ومن ثم اقتصاداً رأسمالياً عالمياً . اما « عدم التمركز » الذي تكلم عنه باسم الاقتصاد السياسي البرجوازي في ايامنا شولزه-غفيرنيتز في الفقرة المثبتة اعلاه فهو يتلخص في الواقع بانه يخضع لمركز واحد عدد متزايد من الوحدات الاقتصادية التي كانت فيما مضى « مستقلة » نسبياً او ، بالاصح ، ذات طابع محلي بحت . ومعنى ذلك في الواقع ان هنالك تمركزاً وارتفاعاً لشأن الاحتكارات العمالقة ولاهميتها وبأسها .

و«شبكة البنوك» هذه هي اكثر كثافة ايضاً في البلدان الرأسمالية الاقدم. ففي انكلترا مع ارلنده بلغت فروع جميع البنوك في سنة ١٩١٠ — ٧١٥١. وكان لدى كل بنك من البنوك الاربعة الكبرى اكثر من ٤٠٠ فرع (من ٤٤٧ الى ٦٨٩) ، وثم ٤ بنوك اخرى لدى كل منها اكثر من ٢٠٠ و١١ بنكاً لدى كل منها اكثر من ١٠٠ فرع .

وفي فرنسا طورت . البنوك الكبرى الثلاثة ، «Crédit Lyonnais» (« كريدي ليونيه ») , «Comptoir National» (« كونتوار ناسيونال ») و «Société Générale» (« سوسييته جنرال ») * عملياتها وشبكة فروعها على الشكل التالي ** :

---

* « شركة التسليف الليونية » ، « دائرة الحسم الوطنية » ، « الشركة العامة » . الناشر .

** Eugen Kaufmann. «Das französische Bankwesen». Tüb., 1911, S.S. 356, 362. (اوجين كاوفمان . « حالة البنوك في فرنسا » . تيوبينغين . الناشر) .

اعوام	عدد الفروع والصناديق في المقاطعات	في باريس	المجموع	الرأسمال الخاص (بملايين	الودائع الفرنكات)
١٨٧٠	٤٧	١٧	٦٤	٢٠٠	٤٢٧
١٨٩٠	١٩٢	٦٦	٢٥٨	٢٦٥	١٢٤٥
١٩٠٩	١٠٣٣	١٩٦	١٢٢٩	٨٨٧	٤٣٦٣

ولوصف « روابط » البنك الكبير الحديث يذكر ريسر ارقاماً عن عدد الرسائل التي وجهتها وتلقتها « شركة الحسم » (-Disconto» Gesellschaft») وهي بنك من اكبر البنوك في المانيا وفي العالم كله (لقد بلغ رأسمالها في سنة ١٩١٤ — ٣٠٠ مليون مارك) :

عدد الرسائل

اعوام	الواردة	الصادرة
١٨٥٢	٦١٣٥	٦٢٩٢
١٨٧٠	٨٥٨٠٠	٨٧٥١٣
١٩٠٠	٥٣٣١٠٢	٦٢٦٠٤٣

وفي البنك الباريسي الكبير « كريدي ليونيه » ارتفع عدد الحسابات الجارية من ٢٨٥٣٥ في سنة ١٨٧٥ الى ٦٣٣٥٣٩ في سنة ١٩١٢ * .

* Jean Lescure. «L'épargne en France». P., 1914, p. 52 (جان ليسكور . « التوفيرات في فرنسا » . باريس . الناشر) .

نحسب ان هذه الارقام البسيطة تظهر بصورة اوضح من الشروح المطولة كيف تتبدل اهمية البنوك من الاساس مع تمركز الرأسمال وتزايد العمليات . فمن الرأسماليين المبعثرين يتكون رأسمالي واحد مشترك . واذ يقوم البنك بالحسابات الجارية لعدد من الرأسماليين يبدو وكأنه يقوم بعملية تكنيكية بحتة، بعملية مساعدة لا غير . ولكن عندما تبلغ هذه العملية مقاييس هائلة تكون النتيجة ان قبضة من الاحتكاريين تخضع لنفسها العمليات التجارية والصناعية في المجتمع الرأسمالي برمته ، واجدة في العلاقات البنكية والحسابات الجارية والعمليات المالية الاخرى الامكانية لتعرف في بادئ الامر على وجد الدقة حالة الاعمال لدى كل رأسمالي على حدة ومن ثم للاشراف عليهم والتأثير عليهم عن طريق توسيع او تضييق ، تسهيل او تصعيب التسليف ، واخيرا لتقرر بصورة تامة مصائرهم ، لتحدد مداخليهم ، لتحرمهم من الرأسمال او لتمكنهم من تضخيم رساميلهم بسرعة وفي نطاق واسع ، الخ ..

ذكرنا الآن ان رأسمال « شركة الحسم » في برلين يبلغ ٣٠٠ مليون مارك . وهذا الازدياد لرأسمال « شركة الحسم » قد كان حادثاً من حوادث قصة الصراع من اجل السيطرة بين بنكين من اكبر البنوك البرلينية هما « البنك الالماني » و« شركة الحسم » . ففي سنة ١٨٧٠ كان الاول مبتدئاً لم يزد رأسماله عن ١٥ مليوناً وبلغ رأسمال الثاني ٣٠ مليوناً . وفي سنة ١٩٠٨ بلغ رأسمال الاول ٢٠٠ مليون ورأسمال الثاني ١٧٠ مليوناً . وفي سنة ١٩١٤ رفع الاول رأسماله الى ٢٥٠ مليوناً ورفع الثاني رأسماله عن طريق

الاندماج ببنك كبير آخر من الدرجة الاولى « بنك شافهاوزن الاتحادي » الى ٣٠٠ مليون . وغني عن البيان ان هذا الصراع من اجل السيطرة يجري بمحاذاة « الاتفاقيات » المتواترة المتوطدة بين البنكين . وهاكم الاستنتاجات التي يوحيها مجرى هذا التطور للاختصاصيين في الشؤون البنكية الذين يعالجون الامور الاقتصادية من وجهة نظر لا تتعدى بحال حدود الاصلاحية البرجوازية الاكثر اعتدالا والاكثر كياسة :

كتبت المجلة الالمانية « البنك » بشأن رفع رأسمال « شركة الحسم » الى ٣٠٠ مليون قائلة : « ستسلك البنوك الاخرى هذا الاتجاه ، ومن الـ ٣٠٠ شخص الذين يديرون المانيا اقتصادياً في الوقت الحاضر لن يبقى مع الزمن الا ٥٠ او ٢٥ او أقل من ذلك . ولا يصح ان ننتظر وقوف حركة التمركز الجديدة عند حد البنوك . فالروابط الوثيقة القائمة بين هذه البنوك او تلك تؤدي بطبيعة الحال الى التقارب بين سينديكات الصناعيين التي تتمتع بحماية هذه البنوك ... سنستيقظ في صباح ما فيدهشنا ان لا نرى امام اعيننا الا التروستات وحدها ؛ وسنرى انفسنا امام ضرورة الاستعاضة عن الاحتكارات الخاصة باحتكارات تابعة للدولة . ومع ذلك فليس هنالك في الجوهر ما نلوم انفسنا عليه ، اللهم الا تركنا الحبل على الغارب امام مجريات الامور ، فتزيد الاسهم قليلا في سرعتها »* .

---

* A. Lansburgh. «Die Bank mit den 300 Millionen», «Die Bank», 1914, 1 ، ص ٤٢٦ (أ . لانسبورغ . « بنك ذو ٣٠٠ مليون » ، مجلة « البنك » . الناشر) .

انه مثل على عجز الصحافة البرجوازية التي لا يمتاز عنها العلم البرجوازي الا بكونه أقل اخلاصاً وبنزوعه الى طمس حقيقة الامور والى تغطية الغابة ببعض شجرات . « استغراب » نتائج التمركز ؛ « لوم » حكومة المانيا الرأسمالية او « المجتمع » الرأسمالي (« نحن ») ، الخوف من ان « يعجل » التمركزَ ادخالُ الاسهم كما يخاف احد الالمان الاختصاصيين بـ « الكارتيلات » ، تشيرشكي ، من التروستات الاميركية و« يفضل » الكارتيلات الالمانية لانها لا تستطيع على ما يدعي « ان تعجل لهذا الحد الخارق ، كالتروستات ، سير التقدم التكنيكي والاقتصادي » * ، — أفليس هذا هو العجز ؟

بيد ان الامر الواقع هو الامر الواقع . ليس في المانيا تروستات ، ليس فيها « غير » الكارتيلات ؛ ولكن المانيا يديرها ما لا يزيد عن ٣٠٠ من طواغيت الرأسمال . ويتضاءل عدد هؤلاء باستمرار . اما البنوك فهي ، في جميع الحالات وفي جميع البلدان الرأسمالية ومهما تنوع التشريع البنكي الذي تخضع له ، تقوي وتعجل لحد كبير سير تمركز الرأسمال وتشكل الاحتكارات .

لقد كتب ماركس منذ نصف قرن في مؤلفه « الرأسمال » ان « البنوك تنشئ في النطاق الاجتماعي شكل ، ولكن فقط شكل ، دائرة الحسابات العامة والتوزيع العام لوسائل الانتاج » (الترجمة الروسية ، المجلد ٣ ، الجزء ٢ ، ص ١٤٤) . ان ما ذكرناه من ارقام عن تزايد الرأسمال البنكي وعن تزايد عدد دوائر وفروع البنوك الكبرى وعدد حساباتها الجارية وغير ذلك يبين لنا بصورة ملموسة

---

* S. Tschierschky ، المؤلف المذكور ، ص ١٢٨ .

هذه « الدائرة العامة لحسابات » كامل طبقة الرأسماليين ؛ وحتى غير الرأسماليين لان البنوك تجمع ، ولو لوقت ما ، مختلف انواع المداخيل النقدية العائدة لصغار اصحاب الاعمال والموظفين والمرتبة العليا الضئيلة من العمال . « التوزيع العام لوسائل الانتاج » هو ، من الناحية الشكلية ، ما ينجم عن البنوك الحديثة التي لا تزيد الكبيرة منها عن ثلاثة او ستة في فرنسا وعن ستة او ثمانية في المانيا وتتصرف بالمليارات العديدة . ولكن هذا التوزيع لوسائل الانتاج ليس ، من حيث مضمونه ، بـ« عام » قط ، بل هو خاص ، اي انه يتم وفق مصالح الرأسمال الضخم وفي الدرجة الاولى الرأسمال الاضخم ، الاحتكاري الذي يعمل في ظروف يقاسي فيها جمهور السكان شظف العيش ويتأخر فيها تطور الزراعة برمته تأخراً يدعو للقنوط عن تطور الصناعة التي يتقاضى فرع واحد منها ، « الصناعة الثقيلة » ، الجزية من سائر فروعها الاخرى .

وفي امر صبغ الاقتصاد الرأسمالي بالصبغة الاجتماعية بدأت تنافس البنوك صناديق التوفير ودوائر البريد ، وهي « ابعد عن المركزية » ، اي انها تشمل في دائرة نفوذها عدداً اكبر من الاماكن ، عدداً اكبر من الزوايا المنسية ، وفئات اوسع من السكان . ان لجنة امريكية قد جمعت الأرقام التالية التي تظهر بالمقارنة مسألة تزايد الودائع في البنوك وفي صناديق التوفير * :

---

* ارقام لجنة النقد الاميركية National Monetary Commission في «Die Bank» (مأخوذة عن مجلة « البنك » . الناشر) ،سنة ١٩١٠ ، المجلد الثاني ، ص ١٢٠٠ .

الودائع الماركات (بمليارات)

	انكلترا		فرنسا		المانيا		
	في البنوك	في صناديق التوفير	في البنوك	في صناديق التوفير	في البنوك	في شركات التسليف	في صناديق التوفير
١٨٨٠	٨,٤	١,٦	؟	٠,٩	٠,٥	٠,٤	٢,٦
١٨٨٨	١٢,٤	٢,٠	١,٥	٢,١	١,١	٠,٤	٤,٥
١٩٠٨	٢٣,٢	٤,٢	٣,٧	٤,٢	٧,١	٢,٢	١٣,٩

ان صناديق التوفير التي تدفع للودائع ٤ او ٤ ١/٤ بالمئة مضطرة للبحث عن مشاريع توظف فيها رأسمالها بصورة « مفيدة » وللاندفاع الى عمليات شراء وبيع الكمبيالات والرهون وغير ذلك . « تمحى شيئاً فشيئاً » الحدود بين البنوك وصناديق التوفير . وتطلب الغرف التجارية في بوخوم وارفورت مثلا « منع » صناديق التوفير من مزاولة العمليات البنكية « الصرف » كتسديد الكمبيالات ، وتطلب تقييد النشاط « البنكي» لدوائر البريد * . ويبدو ان ملوك البنوك يخشون من ان يتسرب اليهم احتكار الدولة من حيث لا ينتظرونه . ولكن من البديهي ان هذا الخوف لا يتعدى ، ان امكن القول ، حدود المنافسة بين مديري قسمين من اقسام مؤسسة بعينها . ذلك لان طواغيت الرأسمال البنكي هم في الواقع الذين يتصرفون في نهاية

* نفس المصدر ، سنة ١٩١٣ ، ص ص ٨١١ ، ١٠٢٢ ؛ سنة ١٩١٤ ، ص ٧١٣ .

الامر بالمليارات من الرساميل المودعة في صناديق التوفير ، هذا من جهة ؛ ولان احتكار الدولة في المجتمع الرأسمالي ليس ، من الجهة الاخرى ، الا وسيلة لرفع وتوطيد مداخيل اصحاب الملايين الموشكين على الافلاس في هذا او ذاك من الفروع الصناعية .

ان حلول الرأسمالية الجديدة التي يسيطر فيها الاحتكار محل القديمة التي تسيطر فيها المزاحمة الحرة يتجلى فيما يتجلى بانحطاط اهمية البورصة . فقد كتبت مجلة « البنك » : « ان البورصة قد كفت من امد بعيد عن ان تكون الوسيط الذي لا يستغنى عنه في التعامل كما كانت فيما مضى ، قبل ان يصبح بامكان البنوك ان توظف بين زبائنها القسم الاكبر من القيم المعتمدة » * .

« « كل بنك — بورصة » . ان هذه العبارة التي جرت مجرى الامثال في الزمن الحديث تتضمن من الحقيقة قدراً يغدو اكبر بمقدار تضخم البنك وبمقدار ما يحرز التمركز نجاحات اكبر في عمليات البنوك » ** . « واذا كانت البورصة فيما مضى ، في العقد الثامن ، على ما كانت تتصف به من نزق الشباب » (تلميح « ناعم » الى افلاس البورصة (١٢) في سنة ١٨٧٣ والى فضائح غروندير (١٣) وغير ذلك) « قد فتحت عهد تصنيع المانيا ، فقد غدا بامكان البنوك والصناعة في الوقت الحاضر ان « تنهض بالامر وحدها » . فسيطرة بنوكنا الكبرى على البورصة ... ليست الا تعبيراً عن الدولة

---

* «Die Bank», 1914, I ، ص ٣١٦ .

** Dr. Oscar Stillich. «Geld-und Bankwesen», Berlin. 1907 ص ١٦٩ (دكتور اوسكار شتيليخ . « النقود وعمليات البنوك » . برلين . الناشر) .

الصناعية الالمانية المنظمة اكمل تنظيم . واذا كان تأثير القوانين الاقتصادية النافذة اوتوماتيكياً يتقلص بهذا الشكل ويتسع ، لحد خارق ، نطاق التنظيم المدرك عن طريق البنوك ، فبنتيجة ذلك تزداد لدرجة كبرى مسؤولية العدد القليل من القواد ازاء الاقتصاد الوطني » ـ هذا ما كتبه البروفيسور الالماني شولزه-غفيرنيتز * المدافع عن الامبريالية الالمانية والذي يعتبر مرجعاً للامبرياليين في جميع البلدان ويسعى الى طمس « أمر تافه » هو واقع ان « التنظيم المدرك » عن طريق البنوك يتلخص بنهب الجمهور من قبل قبضة من الاحتكاريين « المنظمين اكمل تنظيم » . ذلك لان مهمة البروفيسور البرجوازي ليست في كشف احابيل الاحتكاريين اصحاب البنوك ولا في فضح احتيالاتهم ، بل في طليها بالاصباغ .

وكذلك ريسر ، الاقتصادي و« البنكير » الابعد صيتاً ، يكتفي بعبارات فارغة بصدد وقائع يستحيل انكارها : « تفقد البورصة اكثر فاكثر خاصتها كأمر لا غنى عنه مطلقاً للاقتصاد برمته ولتداول الاوراق المالية ، اي ان تكون المقياس الاكثر دقة ، وكذلك ضابطاً للحركات الاقتصادية المتجهة نحوها ، يعمل بصورة اوتوماتيكية تقريباً » ** .

وبعبارة اخرى : ان الرأسمالية القديمة ، رأسمالية المزاحمة الحرة مع ضابطها الذي لا يمكنها الاستغناء عنه ، البورصة ، تغيب في طيات الماضي . تحل محلها رأسمالية جديدة تتسم بسمات

* Schulze-Gaevernitz. «Die deutsche Kreditbank» في «Grundriß der Sozialökonomik». Tüb., 1915, S. 101.

** ريسر ، المؤلف المذكور ، ص ٦٢٩ ، الطبعة الرابعة .

انتقالية بينة ، بسمات مزيج من المزاحمة الحرة والاحتكار . يطرح السؤال بصورة طبيعية: فيأي اتجاه « تنتقل » الرأسمالية الحديثة ؟ ولكن العلماء البرجوازيين يخافون من طرح هذا السؤال .

« منذ ثلاثين سنة كان اصحاب الاعمال المتزاحمون بحرية يقومون بتسعة اعشار الجهد الاقتصادي الخارج عن نطاق عمل « العمال » الجسدي . وفي الوقت الحاضر يقوم الموظفون بتسعة اعشار هذا الجهد الفكري في الاقتصاد . والبنك يتقدم هذا التطور » * . ان هذا الاعتراف من شولزه-غفيرنيتز يسوقنا مرة اخرى الى السؤال عن الاتجاه الذي تنتقل اليه الرأسمالية الحديثة ، الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية . --- --

بين العدد الضئيل من البنوك التي تبقى في رأس الاقتصاد الرأسمالي باكمله بحكم سير التمركز يظهر بصورة طبيعية ويشتد اكثر فأكثر الميل الى الاتفاق الاحتكاري ، الى تروست بين البنوك . ليس في اميركا تسعة بنوك ، بل بنكان من اكبر البنوك عائدان لصاحبي المليارات روكفيلير ومورغان ، يسيطران على احد عشر مليار مارك ** . لقد اشرنا فيما تقدم الى ابتلاع « شركة الحسم » لـ « بنك شافهاوزن الاتحادي » في المانيا . وقد اعطت جريدة «Frankfurter Zeitung» («فرانكفورتر زايتونغ ») المعبرة عن مصالح البورصات لهذا الامر التقدير التالي :

---

* Schulze-Gaevernitz. «Die deutsche Kreditbank» في Grundriß der Sozialökonomik». Tüb., 1915, S. 151.

** « Die Bank» , 1912, I, S. 435.

. «مع اشتداد تمركز البنوك تتقلص دائرة المؤسسات التي يمكن بوجه عام ان تطلب منها القروض ، وبحكم ذلك تشتد تبعية الصناعة الكبيرة لعدد ضئيل من الفرق البنكية . وفي حالة الصلة الوثقى القائمة بين الصناعة وعالم رجال المال تقيد حرية حركة الشركات الصناعية المحتاجة لرأسمال البنوك . ولهذا تنظر الصناعة الكبيرة الى اشتداد تكتل البنوك في تروستات (انضمام او تحول الى تروستات) بمشاعر مختلطة ؛ وفي الواقع قد لوحظت مراراً بوادر اتفاقات معينة بين هذه او تلك من اتحادات البنوك الكبرى ، اتفاقات هدفها تقييد المزاحمة » * .

وها نحن نرى مرة أخرى ان الكلمة الاخيرة في تطور البنوك هي الاحتكار .

اما بخصوص الصلة الوثقى القائمة بين البنوك والصناعة ففي هذا الميدان بالضبط يبدو دور البنوك الجديد ربما باجلى شكل . فاذا كان البنك يقوم بتسديد كمبيالات هذا الصناعي او ذاك ويفتح له حساباً جارياً الخ . ، فان هذه العمليات مأخوذة على حدة لا تحد استقلال هذا الصناعي قيد انملة ولا يتعدى البنك دوره كوسيط متواضع . ولكن عندما تكثر هذه العمليات وتتوطد ، وعندما « يجمع » البنك بين يديه مقادير كبيرة من الرساميل وعندما يكون فتح الحساب الجاري لهذا المشروع يمكن البنك من ان يعرف ــ وهذا ما يحدث في المعتاد ــ بصورة ادق وأكمل حالة الزبون الاقتصادية ، تكون النتيجة خضوع الرأسمالي الصناعي للبنك خضوعاً أتم فأتم .

* نقلا عن شولزه ـ غفيرنيتز في «Grdr. d. S.-Oek.» ، ص ١٥٥ .

والى جانب ذلك يتطور ، ان امكن القول ، الارتباط الشخصي بين البنوك والمشاريع الصناعية والتجارية الكبرى واندماج هذه وتلك عن طريق تملك الاسهم ، عن طريق دخول مدراء البنوك في عضوية مجالس مراقبة (او مجالس ادارة) المشاريع الصناعية والتجارية ، وبالعكس . لقد جمع الاقتصادي الالماني ييدلس معلومات مفصلة عن هذا الشكل من تمركز الرساميل والمشاريع . فثمة ستة بنوك برلينية كبرى كان يمثلها مدراؤها في ٣٤٤ شركة صناعية وكان يمثلها اعضاء مجالس اداراتها في ٤٠٧، أي في ٧٥١ شركة بالمجموع . وكان لها في ٢٨٩ من هذه الشركات اما عضوان في مجالس المراقبة او منصب الرئاسة في هذه المجالس . وبين هذه الشركات الصناعية التجارية نصادف مختلف فروع الصناعة والتأمين وطرق المواصلات والمطاعم والمسارح والمنتوجات الفنية وغير ذلك . ومن الجهة الاخرى وجد (في سنة ١٩١٠) في مجالس مراقبة هذه البنوك الستة نفسها ٥١ من كبار الصناعيين منهم مدير شركة كروب ، ومدير شركة البواخر الهائلة «Hapag» (Hamburg—Amerika)* وهلم جراً والخ .. ومن سنة ١٨٩٥ الى سنة ١٩١٠ اشترك كل من هذه البنوك الستة في اصدار الاسهم والسندات لمئات عديدة من الشركات الصناعية ، أي من ٢٨١ الى ٤١٩ شركة ** .

« الارتباط الشخصي » بين البنوك والصناعة يكتمل بـ« الارتباط الشخصي » بين هذه وتلك والحكومة . فقد كتب ييدلس : « يقدمون المقاعد في مجالس المراقبة عن طيبة خاطر للشخصيات ذات

---

* « هاباغ » (هامبورغ – اميركا) . الناشر .

** ييدلس وريسر ، المؤلفين المذكورين .

الاسماء الطنانة وكذلك للموظفين سابقاً في جهاز الدولة الذين يمكنهم ان يسهلوا (! !) لدرجة كبيرة العلاقات مع السلطات » ... « ففي مجلس مراقبة بنك كبير نجد في المعتاد احد النواب او احد اعضاء مجلس بلدية برلين » .

ان تكوين ، وان امكن القول ، صنع الاحتكارات الرأسمالية الكبرى يجري اذن بأقصى السرعة وبكل الطرق « الطبيعية » و«الخارقة ». وبنتيجة ذلك يتم بصورة منتظمة نوع من تقسيم للعمل بين عدة مئات من ملوك المال في المجتمع الرأسمالي الحديث :

« الى جانب اتساع ميدان نشاط البعض من كبار الصناعيين » (الذين يدخلون في مجالس ادارة البنوك وغير ذلك) « ووضع مناطق صناعية معينة تحت ادارة مدراء البنوك في المناطق يحدث شيئاً فشيئاً التخصص بين مديري البنوك الكبرى . وهذا التخصص لا يمكن تصوره عموماً الا في حالة تضخم البنوك ولا سيما اتساع علاقاتها بالصناعة . ويجري تقسيم العمل هذا في اتجاهين : من جهة تعهد جميع العلاقات بالصناعة لاحد المدراء لتكون ميدانه الخاص ، ومن الجهة الاخرى يأخذ كل مدير على نفسه مراقبة هذا او ذاك المشروع او المجموعة من المشاريع المتقاربة فيما بينها من حيث المهنة او المصلحة » ... (لقد بلغت الرأسمالية درجة المراقبة المنظمة على مختلف المشاريع) ... « اختصاص هذا المدير هو الصناعة الالمانية واحياناً صناعة المانيا الغربية وحدها » (المانيا الغربية هي من وجهة نظر الصناعة القسم الاكثر تطوراً في المانيا) ، « ويتخصص الآخرون بالعلاقات مع الدول والصناعة الاجنبية وبجمع المعلومات عن شخصيات الصناعيين والخ .

وبقضايا البورصة وهلم جراً . وفضلا عن ذلك غالباً ما يكلف كل مدير من مدراء البنك بشؤون منطقة معينة او فرع صناعي معين ؛ فيعمل احدهم بصورة رئيسية في مجالس مراقبة شركات الكهرباء وآخر في المعامل الكيميائية ، او في معامل الجعة او معامل السكر ، ويعمل ثالث في المشاريع القليلة المنعزلة والى جانب ذلك في مجالس مراقبة شركات التأمين ... وبالاختصار ، لا ريب في انه بمقدار اتساع العمليات وتنوعها يتسع في البنوك الكبرى تقسيم العمل بين المدراء بقصد (وعلى ان تكون النتيجة) رفعهم قليلا ما ، ان امكن القول ، عن مستوى الشؤون البنكية الصرف ، بقصد جعلهم اهلا لادراك مجريات الأمور واكثر اطلاعاً في المسائل الصناعية العامة وفي المسائل الخاصة بكل فرع من فروع الصناعة ولاعدادهم للعمل في منطقة نفوذ البنك الصناعية . ونظام البنوك هذا يكتمل بميلها الى أن ينتخب لمجالس مراقبتها اناس ذوو خبرة واسعة في الشؤون الصناعية وصناعيون وموظفون سابقون ولا سيما اولئك الذين خدموا في ادارات السكك الحديدية والمناجم » وهلم جراً * .

ونجد في البنوك الفرنسية مؤسسات من ذات النوع مع اختلاف جد يسير . « فالكريدي ليونيه » ، مثلا ، احد البنوك الفرنسية الثلاثة الكبرى قد نظم لديه « ادارة خاصة لجمع المعلومات المالية » (service des études financières). ويعمل في هذه الدائرة بصورة دائمة اكثر من خمسين شخصاً من المهندسين والخبراء بالاحصاء والاقتصاديين والحقوقيين الخ .. وتكلف هذه الدائرة من ستمائة الى

---

* ييدلس ، المؤلف المذكور ، ص ص ١٥٦ — ١٥٧ .

سبعمائة الف فرنك في السنة . وتنقسم هذه الدائرة بدورها الى ثمانية اقسام : قسم مختص بجمع المعلومات عن المشاريع الصناعية ويدرس القسم الآخر الاحصاءات العامة ويدرس القسم الثالث شركات السكك الحديدية والبواخر والرابع الارصدة والخامس التقارير المالية والخ . *

وتكون النتيجة ، من جهة ، اندماج متزايد ، او كما أحسن التعبير بوخارين اقتران الرأسمال البنكي والصناعي ؛ ومن الجهة الاخرى ، صيرورة البنوك الى مؤسسات ذات « طابع عام » حقاً . ونرى ان من الضروري ان نورد بالنص عبارات ييدلس حول هذه المسألة ، وهو الكاتب الذي درس المسألة أحسن من الآخرين :

« بنتيجة دراسة العلاقات الصناعية بمجموعها نقرر ان المؤسسات المالية التي تعمل للصناعة هي ذات طابع عام . فعلى نقيض الاشكال الاخرى للبنوك ، على نقيض المطالب التي تصاغ احياناً في المطبوعات والقائلة بأنه ينبغي على البنوك ان تتخصص في ميدان معين او فرع صناعي معين لكيلا تهتز الارض تحتها ، — تسعى البنوك الكبرى ما امكنها ذلك وراء توسيع علاقاتها مع المشاريع الصناعية المتنوعة من حيث الاماكن والانتاج ، تسعى وراء ازالة عدم التناسب في توزيع الرساميل بين مختلف المناطق او الفروع الصناعية ، عدم التناسب الذي يجد تفسيره في تاريخ مختلف المشاريع » . « هنالك اتجاه يتلخص بجعل العلاقات بالصناعة ظاهرة عامة ؛ واتجاه آخر يتلخص بجعل هذه العلاقات وطيدة مكينة ؛ وقد طبق الاتجاهان

---

* مقال J Eug. Kaufman عن البنوك الفرنسية في مجلة «Die Bank» ، سنة ١٩٠٩ ، ٢ ، ص ٨٥١ وما يليها .

في البنوك الستة الكبرى ، ان لم يكن بصورة كاملة ، ففي نطاق واسع وبدرجة واحدة » .

غالباً ما تشكو الاوساط الصناعية والتجارية من « ارهاب » البنوك . وهل من مجال لاستغراب هذه الشكايات اذا كانت البنوك الكبرى « تتحكم » . كما يظهر المثل التالي . في ١٩ تشرين الثاني — نوفمبر — سنة ١٩٠١ وجه احد البنوك البرلينية المسماة « د » (اسماء البنوك الاربعة الكبرى تبدأ بحرف د) الى مجلس ادارة سينديكا الشمينتو في وسط وشمال غرب المانيا الرسالة التالية : « يتضح من النبأ الذي نشرتموه في الثامن عشر من الشهر الجاري في الجريدة الفلانية ان علينا ان نأخذ بالحسبان انه يحتمل انكم ستتخذون في الجمعية العمومية التي ستعقدها سينديكاتكم في الثلاثين من الشهر الجاري قرارات يمكنها ان تحدث في مشاريعكم تغييرات لا يسعنا قبولها . ولذلك فنحن ، مع مزيد اسفنا ، مضطرون الى قطع الحساب الجاري الذي كان مفتوحاً لكم ... ولكن اذا لم تتخذ في هذه الجمعية العمومية قرارات لا يسعنا قبولها واذا قدمت لنا الضمانات المطلوبة حول هذا الشأن فيما يخص المستقبل فنحن نعرب عن استعدادنا للشروع في مداولات بقصد فتح حساب جار جديد لكم » * .

انها في جوهر الامر عين شكايات الرأسمال الصغير من ظلم الرأسمال الكبير ، ولكن في هذه الحالة وقع في فئة « الصغار » سينديكا برمته ! ان الصراع القديم بين الرأسمال الصغير والرأسمال الكبير يستأنف في درجة من التطور جديدة ، أعلى جداً . ومن المفهوم ان

---

* Dr. Oscar Stillich. «Geld-und Bankwesen»,» Berlin. 1907, S. 147

مؤسسات البنوك التي تتصرف بالمليارات يمكنها كذلك ان تدفع الى الامام تقدم التكنيك بوسائل لا يمكن ان تقارن بوجه مع الوسائل السابقة . فالبنوك تؤسس ، مثلا ، جمعيات خاصة للمباحث التكنيكية لا تفيد من نتائج دراساتها الا المشاريع الصناعية « الصديقة » طبعاً . ومن هذه الجمعيات « جمعية دراسة مسألة السكك الحديدية الكهربائية » و« المكتب المركزي للمباحث العلمية والتكنيكية » وهلم جراً .

ولا ريب في ان المشرفين على البنوك الكبرى انفسهم يرون ان ظروفاً جديدة للاقتصاد الوطني آخذة في التكون ؛ ولكنهم عاجزون ازاءها .

يقول ييدلس : « ان من لاحظ اثناء السنوات الاخيرة تبدل الاشخاص في مناصب المدراء واعضاء مجالس المراقبة في البنوك الكبرى لا يمكنه الا يرى انتقال السلطة بالتدريج الى ايدي اشخاص يعتبرون التدخل النشيط في التطور الصناعي العام مهمة الزامية من مهام البنوك الكبرى تغدو ملحة اكثر فاكثر ، وان خلافات تقع بين هؤلاء الاشخاص ومدراء البنوك القدماء منشؤها مهني وغالباً شخصي . والقضية هي ، في الجوهر ، قضية ما اذا كانت البنوك بوصفها مؤسسات تسليف ، لا تتضرر من تدخل البنوك هذا في مجرى الانتاج الصناعي ، وما اذا كانت لا تضحي بالمبادئ الوطيدة والارباح الاكيدة في نشاط لا يجمعه جامع بدورها كوسيط في التسليف ويدفع البنوك الى صعيد تكون فيه اكثر من السابق عرضة لتقلبات الاحوال الصناعية العمياء . هذا ما يقوله الكثيرون من مدراء البنوك القدماء ، اما اكثر المدراء الشباب فيعتبرون التدخل النشيط في المسائل الصناعية ضرورة لا تختلف عن الضرورة التي نشأت عنها

البنوك الكبرى والمشاريع الصناعية البنكية الحديثة في وقت واحد مع الصناعة الضخمة الحديثة . ويتفق الجانبان حول نقطة واحدة هي عدم وجود اية مبادئ وطيدة او هدف معين امام نشاط البنوك الكبرى الجديد » * .

انقضى عهد الرأسمالية القديمة . والجديدة هي انتقال الى جديد ما . اما البحث عن « مبادئ وطيدة وهدف معين » « للتوفيق » بين الاحتكارات والمزاحمة الحرة فهو جهد باطل طبعاً . فاعترافات اصحاب الاعمال لا تشبه بوجه أغاني المدافعين الرسميين عن فضائل الرأسمالية « المنظمة » من امثال شولزه-غفيرنيتز وليفمن ومن لف لفهم من « النظريين » .

في اي زمن بالضبط توطد بصورة نهائية « نشاط » البنوك الكبرى «الجديد»؟ نجد لدى بيدلس الجواب الدقيق لحد ما على هذا السؤال الهام :

« العلاقات بين المشاريع الصناعية بمضمونها الجديد واشكالها الجديدة وهيآتها الجديدة أي البنوك الكبرى المنظمة في وقت معاً على الطريقة المركزية واللامركزية ، لم تتكون قطعاً كظاهرة مميزة للاقتصاد الوطني قبل سنوات العقد العاشر من القرن الماضي ؛ وبالامكان بمعنى معين تأخير نقطة البدء الى سنة ١٨٩٧ لما حدث فيها من « اندماجات » كبرى بين المشاريع ادخلت لاول مرة الشكل الجديد للتنظيم اللامركزي لاسباب تتعلق بالسياسة الصناعية التي تمارسها البنوك . ولعل الاضبط ان ندفع نقطة البدء هذه الى تاريخ اقرب ، لان ازمة سنة ١٩٠٠ قد سرعت بصورة هائلة سير التمركز ووطدت هذا السير سواء في الصناعة

---

* بيدلس ، المؤلف المذكور ، ص ١٨٣ – ١٨٤ .

او في البنوك محولة لاول مرة الصلات بالصناعة الى احتكار حقيقي للبنوك الكبرى وجاعلة هذه الصلات اوثق وأقوى جداً » * .

وهكذا ، القرن العشرون هو نقطة التحول من الرأسمالية القديمة الى الحديثة ، من سيطرة الرأسمال بوجه عام الى سيطرة الرأسمال المالي .

٣ . الرأسمال المالي والطغمة المالية

كتب هيلفيردينغ : « ان قسماً متزايداً من الرأسمال الصناعي لا يعود الى الصناعيين الذين يستفيدون منه . وهم لا يستطيعون الحصول على امكانية التصرف به الا عن طريق البنك الذي يمثل ازاءهم مالك الرأسمال . ومن الجهة الاخرى يتأتى على البنك أن يوظف في الصناعة قسماً متزايداً من رأسماله . وبسبب ذلك يصبح أكثر فأكثر رأسمالياً صناعياً . وهذا الرأسمال البنكي – أي هذا الرأسمال النقدي الذي يتحول بهذا الشكل في الواقع الى رأسمال صناعي أسميه « الرأسمال المالي » . « فالرأسمال المالي هو اذن الرأسمال الموجود تحت تصرف البنوك والذي يستخدمه الصناعيون » **.

وهذا التعريف غير كامل لانه لا يشير الى ظرف في منتهى الأهمية ، نعني به نمو تمركز الانتاج والرأسمال الى درجة يفضي معها التمركز وقد أفضى الى الاحتكار . بيد أن مبحث هيلفيردينغ بوجه عام ولا سيما الفصلين السابقين للفصل الذي اقتبسنا منه هذا التعريف يؤكد دور الاحتكارات الرأسمالية .

---

* بيدلس ، المؤلف المذكور ، ص ١٨١ .

** ر . هيلفيردينغ . « الرأسمال المالي » ، موسكو ، سنة ١٩١٢ ، ص ص ٣٣٨ – ٣٣٩ .

تمركز الانتاج ؛ الاحتكارات الناشئة عن هذا التمركز ؛ اندماج او اقتران البنوك والصناعة ـ هذا هو تاريخ نشوء الرأسمال المالي وفحوى هذا المفهوم .

ينبغي علينا ان نبين الآن كيف أن « تحكم » الاحتكارات الرأسمالية في الوضع العام للانتاج البضاعي وللملكية الخاصة يصير بصورة محتومة الى سيطرة الطغمة المالية . ولنلاحظ أن ممثلي العلم البرجوازي الالماني ـ وغير الالماني ـ أمثال ريسر وشولزه-غفيرنيتز وليفمن واضرابهم هم جميعاً من مداحي الامبريالية والرأسمال المالي . فهم لا يكشفون ، بل يطمسون ويطلون بالاصباغ « آلية » نشوء الطغمة المالية واحابيلها ومقاييس مداخيلها « الحلال والحرام » وصلاتها بالبرلمانات وغير ذلك والخ .. وهم يتخلصون من « المسائل اللعينة » بالعبارات الطنانة الرنانة المبهمة وبنداءات لايقاظ « شعور المسؤولية » لدى مدراء البنوك وبكيل المديح لـ« شعور الواجب » لدى الموظفين البروسيين وبتحليل جدي لتفاصيل مشاريع قوانين لا قيمة لها على الاطلاق بصدد « المراقبة » و« التحديد » وبلغو نظري من نوع ، مثلا ، التعريف « العلمي » المضحك الذي سجله البروفيسور ليفمن : « ... التجارة هي نشاط مهني هدفه جمع الخيرات وحفظها ووضعها تحت التصرف » * . (مشار اليه بالخط الكبير في مؤلف البروفيسور) ... يستنتج أذن ان التجارة كانت عند الانسان البدائي الذي كان يجهل التبادل وانها ستبقي كذلك في المجتمع الاشتراكي !

---

* R. Liefmann ، المؤلف المذكور ، ص ٤٧٦ .

بيد ان الوقائع الفظيعة التي تتعلق بسيطرة الطغمة المالية الفظيعة هي واضحة للعيان لحد نشأ معه في جميع البلدان الرأسمالية ، في اميركا وفي فرنسا وفي المانيا ، أدب يتمسك بوجهة النظر البرجوازية ولكنه يعطي مع ذلك عن الطغمة المالية صورة صادقة تقريباً وينتقدها انتقاداً مبتذلاً طبعاً .

ينبغي أن نجعل حجر الزاوية « نظام الاشتراك » الذي سبق لنا ان تناولناه ببضع كلمات . وهاكم كيف يصف كنه القضية الاقتصادي الالماني هيمان الذي كان بين الاولين الذين اعاروها اهتمامهم ان لم يكن الاول :

« المدير يشرف على الشركة الأساسية (« الشركة الام » بالحرف) ، وهي بدورها تسيطر على الشركات التابعة لها (« الشركات البنات ») التي تسيطر بدورها على « الشركات الحفيدات » وهلم جراً . وهكذا يغدو بامكان المرء ، دون ان يملك رأسمالاً كبيراً جداً ، ان يسيطر على ميادين هائلة من ميادين الانتاج . وفي الواقع ، اذا كانت حيازة ٥٠ بالمئة من الرأسمال كافية على الدوام للاشراف على الشركة المساهمة ، فحسب القائد ان يملك مليوناً واحداً ليحصل على امكانية الاشراف على ثمانية ملايين من الرأسمال لدى « الشركات الحفيدات » . واذا اتسع هذا « التشابك » يصبح بأمكان صاحب المليون ان يشرف على ستة عشر مليوناً ، اثنين وثلاثين مليونا والخ . » * .

وفي الواقع يظهر الاختبار ان تملك اربعين في المئة من الأسهم

* Hans Gideon Heymann. «Die gemischten Werke im deutschen Großeisengewerbe». St., 1904, S. 268—269.

كاف للتصرف بشؤون الشركة المساهمة * ، لان قسماً معيناً من المساهمين الصغار المبعثرين لا يمكنهم في الواقع الاشتراك في الجمعيات العمومية ، الخ .. ان « ديموقراطية » تملك الاسهم ، « الديموقراطية » التي ينتظر منها السفسطائيون البرجوازيون والانتهازيون « الاشتراكيون-الديموقراطيون هم ايضاً » (او يؤكدون انهم ينتظرون منها) « ديموقراطية الرأسمال » وتعاظم دور وأهمية الانتاج الصغير وغير ذلك ليست في الواقع الا وسيلة من وسائل زيادة بأس الطغمة المالية . ولهذا السبب ، مع اسباب اخرى ، يسمح التشريع في البلدان الرأسمالية الأرقى او الأقدم و« الاكثر خبرة » باصدار اسهم اصغر . في المانيا لا يسمح التشريع باصدار اسهم بمبلغ اقل من ألف مارك ؛ ولذا ينظر طواغيت المال الالمان بعين الحسد الى انكلترا التي يسمح فيها القانون باصدار اسهم بقيمة جنيه سترليني واحد (يعادل عشرين ماركاً ونحو عشرة روبلات) . في السابع من حزيران — يونيو — سنة ١٩٠٠ صرح سيمنس ، احد كبار الصناعيين و« ملوك المال » الالمان قائلاً في الريخستاغ ان « السهم من فئة الجنيه السترليني الواحد هو اساس الامبريالية البريطانية » **. لدى هذا التاجر مفهوم عن كنه الامبريالية اعمق جداً واكثر « ماركسية » من مفهوم كاتب ماجن يعتبر مؤسس الماركسية الروسية (١٤) ويحسب الامبريالية خصلة غير حميدة فطر عليها شعب من الشعوب ...

---

* Liefmann, «Beteiligungsges. etc.» ، ص ٢٥٨ ، الطبعة الاولى .

** Schulze-Gaevernitz في «Grdr. d. S.-Oek.», V, 2, S. 110.

ولكن « طريقة الاشتراك » لا تقتصر على رفع سلطان الاحتكاريين لدرجة هائلة ؛ فهي ، عدا ذلك ، تمكن من اجترام شر الموبقات والمنكرات ومن تشليح الجمهور دون عقاب : لان المشرفين على « الشركة الام » هم رسمياً ، بموجب القانون ، غير مسؤولين عن « الشركة البنت » التي تعتبر « مستقلة » التي يمكن عن طريقها « تمشية » كل شيء . وهاكم مثلاً اقتبسناه عن عدد أيار — مايو — سنة ١٩١٤ من المجلة الالمانية « البنك » :

« « الشركة المساهمة للوالب الفولاذية » في كاسيل كانت لعدة سنوات مضت تعتبر مشروعاً من المشاريع الالمانية التي تعود بأكبر المداخيل . وسوء الادارة قد بلغ بالامور حداً هبطت معه الارباح التي توزع على حملة الاسهم من ١٥ بالمئة الى صفر بالمئة . وقد اتضح أن مجلس الادارة قد قدم بدون علم المساهمين لاحدى « شركاته البنات » « هاسيا » التي لا يتجاوز رأسمالها الاسمي عدة مئات من الوف الماركات سلفة بمبلغ ٦ ملايين مارك . وفي حسابات « الشركة الأم » لم يرد ذكر لهذه السلفة التي تبلغ نحو ثلاثة اضعاف الرأسمال المساهم . وقد كان هذا الاغفال مشروعاً تماماً من الناحية الحقوقية وكان بامكانه ان يستمر سنتين كاملتين ، لان ذلك لا يخرق اي مادة من مواد التشريع التجاري . ورئيس مجلس المراقبة الذي وقع ، بوصفه الشخص المسؤول ، على الميزانيات المزورة قد كان ولا يزال رئيساً للغرفة التجارية في كاسيل . ولم يعرف المساهمون بهذه السلفة المقدمة لشركة « هاسيا » الا بعد وقت طويل ، عندما أتضح انها غلطة ... » (لقد كان على الكاتب ان يضع هذه الكلمة بين قوسين) ... « وعندما هبطت قيمة اسهم « اللوالب الفولاذية »

١٠٠ بالمئة تقريباً بسبب عرضها للبيع من قبل المطلعين على خفايا الامور ...

ان هذا المثل النموذجي لتلفيق الميزانيات والمألوف تماماً في الشركات المساهمة يبين لنا السبب الذي يجعل مجالس اداراتها تجازف في القضايا الخطرة بجرأة اكبر من جرأة اصحاب الاعمال الفرديين . فالطريقة الحديثة لوضع الميزانيات ، عدا انها تسهل اخفاء المجازفات عن المساهم المتوسط ، تمكن اصحاب المصلحة الرئيسيين من النجاة بجلودهم عن طريق بيع الاسهم في الوقت المناسب في حالة عدم نجاح التجربة ، في حين ان صاحب العمل المنفرد يدفع من جيبه مسؤولية كل ما يفعل ...

ان ميزانيات الكثير من الشركات المساهمة تشبه اطراس القرون الوسطى التي ينبغي على المرء ان يمحو في بادئ الأمر النص المكتوب ليكشف تحته الرموز التي تعطي معنى المخطوطة الصحيح » (الاطراس هي رقوق غطيت نصوصها الاولى لتكتب في مكانها نصوص جديدة) .

« أن أسهل وسيلة لجعل الحسابات غير مفهومة وبالتالي الوسيلة الاكثر انتشاراً هي تقسيم المشروع الموحد الى عدة اقسام عن طريق تأسيس « الشركات البنات » او عن طريق ضم هذه الشركات . وفائدة هذه الطريقة ، من وجهة نظر مختلف الاهداف — من مشروعة وغير مشروعة — هي بينة لحد غدت معه من النوادر اليوم الشركات الكبرى التي لم تتبع هذه الطريقة » * .

---

* L. Eschwege. «Tochtergesellschaften», «Die Bank», 1914, I,S. 545.
(ل . ايشفيغه . « الشركات البنات » ، مجلة « البنك » . الناشر) .

وكمثل على تطبيق هذه الطريقة بأوسع شكل يذكر الكاتب الشركة الاحتكارية الكبرى الذائعة الصيت « الشركة العامة للكهرباء » A. E. G. وستتحدث عنها فيما بعد) . لقد احصى في سنة ١٩١٢ ان هذه الشركة تشترك في ١٧٥ — ٢٠٠ شركة ، مسيطرة عليها طبعاً ، شاملة بالمجموع رأسمالاً يقدر بمليار ونصف مليار مارك * .

ان كل قواعد المراقبة والتفتيش ونشر الميزانيات ووضع تصاميم معينة لها واقامة المراقبة وغير ذلك من الامور التي يلهي بها انتباه الجمهور الاساتذة والموظفون ذوو النية الحسنة ، اي الذين ينوون عن حسن قصد الدفاع عن الرأسمالية وطليها بالاصباغ ، هي أشياء لا قيمة لها في هذا الامر ، لان الملكية الخاصة مقدسة فلا يمكن منع أحد من شراء الأسهم وبيعها وتبديلها ورهنها والخ ..

ونستطيع أن نتبين النطاق الذي بلغته « طريقة الاشتراك » في البنوك الروسية الكبرى من الارقام التي ذكرها ي . آغاد الذي خدم ١٥ سنة موظفاً في البنك الروسي الصيني ونشر في ايار — مايو — سنة ١٩١٤ مؤلفاً عنوانه غير دقيق بعض الشيء : « البنوك الكبرى والسوق العالمية » * * . يقسم المؤلف البنوك الروسية الكبرى الى فريقين

* Kurt Heinig. «Der Weg des Elektrotrusts», «Neue Zeit», 1912, 30. Jahrg.,2, S. 484 (كورت هينيغ . « طريق تروست الكهرباء » ، « الازمنة الحديثة » ، سنة ١٩١٢ ، السنة الثلاثين . الناشر) .

** E. Agahd. «Großbanken unb Weltmarkt. Die wirtschaftliche unb politische Bedeutung der Großbanken im Weltmarkt unter Berücksichtigung ihres Einflusses auf Rußlands Volkswirtschaft und die deutsch-russischen Beziehungen». Berl., 1914 (ي . آغاد . « البنوك الكبرى والسوق العالمية. اهمية البنوك الكبرى اقتصاديا وسياسيا في السوق العالمية من وجهة نظر تأثيرها على الاقتصاد الوطني في روسيا وعلى العلاقات الالمانية الروسية » . برلين . الناشر) .

اساسيين : أ) التي تعمل على « طريقة الاشتراك » وب) « المستقلة » (معطياً مع ذلك بصورة كيفية لمفهوم « الاستقلال » معنى الاستقلال عن البنوك الاجنبية) ؛ والمؤلف يقسم الفريق الاول الى ثلاث فرق ثانوية : ١) الاشتراك الالماني : ٢) الاشتراك الانكليزي ؛ ٣) الاشتراك الفرنسي ، آخذاً بعين الاعتبار « اشتراك » وسيطرة البنوك الاجنبية الكبرى العائدة للامم المذكورة . ويقسم المؤلف رساميل البنوك الى « منتجة » موظفة (في التجارة والصناعة) و« مضاربة » موظفة (في البورصة والعمليات المالية) حاسباً بما فطر عليه هو البرجوازي الصغير من تفكير صلاحي برجوازي صغير ان بالامكان ، مع بقاء الرأسمالية ، فصل نوع التوظيف الاول عن الثاني وازالة الثاني .

وها هي ارقام المؤلف : (راجع ص ٦٨)

يتضح من هذه الارقام ان اكثر من $\frac{٣}{٤}$ ، اي اكثر من ثلاثة مليارات من نحو أربعة مليارات روبل تؤلف الرأسمال « العامل » في البنوك الكبرى تعود لبنوك ليست في الجوهر الا « شركات بنات » للبنوك الاجنبية وفي الدرجة الاولى للبنوك الباريسية (للبنوك الثلاثة المشهورة : الاتحاد الباريسي وبنك باريس والبلاد المنخفضة والشركة العامة) وللبنوك البرلينية (ولا سيما البنك الالماني وشركة الحسم) . وثمة بنكان من اكبر البنوك الروسية ، « البنك الروسي » (« البنك الروسي للتجارة الخارجية ») و« البنك الدولي » (« بنك سان بطرسبورغ للتجارة الدولية ») قد رفعا رأسمالهما من سنة ١٩٠٦ الى سنة ١٩١٢ من ٤٤ الى ٩٨ مليون روبل واحتياطاتهما من ١٥ الى ٣٩ مليون روبل « قائمين بثلاثة ارباع اعمالهما برساميل المانية » ؛ والبنك الاول تابع لـ « كونسرن » « البنك الالماني » في برلين والثاني تابع لـ « شركة

الحسم » في برلين . ان آغاد الطيب ساخط أشد السخط لأن البنوك البرلينية تملك اكثرية الاسهم ، الامر الذي يجعل المساهمين الروس في حالة العجز . وغني عن القول ان البلاد التي تصدر رساميلها تنال « الزهرة » : ف « البنك الالماني » في برلين مثلاً قد اصدر في برلين اسهم البنك التجاري السيبيري وابقاها في محفظته سنة كاملة ومن ثم باعها بسعر ١٩٣ مقابل كل ١٠٠ ، أي بضعفي سعرها تقريباً « جنى » زهاء ٦ ملايين روبل ربحاً يسميه هيلفيردينغ « الربح التأسيسي ».

يقدر المؤلف كامل « قوة » كبريات بنوك بطرسبورغ بـ ٨٢٣٥ مليون روبل ، اي بنحو ٨ $\frac{1}{4}$ مليارات روبل ؛ اما « اشتراك » او ، بالاصح ، سيطرة البنوك الاجنبية فهو يحددها بالنسب التالية : البنوك الفرنسية — ٥٥ بالمئة ؛ البنوك الانكليزية — ١٠ بالمئة ، البنوك الالمانية — ٣٥ بالمئة . ومن مجموع الرأسمال العامل هذا البالغ ٨٢٣٥ مليون روبل ثمة ٣٦٨٧ مليون روبل ، أي اكثر من ٤٠ بالمئة تعود وفق حسابات المؤلف للسينديكات : برودأوغول ، برودميت ، ولسينديكات صناعات البترول والتعدين والسمينتو . وعلى هذا فان اندماج الرأسمال البنكي والصناعي قد خطا كذلك في روسيا خطوات هائلة الى الأمام بسبب تشكيل الاحتكارات الرأسمالية .

ان الرأسمال المالي المتمركز في أيد قليلة والذي يمارس الاحتكار فعلاً يبتز ارباحاً طائلة تتزايد باستمرار من تأسيس الشركات واصدار السندات ومنح القروض للدولة الخ . ، موطداً بذلك سيطرة الطغمة المالية وفارضاً على المجتمع بأكمله جزية لمصلحة المحتكرين . وهاكم مثلاً من امثلة لا تحصى ، ذكره هيلفيردينغ عن « تحكم » التروستات الاميركية : في سنة ١٨٨٧ أسس

موجودات البنوك (حسب حسابات تشرين الاول – اكتوبر – وتشرين الثاني – نوفمبر – سنة ١٩١٣) بملايين الروبلات

فرق البنوك الروسية	الرساميل الموظفة: في الانتاج	الرساميل الموظفة: في المضاربات	المجموع
أ١) اربعة بنوك : التجاري السيبيري ، الروسي ، الدولي وبنك الحسم. . .	٤١٣,٧	٨٥٩,١	١٢٧٢,٨
أ٢) بنكان : التجاري الصناعي والروسي الانكليزي.	٢٣٩,٣	١٦٩,١	٤٠٨,٤
أ٣) خمسة بنوك : الروسي الاسيوي، الخاص في سان بطرسبورغ، الازوف – الدون ، اتحاد موسكو ، الروسي الفرنسي التجاري.	٧١١,٨	٦٦١,٢	١٣٧٣,٠
المجموع (١١ بنكا). . . . . .أ)=	١٣٦٤,٨	١٦٨٩,٤	٣٠٥٤,٢
ب) ثمانية بنوك : التجاري بموسكو ، الفولغا – كاما ، يونكر وشركاه ، التجاري بسان بطرسبورغ فافلبرغ السابق، بنك موسكو ريابوشينسكي السابق ، الحسم بموسكو ، التجاري بموسكو ، والخاص بموسكو	٥٠٤,٢	٣٩١,١	٨٩٥,٣
المجموع (١٩ بنكا)	١٨٦٩,٠	٢٠٨٠,٥	٣٩٤٩,٥

هافيميير تروستاً للسكر عن طريق دمج ١٥ شركة صغيرة بلغ مجموع رأسمالها ٦½ ملايين دولار . اما رأسمال التروست فقد « مزج بالماء » حسب التعبير الاميركي وقدر بـ ٥٠ مليون دولار . و« مضاعفة الرساميل » هذه تأخذ بالحسبان الأرباح الاحتكارية المقبلة ، كما ان تروست الفولاذ في أميركا ذاتها يأخذ بالحسبان الارباح الاحتكارية المقبلة اذ يشتري بصورة متزايدة الاراضي التي تحوي مصادر الحديد . وقد فرض تروست السكر في الواقع اسعاره الاحتكارية وحصل على مداخيل مكنته من ان يدفع لحملة الاسهم عشرة في المئة ربحاً مقابل رأسمال « مضاعف بالماء » سبعة اضعاف ، أي نحو ٧٠ بالمئة مقابل الرأسمال المدفوع فعلاً عند تأسيس التروست ! وفي سنة ١٩٠٩ بلغ رأسمال التروست ٩٠ مليون دولار . خلال اثنين وعشرين سنة تضاعف الرأسمال اكثر من عشرة أضعاف .

وفي فرنسا اتخذت هيمنة « الطغمة المالية » (« ضد الطغمة المالية في فرنسا » — عنوان كتاب مشهور من وضع ليزيس . صدرت طبعته الخامسة في سنة ١٩٠٨) شكلاً لا يكاد يختلف . فثمة اربعة بنوك كبرى تتمتع بـ « الاحتكار » لا النسبي ، بل « المطلق » في اصدار السندات . وهي ، في الواقع ، « تروست البنوك الكبرى » . والاحتكار يضمن الارباح الاحتكارية من الاصدار . وفي حالة القروض لا تقبض البلاد المستدينة في المعتاد اكثر من ٩٠ بالمئة من المبلغ ؛ وتبقى الـ ١٠ بالمئة حصة للبنوك وغيرها من الوسطاء . وكان ربح البنوك ٨ بالمئة من القرض الروسي الصيني البالغ ٤٠٠ مليون فرنك و١٠ بالمئة من القرض الروسي (سنة ١٩٠٤) البالغ ٨٠٠ مليون فرنك و١٨¾ بالمئة من القرض المراكشي (سنة

١٩٠٤) البالغ ٦٢ مليوناً و٥٠٠ الف فرنك . ان الرأسمالية التي بدأت تطورها من الرأسمال المرابي الصغير تنهي تطورها بالرأسمال المرابي الضخم . ويقول ليزيس : « الفرنسيون هم المرابون في اوروبا » . ان جميع ظروف الحياة الاقتصادية تتغير تغيراً عميقاً بحكم تحول الرأسمالية هذا . ف« البلاد » تستطيع ان تثري من الربا مع بوار السكان والصناعة والتجارة والمواصلات البحرية . « ان خمسين شخصاً يمثلون رأسمالا ب ٨ ملايين فرنك يمكنهم أن يتصرفوا بمليارين في أربعة بنوك » . ونظام « الاشتراك » ، وقد اطلعنا عليه ، يفضي الى نفس النتائج : فثمة بنك من البنوك الكبرى « الشركة العامة » (Société Générale) يصدر ٦٤٠٠٠ سند لاحدى « الشركات البنات » ، « معامل تكرير السكر بمصر » . ولما كان سعر الاصدار ١٥٠ بالمئة ، يربح البنك ٥٠ كوبيكاً من كل روبل . وقد ظهر أن ارباح هذه الشركة وهمية ، فخسر « الجمهور » من ٩٠ الى ١٠٠ مليون فرنك ؛ « وكان احد مدراء « الشركة العامة » عضواً في مجلس ادارة « معامل تكرير السكر » » . ولا غرو اذا اضطر المؤلف ان يخلص الى هذا الاستنتاج : « الجمهورية الفرنسية هي حكم مَلَكي مالي » ؛ « ان سيطرة الطغمة المالية هي سيطرة مطلقة ؛ فهي تهيمن على الصحافة وعلى الحكومة » * .

ان جسامة عائدات اصدار السندات المالية ، وهي احدى

Lysis. «Contre l'oligarchie financière en France». 5 ed., P., 1908* pp. 11, 12, 26, 39, 40, 48 (ليزيس . « ضد الطغمة المالية في فرنسا » . الطبعة الخامسة ، باريس ، سنة ١٩٠٨ ، ص ١١ ، ١٢ ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٨. الناشر) .

عمليات الرأسمال المالي الرئيسية ، تلعب دوراً هاماً للغاية في تطوير وتوطيد الطغمة المالية . وتقول المجلة الالمانية « البنك » : « لا توجد في داخل البلاد صفقة تعطي ، ولو على وجه التقريب ، مثل هذه الارباح العالية التي تعطيها الوساطة في اصدار القروض الاجنبية » * .

« ليست هنالك عملية من عمليات البنوك تعود بارباح عالية كالاصدار » . وبموجب ارقام « الاقتصادي الالماني » بلغ الربح السنوي المتوسط من اصدار السندات المالية للشركات الصناعية :

١٨٩٥ — ٣٨,٦ بالمئة	١٨٩٨ — ٦٧,٧ بالمئة
١٨٩٦ — ٣٦,١ بالمئة	١٨٩٩ — ٦٦,٩ بالمئة
١٨٩٧ — ٦٦,٧ بالمئة	١٩٠٠ — ٥٥,٢ بالمئة

« في غضون عشر سنوات ، ١٨٩١ — ١٩٠٠ ، « عاد » اصدار السندات المالية على الشركات الصناعية الالمانية بأكثر من مليار» ** .

واذا كانت أرباح الرأسمال المالي في منتهي الضخامة اثناء النهضات الاقتصادية ، ففي اثناء مراحل الانحطاط تهلك المشاريع الصغيرة وغير الوطيدة ؛ اما البنوك الكبرى فـ« تشترك » في شرائها باسعار بخسة او في « اشفائها » و« اعادة تنظيمها » جانية الفوائد من ذلك . وفي حالة « اشفاء » المشاريع المصابة بالعجز « يخفض الرأسمال المساهم ، اي توزع المداخيل على رأسمال أقل وتحسب في المستقبل على اساسه . او ، في حالة هبوط العائدات الى الصفر ، يضم

* «Die Bank», 1913,№ 7, S. 630

** Stillich، المؤلف المذكور ، ص ١٤٣ و W. Sombart. «Die deutsche Volkswirtschaft im 19. Jahrhundert». 2.Aufl., 1909, S. 526, Anlage 8 (ف . زومبارت . « الاقتصاد الوطني الالماني في القرن التاسع عشر » . الطبعة الثانية، سنة ١٩٠٩ ، ص ٥٢٦ ، الملحق ٨ . الناشر) .

رأسمال جديد يحمل عائدات كافية بدمجه بالرأسمال القديم ذي العائدات القليلة . ويضيف هيلفيردينغ قائلاً : « ولنلاحظ في سياق الحديث ان جميع عمليات الاشفاء واعادة التنظيم هذه هي ، في نظر البنوك ، ذات اهمية مزدوجة : اولاً ، باعتبارها عملية رابحة وثانياً ، باعتبارها فرصة ملائمة لتجعل الشركات المحتاجة في حالة تبعية لها » * .

وهاكم المثل : الشركة المساهمة لاستخراج المعادن ، « اونيون » (« اتحاد ») بدورتموند ، تأسست في سنة ١٨٧٢ برأسمال مساهم يقرب من ٤٠ مليون مارك وارتفع سعر اسهمها الى ١٧٠ بالمئة بعد أن دفعت لحملة الاسهم في سنتها الاولى ١٢ بالمئة عائدات . وقد سحب الرأسمال المالي القشطة وربح مبلغاً تافهاً يقرب من ٢٨ مليون مارك . وعند تأسيس هذه الشركة لعب الدور الرئيسي ذلك البنك الالماني الضخم ، « شركة الحسم » ، الذي رفع رأسماله سليماً معافى الى ٣٠٠ مليون مارك . ومن ثم هبطت عائدات « اونيون » الى الصفر . فاضطر المساهمون الى الموافقة على « تخفيض » الرأسمال ، اي على خسارة جزء منه لكيلا يفقدوا كل شيء. وبنتيجة جملة من عمليات « الاشفاء » طار من سجلات شركة « الاتحاد » خلال ثلاثين سنة مبلغ يزيد على ٧٣ مليون مارك . « وفي الوقت الحاضر لا يملك المساهمون المؤسسون لهذه الشركة أكثر من ٥ بالمئة من القيمة الاسمية لاسهمهم » * * ، — ولكن البنوك ما تنفك « تربح » من كل عملية من عمليات « الاشفاء » .

---

* « الرأسمال المالي » ، ص ١٧٢ .

** Stillich ، المؤلف المذكور ، ص ١٣٨ و Liefmann ، ص ٥١ .

ومن عمليات الرأسمال المالي الرابحة للغاية كذلك المضاربة بقطع الاراضي الموجودة في ضواحي المدن الكبرى المتسعة بسرعة . وفي هذه الحالة يندمج احتكار البنوك باحتكار ريع الاراضي وباحتكار طرق المواصلات ، لأن ارتفاع اسعار قطع الاراضي وامكانية بيعها بصورة مفيدة قطعاً صغيرة الخ . ، يتوقف بوجه خاص على سهولة المواصلات مع مركز المدينة ؛ ووسائط المواصلات هذه هي في أيدي الشركات الكبرى المتصلة بهذه البنوك ذاتها عن طريق نظام الاشتراك واقتسام مناصب المدراء . ويكون الحاصل ما أطلق عليه الكاتب الالماني أيشفيغه ، المحرر في مجلة « البنك » والذي انصرف بصورة خاصة الى دراسة عملية التجارة بقطع الاراضي ورهنها والخ . ، اسم « المستنقع » : مضاربة مسعورة بقطع الاراضي في ضواحي المدن ، افلاس شركات البناء كشركة « بوسفاو وكناور » في برلين التي اختلست من النقود ما بلغ ١٠٠ مليون مارك بوساطة « البنك الانماني » (Deutsche Bank) « الضخم المعتبر » الذي كان يعمل بطبيعة الحال على طريقة « الاشتراك » ، اي سراً ، في الخفاء ، والذي تخلص من الورطة دون ان يخسر « سوى » ١٢ مليون مارك ؛ ومن ثم خراب صغار الملاكين والعمال الذين لم يقبضوا شيئاً من شركات البناء المزيفة ؛ وصفقات التلاعب مع هيئات الادارة والشرطة « النزيهة » في برلين للحصول على شتى المعلومات من البلدية عن قطع الاراضي ورخص البناء وغير ذلك وهلم جراً * .

---

* «Die Bank». 1913, S. 952, L. Eschwege. «Der Sumpf»
(« المستنقع » . الناشر) ؛ نفس المصدر ، سنة ١٩١٢ ، مجلد ١ ، ص ٢٢٣ وما يليها .

ان « العادات الاميركية » التي طالما رفع الاساتيذ الاوروبيون والبرجوازيون الطيبون بشأنها اعين الضراعة نفاقاً الى السماء قد غدت في عصر الرأسمال المالي عادات لكل مدينة كبيرة في اي بلد من البلدان بمعنى الكلمة الحرفي .

ففي اوائل سنة ١٩١٤ كانوا يتحدثون في برلين عن تأسيس « تروست للنقل » ، اي « وحدة مصالح » بين ثلاثة مشاريع برلينية للنقل : سكة الحديد الكهربائية في المدينة وشركة الترام وشركة سيارات الاومنيبوس . وكتبت مجلة « البنك » : علمنا انهم عقدوا النية على ذلك مذ تبين ان أكثرية أسهم شركة سيارات الاومنيبوس قد أنتقلت الى أيدي شركتي نقل أخريين. ... ولا يمكننا ان نشك بحسن نية الاشخاص الذين يأملون ان يبلغوا ، عن طريق تنظيم ادارة واحدة لشؤون النقل ، الحصول على توفيرات يعود قسم منها في نهاية الامر الى الجمهور . ولكن ما يعقد المسألة هو واقع أن البنوك تقف وراء تروست النقل الجاري تشكيله وانها تستطيع ، متى ارادت ، أن تخضع لمصالح تجارتها بقطع الاراضي وسائط المواصلات التي تحتكرها . ولكيما نقتنع بأن الافتراض طبيعي تماماً حسبنا ان نتذكر أنه منذ تأسيس شركة سكة الحديد الكهربائية في المدينة ارتبطت بها مصالح ذلك البنك الكبير الذي شجع على تأسيسها . نعني أن مصالح مشروع النقل هذا قد تشابكت بمصالح التجارة بقطع الأراضي. والقضية هي أن الخط الشرقي لهذه السكة الحديدية ينبغي ان يشمل قطع الأراضي التي يبيعها هذا البنك فيما بعد ، عندما يضمن مد هذا الخط ، بربح كبير لنفسه ولبعض الشركاء ... » *

---

* «Verkehrstrust», «Die Bank», 1914, I. S. 89 (« تروست النقل » ، مجلة « البنك » . الناشر) .

ما ان يتشكل الاحتكار ويتصرف بالمليارات حتى يتسلل بصورة محتومة الى جميع نواحي الحياة الاجتماعية بصرف النظر عن النظم السياسية وعن كل « التفاصيل » الاخرى . وقد اعتاد الادب الاقتصادي الالماني ان يمتدح بتزلف نزاهة الموظفين البروسيين ملمحاً الى باناما الفرنسية (١٥) او الى الرشوة السياسية الاميركية . ولكن الواقع ان حتى الادب البرجوازي الذي يتناول شؤون البنوك في المانيا يرى نفسه على الدوام مضطراً ان يتخطى لحد بعيد حدود العمليات البنكية الصرف وان يكتب مثلاً عن « جاذبية البنوك » بمناسبة تكاثر حوادث انتقال الموظفين الى الخدمة في البنوك : « واين هي اذن نزاهة الموظف في دوائر الدولة الذي يصبو في اعماق نفسه الى مكان دافئ في البيرينشتراسه » ؟ * — شارع في برلين يوجد فيه مقر « البنك الالماني » . في سنة ١٩٠٩ كتب صاحب مجلة « البنك » الفريد لانسبورغ مقالا عنوانه « اهمية البيزنطية من الناحية الاقتصادية » تناول فيه في سياق الحديث رحلة غليوم الثاني الى فلسطين و« نتيجتها المباشرة — مد خط سكة حديد بغداد » ، « أكبر اعمال الذهنية التجارية الالمانية » ، « هذا الامر المشؤوم المسؤول عن « التطويق » أكثر من جميع ذنوبنا السياسية الاخرى مجتمعة » ** — (المقصود في التطويق سياسة ادوارد السابع الذي سعى وراء عزل المانيا وتطويقها بطوق من اتحاد امبريالي معاد لالمانيا) . وفي سنة ١٩١١ كتب المحرر في مجلة « البنك » الذي

* «Der Zug zur Bank», «Die Bank», 1909, I, S. 79 («الاندفاع نحو البنك » ، مجلة « البنك » ، سنة ١٩٠٩ ، ص ٧٩ . الناشر) .

** نفس المصدر ، ص ٣٠١ .

سبق لنا ذكره ، ايشفيغه ، مقالاً عنوانه : « البلوتوقراطية والموظفون » كشف فيه مثلاً حادثة الموظف الالماني فولكر الذي كان عضواً في لجنة الكارتيلات وأشتهر ببعد همته ، فما ان مضى بعض الوقت حتى شغل مقعداً وثيراً يدر الربح في اكبر الكارتيلات ، سينديكا الفولاذ . ان امثال هذه الحوادث ، وما هي بالعرضية قط ، قد أرغمت هذا الكاتب البرجوازي نفسه على الاعتراف بان « الحرية الاقتصادية التي يضمنها الدستور الالماني قد غدت في كثير من ميادين الحياة الاقتصادية عبارة فارغة » ، وبانه في حالة قيام سيطرة البلوتوقراطية « تعجز حتى أوسع الحرية السياسية عن انقاذنا من ان نغدو شعباً من أناس غير احرار » * .

اما فيما يخص روسيا فنكتفي بمثل واحد : منذ عدة سنوات نشرت جميع الجرائد خبراً مؤداه ان دافيدوف ، مدير ديوان التسليف ، يترك الخدمة في دوائر الدولة ليستلم منصباً في بنك من البنوك الكبرى مقابل راتب يؤلف في بضع سنوات ، بموجب العقد ، مبلغاً يزيد على مليون روبل . وديوان التسليف هو مؤسسة مهمتها « توحيد نشاط جميع مؤسسات التسليف في الدولة » وتقدم لبنوك العاصمة مساعدات بمبلغ يتراوح بين ٨٠٠ و١٠٠٠ مليون روبل ** . ———

من خواص الرأسمالية بوجه عام فصل ملكية الرأسمال عن توظيف الرأسمال في الانتاج ، فصل الرأسمال النقدي عن الرأسمال الصناعي او المنتج ، فصل صاحب الدخل الذي يعيش فقط من

---

* نفس المصدر ، سنة ١٩١١ ، ٢ ، ص ٨٢٥ ؛ سنة ١٩١٣ ، ٢ ، ص ٩٦٢ .

** E. Agahd, S. 202

عائد الرأسمال النقدي عن الصناعي وجميع المشتركين مباشرة في ادارة الرأسمال . والامبريالية او سيطرة الرأسمال المالي هي مرحلة الرأسمالية العليا التي يبلغ فيها هذا الفصل مقاييس هائلة . وهيمنة الرأسمال المالي على بقية أشكال الرأسمال تعني سيطرة صاحب الدخل والطغمة المالية ، تعني بروز عدد ضئيل من الدول تملك « البأس » المالي بين سائر الدول الاخرى . ويمكننا ان نتبين مدى نطاق هذا السير من ارقام احصاءات الاصدار ، اي اصدار مختلف انواع الاوراق المالية .

نشر أ . نيمارك في « نشرة معهد الاحصاءات العالمي » * اوسع المعلومات المقارنة واكملها عن اصدار الاوراق المالية في جميع العالم، أُعيد نشرها فقرات فيما بعد مراراً وتكراراً في الادب الاقتصادي . وها هي نتائج اربعة عقود من السنين :

	مبالغ الاصدارات بمليارات الفرنكات في كل عقد من السنين
١٨٧١ — ١٨٨٠	٧٦,١
١٨٨١ — ١٨٩٠	٦٤,٥
١٨٩١ — ١٩٠٠	١٠٠,٤
١٩٠١ — ١٩١٠	١٩٧,٨

في سنوات العقد الثامن ارتفع مبلغ الاصدار الاجمالي في العالم كله بالقروض بوجه خاص وهي نتيجة للحرب الفرنسية البروسية

* Bulletin de l'institut international de statistique, t. XIX, livr. II. La Haye, 1912 (نشرة معهد الاحصاءات العالمي ، مجلد ١٩ ، كتاب ٢ ، لاهاي. الناشر) . — معلومات عن الدول الصغيرة ، العامود الثاني ، مأخوذة تقريبا حسب معدلات سنة ١٩٠٢، مكبرة ٢٠ بالمئة .

ولعهد الغروندير الذي تبعها في المانيا . وبوجه الاجمال لم تكن كبيرة نسبياً سرعة ازدياد مبلغ الاصدار في غضون العقود الثلاثة الاخيرة من القرن التاسع عشر ؛ ولكن الزيادة في غضون العقد الاول من القرن العشرين كانت كبيرة جداً ، نحو الضعف خلال عشر سنوات . وعلى ذلك كان مستهل القرن العشرين عهد انعطاف ليس فقط فيما يخص نمو الاحتكارات (كارتيلات ، سينديكات ، تروستات) وهو ما سبق لنا الحديث عنه، بل وفيما يخص نمو الرأسمال المالي.

يقدر نيمارك المبلغ الاجمالي للاوراق المالية في العالم بنحو ٨١٥ مليار فرنك في سنة ١٩٠١ . وقد طرح على وجه التقريب المبلغ المكرر وخفض هذا المبلغ الى ٥٧٥ — ٦٠٠ مليار . اليكم توزيعها على بلدان العالم (باعتبار المبلغ ٦٠٠ مليار) :

مبلغ الاوراق المالية في سنة ١٩١٠ (بمليارات الفرنكات):

البلد	المبلغ		البلد	المبلغ
انكلترا	١٤٢	٤٧٩	هولندا	١٢,٥
الولايات المتحدة	١٣٢		بلجيكا	٧,٥
فرنسا	١١٠		اسبانيا	٧,٥
المانيا	٩٥		سويسرا	٦,٢٥
روسيا	٣١		الدانيمارك	٣,٧٥
النمسا-المجر	٢٤		السويد، النروج، رومانيا وغيرها	٢,٥
ايطاليا	١٤			
اليابان	١٢			
			المجموع	٦٠٠

ان هذه الارقام ، ويبدو ذلك لاول وهلة ، تبرز بوضوح البلدان الرأسمالية الاربعة الغنية جداً والتي تملك كل واحدة منها على وجه التقريب من ١٠٠ الى ١٥٠ مليار فرنك من الاوراق المالية . وثمة

بلدان من هذه البلدان الاربعة ـ انكلترا وفرنسا ـ هما أقدم البلدان الرأسمالية واغناها بالمستعمرات كما سنتبين ذلك ؛ والبلدان الآخران ـ الولايات المتحدة والمانيا ـ هما البلدان الاكثر تقدماً من حيث سرعة التطور ومن حيث درجة انتشار الاحتكارات الرأسمالية في الانتاج . وتملك هذه البلدان الاربعة معاً ٤٧٩ مليار فرنك اي نحو ٨٠ بالمئة من الرأسمال المالي العالمي . ومعظم ما تبقى من العالم يقوم ، لهذا الحد او ذاك ، بدور المدين ودافع الخراج لهذه البلدان ـ صيارفة العالم ، « دعامات » الرأسمال المالي العالمي الاربع .

وينبغي علينا أن نتناول بوجه خاص ذلك الدور الذي يلعبه تصدير الرأسمال في انشاء شبكة التبعية العالمية وعلاقات الرأسمال المالي .

٤ . تصدير الرأسمال

كان تصدير البضائع الحالة النموذجية في الرأسمالية القديمة ، حيث كانت السيادة التامة للمزاحمة الحرة . وغدا تصدير الرأسمال الحالة النموذجية في الرأسمالية الحديثة التي تسودها الاحتكارات .

الرأسمالية هي الانتاج البضاعي في مرحلة تطوره العليا التي تغدو فيها القوة العاملة بضاعة كذلك . واتساع التبادل في داخل البلاد ولا سيما في الميدان العالمي هو السمة الخاصة المميزة للرأسمالية . ان طابع التفاوت والقفز في تطور المشاريع والفروع الصناعية والبلدان هو امر محتوم في عهد الرأسمالية . في البدء غدت انكلترا ، قبل البلدان الاخرى ، بلداً رأسمالياً . وفي اواسط القرن التاسع عشر ، أخذت تطمع ، وقد اقرت التجارة الحرة ، بدور « مصنع العالم » ،

بدور مصدر المنتوجات الجاهزة الى جميع بلدان العالم التي كان ينبغي عليها أن تمونها بالخامات بالمقابل . ولكن احتكار انكلترا هذا قد اخذ يتزعزع منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، لان عدداً من البلدان الاخرى قد صارت دولاً رأسمالية مستقلة ، مدافعة عن نفسها بالرسوم الجمركية « الوقائية » . وفي عشية القرن العشرين نرى تشكل نوع آخر من الاحتكارات : في البدء اتحادات رأسماليين احتكارية في جميع بلدان الرأسمالية المتطورة : ومن ثم وضع احتكاري لبعض البلدان في منتهى الغنى بلغ فيها تراكم الرأسمال مقاييس هائلة . وقد حدث « فيض من الرساميل » ضخم في البلدان المتقدمة .

وبديهي ان مسألة فيض الرأسمال ما كانت لتطرح لو استطاعت الرأسمالية تطوير الزراعة المتأخرة الآن عن الصناعة تأخراً كبيراً في كل مكان ، لو استطاعت الرأسمالية رفع مستوى معيشة جماهير السكان ، المستوى الذي بقي في كل مكان متاخماً للجوع والتسول رغم التقدم التكنيكي المذهل . ولا يترك نقاد الرأسمالية من صغار البرجوازيين مناسبة الا ويعمدون فيها الى ذكر هذه « الحجة » . ولكن الرأسمالية ، في هذه الحالة ، ما كانت لتكون رأسمالية ، لان التفاوت في التطور وانحطاط معيشة الجماهير الى مستوى يتاخم الجوع هما شروط وممهدات اساسية لا بد منها لهذه الطريقة في الانتاج . وما ظلت الرأسمالية رأسمالية ، لا يوجه فيض الرأسمال الى رفع مستوى معيشة الجماهير في بلاد معينة ، لان ذلك يعني تخفيض ارباح الرأسماليين ، بل يوجه الى رفع الارباح عن طريق تصدير الرأسمال الى الخارج ، الى البلدان المتأخرة . والربح مرتفع في المعتاد في هذه البلدان المتأخرة ، لان الرساميل قليلة واسعار الارض منخفضة نسبياً والاجور

زهيدة والخامات رخيصة . وما ينشئ امكانية تصدير الرأسمال هو وجود جملة من البلدان المتأخرة قد انجذبت الى تيار الرأسمالية العالمية ومدت فيها جملة من خطوط السكك الحديدية الرئيسية او بدئ بمدها وتهيأت فيها الظروف الاولية لتطور الصناعة والخ .. وتنشأ ضرورة تصدير الرأسمال عن واقع ان الرأسمالية قد « نضجت جداً » في عدد ضئيل من البلدان وان الرأسمال (في حالة تأخر الزراعة وبؤس الجماهير) لا يجد صعيداً « رابحاً » للتوظيف .

وها هي الارقام التقريبية عن مقادير الرساميل التي وظفتها في الخارج ثلاث بلدان رئيسية * :

الرأسمال الموظف في الخارج
(بمليارات الفرنكات)

سنوات	انكلترا	فرنسا	المانيا
١٨٦٢	٣٫٦	—	—
١٨٧٢	١٥	١٠ (١٨٦٩)	—
١٨٨٢	٢٢	١٥ (١٨٨٠)	؟
١٨٩٣	٤٢	٢٠ (١٨٩٠)	؟
١٩٠٢	٦٢	٢٧ — ٣٧	١٢٫٥
١٩١٤	٧٥ — ١٠٠	٦٠	٤٤

* Hobson. «Imperialism». L., 1902, p 58. (هوبسون. «الامبريالية». الناشر). Riesser ، المؤلف المذكور، صص ٣٩٥ و ٤٠٤ ؛ P. Arndt في «Weltwirtschaftliches Archiv», Bd. 7, 1916, S. 35 (ب. آرندت، في « سجلات الاقتصاد العالمي» ، مجلد ٧ ، سنة ١٩١٦، ص ٣٥ . الناشر)؛ Neymarck في Bulletin (نيمارك في النشرة. الناشر)؛ هيلفيردينغ . « الرأسمال المالي » ، ص ٤٩٢ ؛ Lloyd-George

نرى من هذا الجدول ان تطور تصدير الرساميل لم يبلغ مقاييسه الواسعة الا في مستهل القرن العشرين . وان الرأسمال الذي وظفته في الخارج البلدان الرئيسية الثلاثة قد بلغ قبل الحرب مبلغاً يتراوح بين ١٧٥ و ٢٠٠ مليار فرنك . وعائد هذا المبلغ على اساس معدل متواضع قدره ٥ بالمئة يتكون من ٨ — ١٠ مليارات فرنك في السنة . وهو اساس مكين لظلم واستثمار اكثرية امم وبلدان العالم امبريالياً وللطفيلية الرأسمالية في حفنة من الدول الثرية !

كيف توزع بين مختلف البلدان هذه الرساميل الموظفة في الخارج واين توظف ؟ جواب هذا السؤال لا يمكن ان يكون الا تقريبياً ولكنه يوضح مع ذلك بعض ما للامبريالية الحديثة من علاقات وصلات عامة :

قارات العالم الموزع بينها (بصورة تقريبية) الرأسمال المصدر (حوالي سنة ١٩١٠)

	انكلترا	فرنسا	المانيا	المجموع
		(بمليارات	الماركات)	
اوروبا	٤	٢٣	١٨	٤٥
اميركا	٣٧	٤	١٠	٥١
آسيا وافريقيا واوستراليا	٢٩	٨	٧	٤٤
المجموع	٧٠	٣٥	٣٥	١٤٠

(لويد جورج . الناشر) ، خطاب في مجلس العموم ٤ ايار — مايو — سنة ١٩١٥ ، «Daily Telegraph» (« التلغراف اليومية » . الناشر) ، ٥ ايار — مايو — ١٩١٥ ؛ B. Harms. «Probleme der Weltwirtschaft». Jena, 1912, S. 235 وغيرها (ب . هارمس . « قضايا الاقتصاد العالمي » . يينا ، سنة ١٩١٢ ، ص ٢٣٥ وغيرها . الناشر) ؛ Dr. Siegmund Schilder. «Entwicklungstendenzen der Weltwirtschaft». Berlin. 1912. Bd. I, S. 150 (دكتور زيغموند شيلدر . «اتجاهات تطور الاقتصاد العالمي» . برلين ، سنة ١٩١٢ ، مجلد ١ ، ص ١٥٠ .

بالنسبة لانكلترا تحتل مستعمراتها المقام الاول ، وهي كبيرة في اميركا ايضا (كندا مثلاً) ناهيك عن آسيا وغيرها . وتصدير الرساميل في هذا النطاق الهائل يتصل اوثق اتصال هنا بالمستعمرات الهائلة التي سنتحدث فيما بعد عن اهميتها بالنسبة للامبريالية . ويختلف الامر بالنسبة لفرنسا . هنا وظف الرأسمال المصدر في اوروبا بصورة رئيسية وفي روسيا بالدرجة الاولى (ما لا يقل عن عشرة مليارات فرنك) ، وهو في معظمه رأسمال تسليف ، قروض للدولة ، لا رأسمال موظف في المشاريع الصناعية . وخلافاً للامبريالية الانكليزية القائمة على حيازة المستعمرات يمكن نعت الامبريالية الفرنسية بالامبريالية المرابية . وفي المانيا نوع ثالث : مستعمراتها ليست كبيرة ورأسمالها الموظف في الخارج موزع بالصورة الاقرب الى التساوي بين اوروبا واميركا.

ان تصدير الرساميل يؤثر على تطور الرأسمالية في البلدان التى يوجه اليها ، معجلاً هذا التطور لاقصى حد . ولذا فان هذا التصدير اذا كان بامكانه ان يفضي لدرجة معينة الى بعض الركود في تطور البلدان المصدرة فهذا لا يمكن ان يحدث الا مقابل اطراد تطور الرأسمالية سعة وعمقاً في العالم بأسره :

George Paish. «Great Britain's Capital Investments etc.» في «Journal of the Royal Statistical Society», vol. LXXIV. سنتي ١٩١٠ — ١٩١١ ، ص ١٦٧ وما يليها (جورج بيش . «توظيف رساميل بريطانيا العظمى الخ.» في مجلة جمعية الاحصاء الملكية » ، مجلد ٧٤. الناشر) ؛ (الناشر) ؛ Greorges Diouritch. «L'Expansion des bangues allemandes à l'étranger, ses rapports avec le développement économique de l'Allemagne». P., 1909 p. 84 (جورج ديوريتش. «توسع النبوك الالمانية في الخارج وعلاقته بالتطور الاقتصادي في المانيا ». باريس، ١٩٠٩ ، ص ٨٤ . الناشر) .

والبلدان المصدرة للرأسمال تجد بصورة دائمة تقريباً امكانية الحصول على « فوائد » معينة ذات طابع يلقي النور على خصائص عهد الرأسمال المالي والاحتكارات . واليكم مثلاً ما كتبته في تشرين الاول — اكتوبر — سنة ١٩١٣ مجلة « البنك » الصادرة في برلين :

« ان مهزلة تستحق ريشة اريستوفان تعرض من امد قريب في السوق المالية العالمية . فثمة عدد كبير من الدول الاجنبية ، من اسبانيا حتى البلقان ومن روسيا حتى الارجنتين والبرازيل والصين تتقدم من الاسواق المالية الكبرى علناً او من وراء ستار بطلب القروض واحياناً بالحاح شديد . والحالة في الاسواق المالية ليست الآن على ما يرام ، والآفاق السياسية ليست وضاءة . ولكن لا يوجد سوق من الاسواق المالية تجروء على رفض منح القروض الاجنبية خوفاً من ان يسبقها الجار ويوافق على منح القرض ويضمن لنفسه في الوقت نفسه خدمات لقاء خدمات. وعندما تكون الصفقات العالمية في مثل هذا الحال ، ينال الدائن في معظم الحالات شيئاً ما لمصلحته : تنازلاً عند عقد معاهدة تجارية ، مركزاً من مراكز الفحم ، بناء ميناء ، امتيازاً دسماً او توصية على كمية من المدافع » * .

لقد انشأ الرأسمال المالي عهد الاحتكار . والاحتكارات تحمل معها في كل مكان مبدأ الاحتكار : استغلال « العلاقات » لعقد الصفقات المفيدة يحل محل المزاحمة في السوق المفتوحة . فمن المألوف جداً ان يشترط عند منح القرض انفاق قسم منه على شراء منتوجات البلاد الدائنة ولا سيما الاسلحة والسفن وما شاكل ذلك . فقد عمدت فرنسا الى هذه الوسيلة مراراً وتكراراً خلال العقدين الاخيرين

* «Die Bank», 1913, 2, 1024 — 1025

من السنين (١٨٩٠ – ١٩١٠) . لقد غدا تصدير الرساميل الى الخارج وسيلة لتشجيع تصدير البضائع الى الخارج . وفي هذا الحال تغدو الصفقات بين المشاريع الكبيرة جداً « متاخمة للرشوة » – كما قال شيلدر* بـ « لطف » . ان كروب في المانيا وشنيدر في فرنسا وآرمسترونغ في انكلترا هم مثل الشركات المتصلة اوثق اتصال بالبنوك الكبرى وبالحكومة والتي لا يمكن « تجاهلها » عند عقد قرض .

ففرنسا التي منحت روسيا القروض قد « ضغطت » عليها في المعاهدة التجارية المعقودة في ١٦ من ايلول – سبتمبر – سنة ١٩٠٥ واشترطت بعض تنازلات حتى سنة ١٩١٧ ؛ وسلكت نفس السلوك في المعاهدة التجارية المعقودة مع اليابان في ١٩ آب – اغسطس – سنة ١٩١١ . وقد كانت المزاحمة بين النمسا وفرنسا في امر تزويد صربيا بالعتاد الحربي احد اسباب الحرب الجمركية التي دارت بين النمسا وصربيا من سنة ١٩٠٦ الى سنة ١٩١١ باستثناء انقطاع استمر سبعة اشهر . ففي كانون الثاني – يناير – سنة ١٩١٢ اعلن بول دوشانيل في مجلس النواب ان الشركات الفرنسية قد قدمت لصربيا من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١١ عتاداً حربياً بمبلغ ٤٥ مليون فرنك .

وجاء في تقرير قنصل النمسا-المجر في ساو باولو (البرازيل) : « يجري مد السكك الحديدية البرازيلية بمعظمه بالرساميل الفرنسية والبلجيكية والبريطانية والالمانية ؛ وهذه البلدان تشترط اثناء العمليات المالية المتصلة بمد السكك الحديدية تقديم مواد البناء اللازمة لمد السكك الحديدية » .

وعلى هذه الصورة ، ويمكننا ان نقول ذلك بالمعنى الحرفي للكلمة ، يلقي الرأسمال المالي شباكه على جميع بلدان العالم . وتلعب

* Schilder ، المؤلف المذكور ، ص ص ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٧١ .

دوراً هاماً في هذا الامر البنوك المؤسسة في المستعمرات وفروعها . ان الامبرياليين الالمان ينظرون بعين الحسد الى البلدان « القديمة » صاحبة المستعمرات ، البلدان التي ضمنت نفسها من هذه الناحية بصورة « موفقة » جداً : ففي سنة ١٩٠٤ كان لدى انكلترا ٥٠ بنكاً في المستعمرات لها ٢٢٧٩ فرعاً (وفي سنة ١٩١٠ : ٧٢ بنكاً لها ٥٤٤٩ فرعاً) ؛ وكان لدى فرنسا ٢٠ بنكاً لها ١٣٦ فرعاً ؛ ولدى هولندا ١٦ بنكاً لها ٦٨ فرعاً ، في حين لم يكن لدى المانيا « سوى » ١٣ بنكاً لها ٧٠ فرعاً * . والرأسماليون الاميركان يحسدون بدورهم الرأسماليين الانكليز والالمان . فقد رفعوا اصوات الشكوى في سنة ١٩١٥ : « في اميركا الجنوبية ٥ بنوك المانية لها ٤٠ فرعاً و ٥ بنوك انكليزية لها ٧٠ فرعاً ... وقد وظفت انكلترا والمانيا خلال الخمس والعشرين سنة الاخيرة في الارجنتين والبرازيل والاوروغواي نحو ٤ بليونات (مليارات) دولار ، وهما ، بنتيجة ذلك تتصرفان بـ ٤٦ بالمئة من مجموع تجارة هذه البلدان الثلاثة » * * .

ان البلدان مصدرة الرساميل قد اقتسمت العالم فيما بينها بمعنى الكلمة المجازي . غير ان الرأسمال المالي قد افضى الى تقسيم مباشر للعالم .

---

* Riesser ، المؤلف المذكور ، ص ٣٧٥ ، الطبعة الرابعة و Diouritch ، ص ٢٨٣ .

** The Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. LIX, May 1915, p. 301 (السجل السنوي لاكاديمية العلوم السياسية والاجتماعية الامريكية ، مجلد ٥٩ ، ايار - مايو - سنة ١٩١٩ ، ص ٣٠١ . الناشر) . ونقرأ في المصدر نفسه ، ص ٣٣١ ، ان الاخصائي المعروف في الاحصاء Paish (بيش) قد كتب في العدد الاخير من المجلة المالية «Statist» (« الاحصائي » . الناشر) مقدار مبلغ الرأسمال الذي صدرته انكلترا والمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا بـ ٤٠ مليار دولار ، اي بـ ٢٠٠ مليار فرنك .

٥ . تقسيم العالم بين اتحادات الراسماليين

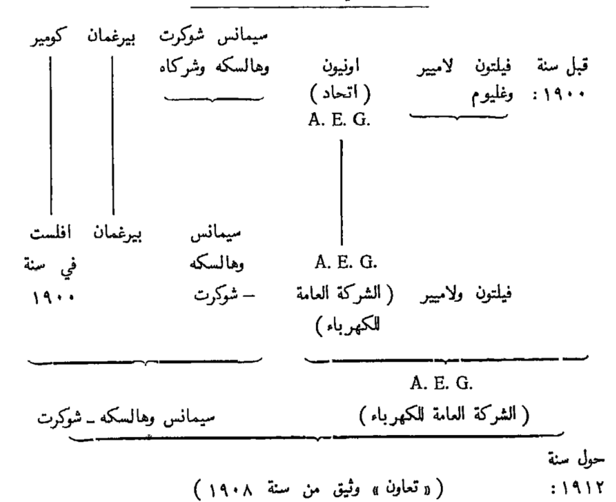
ان اتحادات الرأسماليين الاحتكارية ـ الكارتيلات ، السينديكات ، التروستات ـ تقتسم فيما بينها بادئ ذي بدء السوق الداخلية ، مؤمنة لنفسها السيطرة على الانتاج في بلاد معينة بصورة مطلقة ما امكن . ولكن لا مناص للسوق الداخلية في عهد الرأسمالية من ان ترتبط بالسوق الخارجية . وقد انشأت الرأسمالية السوق العالمية من امد بعيد . وبمقدار ما كان يزداد تصدير الرأسمال وما كانت تتسع شتى انواع العلاقات بالخارج وبالمستعمرات وما كانت تتسع « مناطق نفوذ » الاتحادات الاحتكارية الضخمة ، كانت الامور تسير « بصورة طبيعية » في اتجاه الاتفاق العالمي بين هذه الاتحادات ، في اتجاه تشكل الكارتيلات العالمية .

وهذه الدرجة الجديدة في تمركز الرأسمال والانتاج في النطاق العالمي هي اعلى جداً من السابقة . فلنر كيف يتشكل هذا الاحتكار الاعلى .

ان الصناعة الكهربائية هي صناعة نموذجية للغاية بالنسبة لاحدث نجاحات التكنيك ولرأسمالية نهاية القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين . وقد تطورت بوجه خاص في ارقى بلدين من البلدان الرأسمالية الجديدة ـ الولايات المتحدة والمانيا . فقد كان لأزمة سنة ١٩٠٠ في المانيا تأثير قوي جداً على اشتداد التمركز في هذا الميدان . ان البنوك التي كانت في ذلك الوقت قد التحمت بالصناعة لدرجة كافية قد عجلت وعمقت لاقصى حد اثناء هذه الازمة خراب المشاريع الصغيرة نسبياً وابتلاع الكبيرة لها . وقد كتب ييدلس ان « البنوك قد كفت بالضبط عن مساعدة المشاريع التي كانت بامس الحاجة

الى المساعدة مسببة بذلك في بادئ الامر نهضة عاصفة ، ومن ثم الافلاس الاكيد لتلك الشركات التي لم تكن على صلة وثيقة بها » * .

وبنتيجة ذلك سار التمركز بعد سنة ١٩٠٠ بخطوات جبارة الى الامام . فقد كان في الصناعة الكهربائية قبل سنة ١٩٠٠ ثماني او سبع « جماعات » تتألف كل منها من عدة شركات (مجموعها ثمان وعشرون شركة) وكانت كل جماعة تستند على عدد من البنوك من ٢ — ١١ بنكاً . وحوالى سنوات ١٩٠٨ — ١٩١٢ اندمجت جميع هذه الجماعات في جماعتين او جماعة واحدة . وقد تم هذا السير على النحو التالي :



---

* بيدلس ، المؤلف المذكور ، ص ٢٣٢ .

ان الشركة الشهيرة A.E.G. (الشركة العامة للكهرباء) التي تضخمت على هذا الشكل ، تهيمن على ١٧٥ – ٢٠٠ شركة (على طريقة « الاشتراك ») وتتصرف برأسمال مجموعه يقرب من ١ ½ مليار مارك . ووكالاتها المباشرة في الخارج ٣٤ منها ١٢ شركة مساهمة في اكثر من ١٠ دول . ومنذ سنة ١٩٠٤ كانت الرساميل التي وظفتها الصناعة الكهربائية الالمانية في الخارج تقدر بـ ٢٣٣ مليون مارك منها ٦٢ مليوناً في روسيا . وغني عن القول ان « الشركة العامة للكهرباء » هي عبارة عن مشروع هائل « مختلط » – شركاته الصناعية وحدها تبلغ ١٦ – وتنتج مختلف اصناف المنتوجات من الاسلاك والمواد العازلة حتى السيارات والطائرات .

ولكن التمركز في اوروبا كان كذلك جزءاً لا يتجزأ من مجرى التمركز في اميركا . وها كم كيف تم هذا السير :

« شركة الكهرباء العامة » (General Electric C°)

اميركا : شركة تومبسون وهاوستون تؤسس شركة لاوروبا	شركة اديسون تؤسس لاوروبا « شركة اديسون الفرنسية » التي تعطي شهاداتها للشركة الالمانية
المانيا : « اونيون شركات الكهرباء »	« الشركة العامة للكهرباء » (A.E.G.)

« الشركة العامة للكهرباء » (A.E.G.)

وهكذا تشكلت « قوتان » كهربائيتان : « لا توجد في الارض شركات كهربائية اخرى مستقلة عنهما بصورة تامة » ، كما كتب هينيغ في مقاله « طريق تروست الكهرباء » . اما فيما يخص مقادير

مبيعات هذين « التروستين » وحجم مشاريعهما فالارقام التالية تعطي عن ذلك صورة وان كانت بعيدة عن ان تكون كاملة :

	سنوات	المبيعات (بملايين الماركات)	عدد المستخدمين	الربح الصافي (بملايين الماركات)
اميركا: « شركة الكهرباء العامة »	١٩٠٧	٢٥٢	٢٨٠٠٠	٣٥,٤
(G.E.C.)	١٩١٠	٢٩٨	٣٢٠٠٠	٤٥,٦
المانيا: « الشركة العامة للكهرباء »	١٩٠٧	٢١٦	٣٠٧٠٠	١٤,٥
(A.E.G.)	١٩١١	٣٦٢	٦٠٨٠٠	٢١,٧

وما ان حلت سنة ١٩٠٧ حتى عقدت بين التروستين الاميركي والالماني اتفاقية على تقسيم العالم . المزاحمة تزول . « شركة الكهرباء العامة » (G.E.C.) « تحصل » على الولايات المتحدة وكندا و« تنال » « الشركة العامة للكهرباء » (A.E.G.) المانيا والنمسا وروسيا وهولندا والدانمارك وسويسرا وتركيا والبلقان . وقد عقدت اتفاقيات خاصة — سرية طبعاً — بشأن « الشركات البنات » التي تتغلغل في فروع صناعية جديدة وفي بلدان « جديدة » لم تقتسم رسمياً بعد . وقد تقرر تبادل الاختراعات والتجارب * .

* Riesser، المؤلف المذكور؛ Diouritch، المؤلف المذكور، ص ٢٣٩؛ Kurt Heinig، المقال المذكور .

ويدرك المرء بالبداهة مدى صعوبة مزاحمة هذا التروست الوحيد ، والعالمي في الواقع ، الذي يتصرف برأسمال يبلغ عدة مليارات والذي له « فروعه » ووكالاته وعملاؤه وعلاقاته وهلم جراً في جميع اصقاع العالم . ولكن اقتسام التروستين القويين للعالم لا ينفي طبعاً اعادة التقسيم اذا ما تبدل تناسب القوى بنتيجة تفاوت التطور والحروب والافلاسات وغير ذلك .

وصناعة البترول تعطي مثلاً بليغ الدلالة على محاولة اعادة التقسيم ، على الصراع من اجل اعادة التقسيم .

فقد كتب بيدلس في سنة ١٩٠٥ ان « سوق البترول العالمية هي الآن مقسمة بين فرقتين ماليتين كبيرتين : « تروست النفط » الاميركي (Standart Oil C-y) العائد لروكفيلير وصاحبي النفط الروسي في باكو روتشيلد ونوبل . والفرقتان على اتصال وثيق ، ولكن احتكارهما مهدد من عدة سنوات من قبل خمسة اعداء » * : ١) نفاد مصادر النفط الاميركية ، ٢) مزاحمة شركة مانتاشيف في باكو ، ٣) مصادر النفط في النمسا ، ٤) في رومانيا ، ٥) مصادر النفط فيما وراء المحيطات ولا سيما في المستعمرات الهولندية (شركات صموئيل وشل الغنية جداً والمرتبطة كذلك بالرأسمال الانكليزي) . والفئات الثلاث الاخيرة من المشاريع متصلة بالبنوك الالمانية الكبرى وعلى رأسها « البنك الالماني » الضخم . وقد طورت هذه البنوك بصورة مستقلة منتظمة صناعة النفط في رومانيا مثلاً لتكون « لها » نقطة ارتكاز . ففي سنة ١٩٠٧ قدر الرأسمال الاجنبي في صناعة

---

* بيدلس، ص ١٩٢ — ١٩٣ .

النفط الرومانية بـ ١٨٥ مليون فرنك منها ٧٤ مليوناً رأسمالاً المانياً * .

وقد ابتدأ الصراع الذي يسمونه في الادب الاقتصادي الصراع من اجل « اقتسام العالم » . فمن جهة ، « تروست كاز » روكفيلير ، طمعاً منه في الاستيلاء على كل شيء ، قد أسس « شركة بنت » في هولندا نفسها وشرع يشتري مصادر النفط في الهند الهولندية لينزل بهذا الشكل الضربة بعدوه الرئيسي : التروست الهولندي الانكليزي « شل » . ومن الجهة الاخرى ، « البنك الالماني » وغيره من البنوك البرلينية سعت « لتحفظ » « لنفسها » رومانيا ولتوحيدها مع روسيا ضد روكفيلير . وكان هذا الاخير يتصرف برساميل اكبر جداً وبتنظيم ممتاز لنقل الكاز وايصاله الى المستهلكين. وكان على هذا الصراع ان ينتهي ، وقد انتهى في سنة ١٩٠٧ بهزيمة ساحقة مني بها « البنك الالماني » الذي وجد نفسه امام امر من امرين : اما ان يصفي « مصالحه الكازية » بخسارة تبلغ الملايين واما الخضوع . وقد اختار الحل الاخير وعقد مع « تروست الكاز » اتفاقية مضرة جداً « للبنك الالماني » . وبموجب هذه الاتفاقية تعهد « البنك الالماني » بان « لا يتخذ اي تدبير يضر بالمصالح الاميركية » ، هذا وقد استدرك بان الاتفاقية تفقد مفعولها في حالة ما اذا صدر في المانيا قانون عن احتكار الدولة للكاز .

وعندئذ بدأت « مهزلة الكاز » . فقد اخذ احد ملوك المال الالمان ، مدير « البنك الالماني » فون غفينير يشن عن طريق سكرتيره

---

* Diouritch, S.245—246

الشخصي شتاوس حملة دعاية من اجل احتكار الكاز . وقد تحرك بكل ضخامته جهاز اكبر البنوك البرلينية بما له من « علاقات » واسعة ، وبحت حناجر الصحف من الصرخات « الوطنية » ضد « نير » التروست الاميركي ، فاتخذ الريخستاغ في ١٥ آذار — مارس — سنة ١٩١١ ، بالاجماع تقريباً ، قراراً يدعو الحكومة الى وضع مشروع قانون عن احتكار الكاز . وقد تشبثت الحكومة بهذه الفكرة « الشعبية » ؛ و« البنك الالماني » الذي اراد خداع عميله الاميركي واصلاح احواله عن طريق احتكار الدولة للكاز قد بدا كأنما ربح لعبته . وقد اخذ لعاب ملوك الكاز الالمان يسيل لتصور الارباح الفاحشة التي لا تقل عن ارباح اصحاب معامل السكر الروس ... ولكن البنوك الالمانية الكبرى قد اختصمت فيما بينها من اجل اقتسام الغنيمة ففضحت « شركة الحسم » مطامع « البنك الالماني » الجشعة ، هذا اولاً ؛ وثانياً ، خشيت الحكومة مغبة الصراع مع روكفيلير ، لانه كان من المشكوك فيه جداً ان تحصل المانيا على الكاز عن غير طريقه (ما دامت انتاجية رومانيا ضعيفة) ؛ وثالثاً ، جاء اعتماد مليار مارك في سنة ١٩١٣ لاعداد المانيا للحرب . وهكذا اجل مشروع الاحتكار وخرج « تروست كاز » روكفيلير من الصراع ظافراً حتى حين .

وقد كتبت المجلة البرلينية « البنك » قائلة بهذا الصدد ان المانيا لا تستطيع النضال ضد « تروست الكاز » الا اذا اقامت الاحتكار على التيار الكهربائي وحولت طاقة الماء الى كهرباء رخيصة . واستطردت المجلة قائلة : « ولكن احتكار الكهرباء لا يأتي الا عندما يحتاجه المنتجون ، اي بالضبط عندما تجد صناعة الكهرباء نفسها على عتبة افلاس كبير جديد ، وعندما تصبح عاجزة عن العمل بصورة رابحة

المحطات الكهربائية الهائلة الغالية التي تشيدها الآن في كل مكان « كونسرنات » الصناعة الكهربائية الخاصة والتي تحصل لها هذه « الكونسرنات » الآن على امتيازات جزئية من المدن والدول والخ .. حينئذ تظهر ضرورة الاستفادة من طاقة المياه ؛ ولكن لن يكون من الممكن تحويلها على حساب الدولة الى كهرباء رخيصة ، وسيتأتى مرة اخرى اعطاؤها الى « احتكار خاص تراقبه الدولة » ، لان الصناعة الخاصة قد عقدت عدة صفقات وضمنت لنفسها تعويضات كبرى ... على هذا المنوال حدث احتكار القلي ؛ وهذا هو حال احتكار الكاز ، وعلى هذا المنوال سيحدث احتكارالكهرباء . وقد حان لاشتراكيي الدولة الذين تبهرهم المبادئ الخلابة ان يفهموا في النهاية ان الاحتكارات في المانيا لم تهدف ولم تفض في يوم الى ما يعود بالنفع على المستهلكين او حتى الى اعطاء الدولة جزءاً من ارباح اصحاب الاعمال ، بل كان هدفها على الدوام ان تشفي على حساب الدولة الصناعة الخاصة المطلة على هاوية الافلاس » * .

يضطر الاقتصاديون البرجوازيون الالمان الى الادلاء بمثل هذه الاعترافات القيمة . وهي تظهر لنا بوضوح كيف تندمج الاحتكارات الخاصة واحتكارات الدولة في كل واحد في عهد الرأسمال المالي وان هذه وتلك ليست في الواقع الا حلقات في سلسلة الصراع الامبريالي بين كبار الاحتكاريين من اجل اقتسام العالم .

وفي شركات الملاحة التجارية افضى اشتداد التمركز الهائل كذلك الى اقتسام العالم . وقد برزت في المانيا شركتان من كبريات الشركات : « هامبورغ — اميركا » و « نورد دويتش — لويد »

* «Die Bank», 1912, 2, 629, 1036; 1913, 1, 388.

ورأسمال كل منهما ٢٠٠ مليون مارك (اسهم وسندات) وبواخرهما بمبلغ يتراوح بين ١٨٥ — ١٨٩ مليون مارك . ومن الجهة الاخرى تأسس في الأول من كانون الثاني — يناير — سنة ١٩٠٣ في اميركا ما يسمى تروست مورغان « الشركة العالمية للملاحة التجارية » التي تضم ٩ من شركات الملاحة الاميركية والانكليزية وتتصرف برأسمال يبلغ ١٢٠ مليون دولار (٤٨٠ مليون مارك) . وفي سنة ١٩٠٣ نفسها عقدت بين العملاقين الالمانيين وهذا التروست الاميركي الانكليزي اتفاقية بشأن تقسيم العالم بالاتصال مع تقسيم الارباح . وقد تنازلت الشركتان الالمانيتان عن المزاحمة في الشحن بين انكلترا واميركا . وقد « اقتسمت» الموانئ بدقة وانشئت لجنة مختلطة للمراقبة وغير ذلك . وعقدت الاتفاقية لمدة عشرين سنة وتضمنت تحفظاً للحيطة ينص على انها تفقد مفعولها في حالة الحرب * .

وبليغ الدلالة كذلك تاريخ تأسيس الكارتيل العالمي لقضبان السكك الحديدية . فقد قامت معامل قضبان السكك الحديدية في انكلترا وبلجيكا والمانيا باول محاولة لانشاء هذا الكارتيل في سنة ١٨٨٤ ، اثناء الانحطاط الصناعي الشديد . وقد اتفقت على عدم المزاحمة في الاسواق الداخلية العائدة للبلدان التي تشملها الاتفاقية وتوزعت فيما بينها الاسواق الخارجية على اساس النسب التالية : ٦٦ بالمئة لانكلترا و٢٧ بالمئة لالمانيا و٧ بالمئة لبلجيكا وتركت الهند باكملها لانكلترا . وقد شنت ضد شركة انكليزية بقيت خارج الاتفاقية حرب مشتركة سددت تكاليفها من نسبة مئوية معينة من مجموع المبيعات . ولكن هذا الحلف قد انهار في سنة ١٨٨٦

---

* ريسر ، المؤلف المذكور ، ص ١٢٥ .

عندما خرجت منه شركتان انكليزيتان . وجدير بالذكر ان الاتفاق لم يحصل خلال مراحل النهضة الصناعية التي تلت .

في اوائل سنة ١٩٠٤ تأسس سينديكا الفولاذ في المانيا . وفي تشرين الثاني — نوفمبر — سنة ١٩٠٤ اعيد تأسيس الكارتيل العالمي لقضبان السكك الحديدية بالمعدلات التالية : انكلترا — ٥٣,٥ بالمئة ، المانيا — ٢٨,٨٣ بالمئة ، بلجيكا — ١٧,٦٧ بالمئة . ثم انضمت اليه فرنسا بمعدلات ٤,٨ بالمئة و٥,٨ بالمئة و٦,٤ بالمئة في السنوات الاولى والثانية والثالثة اضافة على ١٠٠ بالمئة ، اي من حاصل ١٠٤,٨ بالمئة وهلم جراً . وفي سنة ١٩٠٥ انضم الى الكارتيل « تروست الفولاذ » الاميركي (« الشركة العامة للفولاذ ») ومن ثم النمسا واسبانيا . وقد كتب فوغيلشتاين في سنة ١٩١٠ : « لقد تم اقتسام الارض الآن ، ولم يبق لكبار المستهلكين ، وبالدرجة الاولى سكك حديد الدولة ، الا ان يحيوا كالشاعر في سموات المشترى ما دام العالم قد اقتسم دون ان يحسب لمصالحهم اي حساب » * .

ولنذكر ايضاً سينديكا الزنك العالمي المؤسس في سنة ١٩٠٩ والذي قسم بصورة دقيقة مقاييس الانتاج بين خمس فرق من المعامل : الالمانية والبلجيكية والفرنسية والاسبانية والانكليزية؛ ومن ثم تروست البارود العالمي وهو ، حسب تعبير ليفمن ، « اتحاد وثيق على احدث طراز بين جميع مصانع المواد المتفجرة في المانيا اقتسم العالم فيما بعد اذا جاز التعبير ، بالاتفاق مع معامل الديناميت الفرنسية والاميركية المنظمة على شاكلته » * * .

---

* Vogelstein. «Organisationsformen»، ص ١٠٠.

** Liefmann. «Kartelle und Trusts», 2. A.، ص ١٦١ .

وقد حسب ليفمن بالمجموع في سنة ١٨٩٧ نحو ٤٠ كارتيلا عالمياً اشتركت فيها المانيا وفي سنة ١٩١٠ نحو مئة.

ان بعض الكتاب البرجوازيين (الذين انضم اليهم الآن كاوتسكي الذي ارتد بصورة تامة عن موقفه الماركسي ، عن موقف سنة ١٩٠٩ مثلا) يقولون برأي مفاده ان الكارتيلات العالمية، وهي مظهر من ابرز مظاهر اكتساب الرأسمال للصبغة العالمية ، تبعث الامل باستتباب السلام بين الشعوب في عهد الرأسمالية . وهذا الرأي سخيف تماماً من الناحية النظرية ، وهو من الناحية العملية عبارة عن سفسطة وطريقة غير شريفة للدفاع عن ارذل الانتهازية . فالكارتيلات العالمية تبين الدرجة التي بلغتها الآن الاحتكارات الرأسمالية والغرض الذي تتصارع من اجله اتحادات الرأسماليين . وهذه الناحية الاخيرة هي الامر الاهم ؛ اذ انها هي وحدها التي تبين لنا معنى الاحداث التاريخي والاقتصادي ، لان شكل الصراع يمكنه ان يتغير وهو يتغير على الدوام تبعاً لاسباب مختلفة طابعها خاص وموقت نسبياً ، في حين ان كنه الصراع ومحتواه الطبقي لن يتغير بحال ما بقيت الطبقات . ومن المفهوم ان من مصلحة البرجوازية الالمانية مثلا ، التي انضم اليها كاوتسكي في جوهر الامر في محاكماته النظرية (وسنتناول ذلك فيما بعد) ، طمس فحوى الصراع الاقتصادي الراهن (اقتسام العالم) وابراز هذا الشكل من اشكال الصراع تارة وذاك تارة اخرى . ويقترف كاوتسكي الخطأ نفسه . ذلك لان القضية ليست قضية البرجوازية الالمانية طبعاً ، بل قضية البرجوازية العالمية . فالرأسماليون يقتسمون العالم لا لانهم فطروا على الشر ، بل لان التمركز قد بلغ درجة ترغم على ولوج هذا الطريق للحصول على الربح ؛ هذا وهم يقتسمونه « حسب

الرأسمال » ، « حسب القوة » – لانه لا توجد وسيلة اخرى للتقسيم في نظام الانتاج البضاعي والرأسمالية . ولكن تناسب القوى يتغير تبعاً للتطور الاقتصادي والسياسي ؛ ولفهم الاحداث الجارية ينبغي ان نفهم المسائل التي يحلها تغير تناسب القوى ؛ اما مسألة ما اذا كان هذا التغير اقتصاديا « صرفا » او غير اقتصادي (عسكريا مثلا) فهي مسألة ثانوية لا يمكنها ان تغير شيئا في الآراء الاساسية عن العهد الحديث في الرأسمالية . فالاستعاضة عن مسألة فحوى الصراع والصفقات بين اتحادات الرأسماليين بمسألة شكل الصراع والصفقات (وهي اليوم سلمية وغداً غير سلمية وبعد غد غير سلمية كذلك) يعني الانحطاط الى حضيض السفسطائيين .

ان عهد الرأسمالية الحديثة يبين لنا ان ثمة علاقات تتكون بين اتحادات الرأسماليين على صعيد اقتسام العالم اقتصاديا وان ثمة علاقات تتكون بمحاذاة ذلك وتبعا لذلك بين الاتحادات السياسية ، بين الدول ، على صعيد اقتسام بقاع العالم ، على صعيد الصراع من اجل المستعمرات ، « الصراع من اجل الرقاع الاقتصادية » .

٦ . تقسيم العالم بين الدول الكبرى

يعطي الجغرافي أ . سوبان في مؤلفه « اتساع اراضي مستعمرات اوروبا » * النتيجة المختصرة التالية لهذا السير في نهاية القرن التاسع عشر :

---

* A. Supan. «Die territoriale Entwicklung der europäischen Kolonien»,1906, ص ٢٥٤ (أ . سوبان . « اتساع اراضي مستعمرات اوروبا » . الناشر) .

النسبة المئوية للاراضى العائدة

للدول الاوروبية صاحبة المستعمرات (بما فيها الولايات المتحدة)

	سنة ١٨٧٦	١٩٠٠	الزيادة
في افريقيا	١٠،٨ بالمئة	٩٠،٤ بالمئة	+ ٧٩،٦ بالمئة
في بولينيزيا	٥٦،٨ «	٩٨،٩ «	+ ٤٢،١ «
في آسيا	٥١،٥ «	٥٦،٦ «	+ ٥،١ «
في اوستراليا	١٠٠،٠ «	١٠٠،٠ «	—
في اميركا	٢٧،٥ «	٢٧،٢ «	— ٠،٣ «

ويخلص سوبان الى النتيجة التالية : « فالسمة المميزة لهذه المرحلة هي اذن اقتسام افريقيا وبولينيزيا » . وبما أنه لا توجد في آسيا وفي أميركا اراض غير مشغولة ، أي غير عائدة لدولة من الدول ، ينبغي علينا ان نوسع استنتاج سوبان وان نقول ان السمة المميزة للمرحلة المذكورة هي الاقتسام النهائي للارض ، لا بمعنى استحالة اعادة التقسيم ، — فاعادة التقسيم هي بالعكس امر ممكن ومحتوم — بل بمعنى ان السياسة الاستعمارية التى تمارسها الدول الرأسمالية قد انهت الاستيلاء على الاراضي غير المشغولة في كوكبنا . ولاول مرة بدا العالم مقسماً بشكل لا يمكن معه في المستقبل الا اعادة التقسيم ، اي انتقال الاراضي من « مالك » لآخر ، لا انتقالها من حالة اراض لا مالك لها الى ذات « مالك » .

فنحن نجتاز ، اذن ، عهداً خاصاً من سياسة استعمارية عالمية مرتبطة اوثق ارتباط بـ « احدث درجة في تطور الرأسمالية » ، بالرأسمال المالي . ولذا فمن الضروري ان نتناول قبل كل شيء الوقائع بالتفصيل لكي نتبين بما أمكن من الدقة ما يميز هذا العهد عن العهود السابقة وكذلك وضع الامور الراهن . يطرح هنا بادئ ذي بدء سؤالان عمليان : ما اذا كانت تشتد السياسة الاستعمارية ويتفاقم الصراع

من أجل المستعمرات بالضبط في عهد الرأسمال المالي وكيف اقتسم العالم من هذه الناحية في الوقت الراهن .

يحاول الكاتب الاميركي موريس في كتابه عن تاريخ الاستيلاء على المستعمرات * جمع المعلومات عن مساحة مستعمرات انكلترا وفرنسا والمانيا في مختلف مراحل القرن التاسع عشر . وها هي ، بالاختصار ، النتائج التي توصل اليها :

مساحة المستعمرات

	انكلترا		فرنسا		المانيا	
	المساحة	السكان	المساحة	السكان	المساحة	السكان
سنوات	(بملايين الأميال المربعة)	(بالملايين)	(بملايين الأميال المربعة)	(بالملايين)	(بملايين الأميال المربعة)	(بالملايين)
١٨١٥ — ١٨٣٠	؟	١٢٦,٤	٠,٠٢	٠,٥	—	—
١٨٦٠	٢,٥	١٤٥,١	٠,٢	٣,٤	—	—
١٨٨٠	٧,٧	٢٦٧,٩	٠,٧	٧,٥	—	—
١٨٩٩	٩,٣	٣٠٩,٠	٣,٧	٥٦,٤	١,٠	١٤,٧

ان مرحلة اشتداد الاستيلاء على المستعمرات اشتداداً هائلاً هي بالنسبة لانكلترا سنوات ١٨٦٠ — ١٨٨٠ واشتداداً ملحوظاً جداً

* Henry C. Morris: «The History of colonization», N. Y., 1900, vol. II, pp, 88; I, 419; II, 304 (هنري ك . موريس . «تاريخ الاستيلاء على المستعمرات» . نيويورك ، سنة ١٩٠٠ ، مجلد ٢ ، ص ٨٨ ؛ ١ ، ص ٤١٩ ؛ ٢ ، ص ٣٠٤ . الناشر) .

في العقدين الاخيرين من القرن التاسع عشر . ومرحلة الاشتداد الهائل بالنسبة لفرنسا والمانيا هي العقدان الاخيران بالضبط . وقد رأينا فيما تقدم ان رأسمالية ما قبل عهد الاحتكار ، رأسمالية سيادة المزاحمة الحرة قد بلغت في تطورها مداها الاقصى في مرحلة سنوات ١٨٦٠–١٨٨٠. وها نحن نرى الآن انه بعد هذه المرحلة بالضبط تبتدئ « النهضة » الكبرى في الاستيلاء على المستعمرات ويحتدم للغاية وطيس الصراع من أجل اقتسام أراضي العالم . ولا مجال للشك اذن في واقع ان انتقال الرأسمالية الى درجة الرأسمالية الاحتكارية ، الى الرأسمال المالي ، مرتبط باحتدام الصراع من اجل اقتسام العالم .

يشير هوبسون في مؤلفه عن الامبريالية الى مرحلة سنوات ١٨٨٤ – ١٩٠٠ باعتبارها مرحلة اشتداد « توسع » الدول الاوروبية الرئيسية . وبموجب حساباته ، تملكت انكلترا خلال هذا الوقت ٣,٧ ملايين ميل مربع يسكنها ٥٧ مليون نسمة ؛ وفرنسا ٣,٦ ملايين ميل مربع يسكنها ٣٦½ مليون نسمة ؛ والمانيا ١ مليون ميل مربع يسكنها ١٤,٧ مليون نسمة ؛ وبلجيكا ٩٠٠ الف ميل مربع يسكنها ٣٠ مليون نسمة ؛ والبرتغال ٨٠٠ ألف ميل مربع يسكنها ٩ ملايين نسمة . ان ركض جميع الدول الرأسمالية وراء المستعمرات في أواخر القرن التاسع عشر ولا سيما منذ سنوات العقد التاسع هو واقع يعرفه الجميع في تاريخ الديبلوماسية والسياسة الخارجية .

في أوج ازدهار المزاحمة الحرة في انكلترا ، في مرحلة سنوات ١٨٤٠ – ١٨٦٠ ، كان «قادتها السياسيون البرجوازيون ضد السياسة الاستعمارية وكانوا يعتبرون تحرر المستعمرات وانفصالها التام عن انكلترا امراً محتوماً ومفيداً . ففي مقالة عن « الامبريالية الانكليزية

الحديثة » * ظهرت في سنة ١٨٩٨ يشير م. بير الى أن رجلا من رجال الدولة الانكليز يميل عموماً اشد الميل الى الامبريالية هو دزرائيلي قد قال في سنة ١٨٥٢ ان « المستعمرات هي احجار طاحون في رقبتنا » . وفي أواخر القرن التاسع عشر كان سيسيل رودس وجوزيف تشمبرلين بطلي الساعة في انكلترا وكانا يبشران بالامبريالية على المكشوف ويمارسان السياسة الامبريالية بمنتهى القحة !

وجدير بالذكر ان قادة البرجوازية الانكليزية السياسيين هؤلاء كانوا في ذلك الحين يرون بوضوح العلاقات بين جذور الامبريالية الحديثة الاقتصادية الصرف ان أمكن القول والاجتماعية السياسية . فقد كان تشمبرلين يبشر بالامبريالية باعتبارها « سياسة أصيلة ، حكيمة ، مقتصدة» مشيراً بصورة خاصة الى المزاحمة التي تصادفها انكلترا الآن في السوق العالمية من جانب المانيا واميركا وبلجيكا . الخلاص في الاحتكار — يقول الرأسماليون وهم يؤسسون الكارتيلات والسينديكات والتروستات . الخلاص في الاحتكار — يردد زعماء البرجوازية السياسيون مسرعين الى الاستيلاء على أنحاء العالم التي لم تقتسم بعد . وقد روى الصحفي ستيد ان صديقه الحميم سيسيل رودس قد حدثه في سنة ١٨٩٥ عن نظراته الامبريالية بقوله : « كنت امس في الايست اند (حي العمال في لندن) وحضرت اجتماعاً من اجتماعات العمال العاطلين ، وقد سمعت هناك خطابات فظيعة كانت من أولها الى آخرها صرخات : الخبز ! الخبز ! واثناء عودتي الى البيت كنت افكر بما رأيت وتبينت اوضح من السابق

«Die Neue Zeit», XVI, I, 1898, S. 302. *

اهمية الامبريالية ... ان الفكرة التي اصبو اليها هي حل المسألة الاجتماعية ، أعني : لكيما ننقذ اربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من حرب اهلية مهلكة ينبغي علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات ان نستولي على أراض جديدة لنرسل اليها فائض السكان ولنقتني ميادين جديدة لتصريف البضائع التي تنتجها المصانع والمناجم . فالامبراطورية ، وقد قلت ذلك مراراً وتكراراً ، هي مسألة البطون . فاذا كنتم لا تريدون الحرب الاهلية ينبغي عليكم أن تصبحوا امبرياليين » * .

هذا ما قاله في سنة ١٨٩٥ سيسيل رودس المليونير وملك المال والمسؤول الرئيسي عن الحرب الانكليزية-البويرية ؛ ولكن دفاعه عن الامبريالية ، وان كان فظاً وقحاً ، لا يختلف في الجوهر عن « نظرية » السادة ماسلوف ، زيوديكوم ، بوتريسوف ، دافيد ، ومؤسس الماركسية الروسية ومن على شاكلتهم . فقد كان سيسيل رودس اشتراكياً-شوفينياً اشرف قليلا ...

ولكيما نعطي صورة أقرب الى الدقة ما أمكن عن تقسيم أراضي العالم وعن التغيرات التي حدثت في هذا الحقل خلال العشرات الاخيرة من السنين نستفيد من نفس المعلومات التي اعطاها سوبان في مؤلفه المذكور عن مسألة مستعمرات جميع دول العالم . يأخذ سوبان سنتي ١٨٧٦ و١٩٠٠ ؛ ونحن نأخذ سنة ١٨٧٦ ، اذ أنها نقطة احسن اختيارها ، لان تطور رأسمالية اوروبا الغربية في عهد ما قبل الاحتكار يمكن ان يعتبر قد انتهى بالاجمال وبوجه عام حول هذا

---

* المصدر نفسه ، ص ٣٠٤ .

مستعمرات الدول الكبرى: (بملايين الكيلومترات المربعة وملايين السكان)

	المستعمرات				المتروبولات		المجموع	
	سنة ١٨٧٦		سنة ١٩١٤		سنة ١٩١٤		سنة ١٩١٤	
	كيلومتر مربع	نسمة	كيلومتر مربع	نسمة	كيلومتر مربع	نسمة	كيلومتر مربع	نسمة
انكلترا	٢٢,٥	٢٥١,٩	٣٣,٥	٣٩٣,٥	٠,٣	٤٦,٥	٣٣,٨	٤٤٠,٠
روسيا	١٧,٠	١٥,٩	١٧,٤	٣٣,٢	٥,٤	١٣٦,٢	٢٢,٨	١٦٩,٤
فرنسا	٠,٩	٦,٠	١٠,٦	٥٥,٥	٠,٥	٣٩,٦	١١,١	٩٥,١
المانيا	—	—	٢,٩	١٢,٣	٠,٥	٦٤,٩	٣,٤	٧٧,٢
الولايات المتحدة	—	—	٠,٣	٩,٧	٩,٤	٩٧,٠	٩,٧	١٠٦,٧
اليابان	—	—	٠,٣	١٩,٢	٠,٤	٥٣,٠	٠,٧	٧٢,٢
المجموع لـ ٦ دول كبرى	٤٠,٤	٢٧٣,٨	٦٥,٠	٥٢٣,٤	١٦,٥	٤٣٧,٢	٨١,٥	٩٦٠,٦
مستعمرات الدول الاخرى (بلجيكا ، هولندا وغيرهما)							٩,٩	٤٥,٣
اشباه المستعمرات (ايران ، الصين ، تركيا)							١٤,٥	٣٦١,٢
البلدان الاخرى							٢٨,٠	٢٨٩,٩
مجموع الارض							١٣٣,٩	١٦٥٧,٠

التاريخ ــ ونأخذ سنة ١٩١٤ مستعيضين عن أرقام سوبان بأرقام احدث مأخوذة عن « الجداول الجغرافية والاحصائية » لهوبنر . يكتفي سوبان بالمستعمرات ؛ ونحن نعتقد ان من المفيد ــ لتكتمل في مخيلتنا صورة تقسيم العالم ــ أن نضيف معلومات مختصرة عن البلدان غير المستعمرة وعن اشباه المستعمرات التي نعتبر ضمنها ايران والصين وتركيا : فالاولى قد غدت مستعمرة بصورة تامة تقريباً ، اما الثانية والثالثة فتتدرجان الى هذه النهاية .

ويكون الحاصل ما يلي : (راجع صفحة ١٠٤) .

يبين لنا هذا الجدول بجلاء كيف « انتهى » تقسيم العالم على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين . فقد تضخمت مستعمرات الدول الست الكبرى لحد هائل بعد سنة ١٨٧٦ : اكثر من النصف ، من ٤٠ الى ٦٥ مليون كيلومتر مربع . والزيادة تبلغ ٢٥ مليون كيلومتر مربع ، أي بزيادة النصف عن مساحة البلدان مالكة المستعمرات (١٦½ مليون) . وفي سنة ١٨٧٦ لم يكن لدى ثلاث دول أي مستعمرة ، أما الرابعة ، فرنسا ، فلم يكن لديها مستعمرات تقريباً . وفي سنة ١٩١٤ كان لهذه الدول الاربع مستعمرات تبلغ مساحتها ١٤,١ مليون كيلومتر مربع اي مساحات تزيد على مساحة اوروبا بنسبة تقارب النصف ويبلغ عدد سكانها نحو ١٠٠ مليون نسمة . ان التفاوت في توسيع المستعمرات كبير جداً . فاذا قارنا مثلا فرنسا والمانيا واليابان التي لا تختلف كثيراً من حيث المساحة وعدد السكان نجد ان الاولى من هذه البلدان قد اقتنت من المستعمرات (من حيث المساحة) نحو ثلاثة اضعاف ما اقتنته والثالثة مجتمعتين . ولكن من حيث مقادير الرأسمال المالي قد تكون فرنسا في بداية المرحلة المذكورة

أغنى بعدة اضعاف ايضا من المانيا واليابان مجتمعتين . وعدا الظروف الاقتصادية الصرف وعلى أساسها ، تؤثر على اتساع مساحات المستعمرات الظروف الجغرافية وغيرها . ورغم سعة الخطوة التي خطتها خلال العقود الاخيرة من السنين تسوية العالم والتقريب بين ظروف الاقتصاد والمعيشة في مختلف البلدان تحت ضغط الصناعة الضخمة والتبادل والرأسمال المالي ، ما زال الفرق على كل حال كبيراً ؛ نلاحظ بين الدول الست المذكورة ، من جهة ، بلداناً رأسمالية فتية تقدمت بسرعة خارقة (امريكا ، المانيا ، اليابان) ؛ ومن جهة أخرى ، بلدي التطور الرأسمالي القديم اللذين كان تقدمهما في الوقت الاخير ابطأ جداً من تقدم البلدان الآنفة الذكر (فرنسا وانكلترا) ؛ ومن الجهة الثالثة البلد الاكثر تأخراً من الناحية الاقتصادية (روسيا) الذي احيطت فيه الامبريالية الرأسمالية الحديثة ، ان امكن القول ، بشبكة كثيفة جداً من علاقات عهد ما قبل الرأسمالية .

والى جانب مستعمرات الدول الكبرى قد وضعنا المستعمرات غير الواسعة العائدة للدول الصغيرة . وهذه المستعمرات هي ، ان امكن القول ، الهدف المباشر « لتقسيم جديد » للمستعمرات ممكن ومحتمل . وعلى الاغلب ما كانت هذه الدول الصغيرة لتحتفظ بمستعمراتها لو لم توجد بين الدول الكبرى تناقضات مصالح واحتكاكات الخ. ، تعيق اتفاقها على تقسيم الغنيمة . اما فيما يخص الدول « شبه المستعمرة » فهي مثل الاشكال الانتقالية التي تصادف في جميع ميادين الطبيعة والمجتمع . فالرأسمال المالي هو قوة كبرى ويمكننا أن نقول فاصلة في جميع العلاقات الاقتصادية والدولية بحيث ان باستطاعتها ان تخضع وهي تخضع في الواقع حتى الدول التي تتمتع باستقلالها

السياسي الناجز ؛ وسنرى الآن المثل على ذلك . ولكن من البديهي ان ما يعطي الرأسمال المالي الوضع « الافضل » والنفع الاكبر هو ذلك الخضوع الذي يتبع فقدان البلدان والشعوب المستعبدة لاستقلالها السياسي . والبلدان شبه المستعمرة هي نموذجية باعتبارها « بين بين » في هذا المضمار . ومن المفهوم أن الصراع من اجل هذه البلدان شبه التابعة كان عليه ان يحتدم بصورة خاصة في عهد الرأسمال المالي ما دامت بقية العالم قد اقتسمت .

لقد وجدت سياسة الاستيلاء على المستعمرات ووجدت الامبريالية قبل ان تبلغ الرأسمالية مرحلتها الحديثة وحتى قبل الرأسمالية . فروما القائمة على نظام العبودية قد مارست سياسة الاستيلاء على المستعمرات وحققت الامبريالية . ولكن البحث « بصورة عامة » في الامبريالية ، مع نسيان او اهمال الفرق الاساسي بين النظم الاجتماعية الاقتصادية يؤول حتماً الى هذر فارغ او الى تبجح من نوع المقارنة بين « روما العظمى وبريطانيا العظمى » * . فحتى السياسة الاستعمارية التي مارستها الرأسمالية في مراحلها السابقة تختلف اختلافاً جوهرياً عن سياسة الرأسمال المالي الاستعمارية.

ان الخاصة الاساسية في الرأسمالية الحديثة هي سيطرة الاتحادات الاحتكارية التي يؤسسها كبار اصحاب الاعمال. وهذه الاحتكارات هي اوطد ما تكون حين تنفرد بوضع يدها على جميع مصادر الخامات ؛

---

* C. P. Lucas. «Greater Rome and Greater Britain». Oxf., 1912
(ك . ب . ليوكاس « روما العظمى وبريطانيا العظمى » . اوكسفورد ، سنة ١٩١٢.
الناشر) . او Earl of Cromer. «Ancient and modern Imperialism». L., 1910
(الكونت كرومير . « الامبريالية القديمة والحديثة » . لندن ، سنة ١٩١٠ . الناشر) .

وقد رأينا بأي اندفاع توجه اتحادات الرأسماليين العالمية جهودها لكي تنتزع من الخصم كل امكانية للمزاحمة ولكي تشتري مثلا مطمورات الحديد او حقول النفط وهلم جراً . وحيازة المستعمرات هي وحدها ما يعطي الاحتكارات الضمانة التامة للنجاح ضد كل طوارئ الصراع مع الخصم ــ حتى في حالة ما اذا رغب الخصم في الدفاع عن نفسه باستصدار قانون عن اقامة احتكار الدولة . فكلما تقدمت الرأسمالية في تطورها ، وكلما بدا بصورة اوضح نقص الخامات وكلما استعرت المزاحمة واشتد الركض وراء مصادر الخامات في العالم كله ، احتدم الصراع من اجل حيازة المستعمرات .

وقد كتب شيلدر : « بالامكان ان نجرؤ على تأكيد قد يبدو للبعض غريباً ، ونعني به ان نمو السكان المدينيين والصناعيين قد يصطدم في مستقبل قريب لحد ما بعقبة نقص خامات الصناعة لحد اكبر جداً من نقص المواد الغذائية » . وهكذا يشتد مثلا نقص الخشب الذى ترتفع اسعاره دون انقطاع والجلد والخامات اللازمة لصناعة النسيج . « تحاول اتحادات الصناعيين ايجاد توازن بين الاقتصاد الزراعي والصناعة في نطاق الاقتصاد العالمي برمته . وعلى سبيل المثل يمكن ذكر الاتحاد العالمي لجمعيات صناعة الغزل الذي وجد من سنة ١٩٠٤ في جملة من الدول الصناعية الكبرى والاتحاد الاوروبي لجمعيات صناعة خيوط الكتان المؤسس على نفس الطراز في سنة ١٩١٠ » * .

يحاول الاصلاحيون البرجوازيون وبينهم بوجه خاص الكاوتسكيون الحاليون أن يقللوا طبعاً من أهمية هذا النوع من الوقائع بقولهم ان

---

* Schilder ، المؤلف المذكور ، ص ص ٣٨ – ٤٢ .

« بالامكان » الحصول على الخامات في السوق الحرة بدون السياسة الاستعمارية « ذات التكاليف الكبيرة والخطرة » وان « بالامكان » زيادة عرض الخامات زيادة كبيرة « بمجرد » تحسين ظروف الاقتصاد الزراعي بوجه عام . ولكن هذه الاقاويل تغدو دفاعاً عن الامبريالية وستراً لعوراته لانها قائمة على نسيان الخاصة الرئيسية في الرأسمالية الحديثة : الاحتكار . تغيب السوق الحرة شيئاً فشيئاً في طيات الماضي ، فالسينديكات والتروستات الاحتكارية تبترها من يوم لآخر ، أما « مجرد » تحسين ظروف الاقتصاد الزراعي فيفضي الى تحسين حالة الجماهير ورفع الاجور وتقليل الارباح . ولكن هل توجد في غير مخيلات الاصلاحيين ذوي الكلمات المعسولة تروستات يمكنها ان تهتم بحالة الجماهير بدلا من الاستيلاء على المستعمرات ؟

لا يقصر الرأسمال المالي اهتمامه على مصادر الخامات المكتشفة وحدها ، بل يهتم كذلك بمصادر الخامات المحتملة . ان التكنيك يتقدم في ايامنا بسرعة لا يتصورها العقل ؛ والاراضي غير الصالحة اليوم قد تغدو صالحة غداً اذا اوجدت لذلك طرق جديدة (ولهذا الغرض يستطيع بنك من البنوك الكبرى تجهيز بعثة خاصة من المهندسين والخبراء الزراعيين و الخ..) ، واذا انفق رأسمال كبير . والشيء نفسه فيما يخص التنقيب عن الثروات المعدنية والاساليب الجديدة لتحضير هذه الخامات او تلك والاستفادة منها الخ .، وهلم جراً . ومن هنا لا ندحة للرأسمال المالي من ان ينزع الى توسيع أراضيه الاقتصادية وحتى أراضيه عام . وعلى غرار التروستات التي تقدر املاكها برأسمال منفوخ ضعفين او

ثلاثة اضعاف ، حاسبة الارباح « المحتملة » في المستقبل (لا الارباح الراهنة) ، حاسبة نتائج الاحتكار المقبلة ، يميل الرأسمال المالي بوجه عام الى الاستيلاء على اكثر ما يمكن من الاراضي مهما كانت وحيث كانت وباية وسيلة كانت ، حاسباً مصادر الخامات المحتملة وخوفاً من التأخر في الصراع المسعور من اجل آخر قطعة من العالم غير المقسم او من أجل اعادة تقسيم القطع التي تم اقتسامها .

يعمل الرأسماليون الانكليز بكل الوسائل لتطوير انتاج القطن في مستعمرتهم مصر . ففي سنة ١٩٠٤ زرع القطن في ٠,٦ مليون هكتار من مجموع ٢,٣ مليون هكتار من الاراضي المزروعة ، أي اكثر من الربع . ويسير الروس على نفس النمط في مستعمرتهم تركستان . ذلك لان هذه الطريق تسهل للرأسماليين التغلب على مزاحميهم الاجانب ، تسهل لهم الوصول الى احتكار مصادر الخامات وانشاء تروست للنسيج اكثر توفيراً وربحاً ذي انتاج « مختلط » يركز في يد واحدة جميع مراحل انتاج ونسج القطن .

ان مصالح تصدير الرأسمال تدفع كذلك الى الاستيلاء على المستعمرات ، لان من الاسهل في اسواق المستعمرات (واحياناً لا يمكن الا فيها) ازاحة المزاحم بالطرق الاحتكارية وتأمين الطلب وتوطيد « العلاقات » اللازمة وهلم جراً .

ان البناء غير الاقتصادي القائم على اساس الرأسمال المالي ، سياسة وعقلية هذا الاخير ، يشدد الميل الى الاستيلاء على المستعمرات. وقد صدق هيلفيردينغ اذ قال : « ان الرأسمال المالي لا يريد الحرية ، بل السيطرة » . وقد قال كاتب برجوازي فرنسي مطوراً ومكملا بشكل

ما افكار سيسيل رودس * المذكورة اعلاه انه ينبغي ان تضاف الاسباب الاجتماعية الى الاسباب الاقتصادية التي تنشأ عنها السياسة الاستعمارية الراهنة : « بنتيجة اشتداد تعقد الحياة والصعوبات التي لا تضغط على جماهير العمال وحسب ، بل وعلى الطبقات الوسطى ، يتراكم في جميع بلدان المدنية القديمة « الضجر والنقمات والاحقاد مهددة الامن العام ؛ وطاقة خارجة عن مجراها الطبقي العادي ينبغي استخدامها ، ينبغي تشغيلها في الخارج لكيلا تنفجر في الداخل » * * .

وما دمنا في معرض الحديث عن سياسة الاستيلاء على المستعمرات في عهد الامبريالية الرأسمالية ينبغي أن نشير الى ان الرأسمال المالي وسياسته الدولية الملازمة التي تتلخص في الصراع بين الدول الكبرى من أجل اقتسام العالم اقتصادياً وسياسياً يخلقان جملة من اشكال انتقالية من تبعية الدول . فما يميز هذا العهد ليس فقط الفريقان الاساسيان من البلدان : المالكة للمستعمرات والمستعمرات، بل كذلك مختلف أشكال البلدان التابعة ، المستقلة رسمياً من الناحية السياسية والواقعة عملياً في شباك التبعية المالية والديبلوماسية . وقد سبق لنا ان أشرنا الى شكل من هذه الاشكال ــ البلدان شبه المستعمرة. والارجنتين مثلا هي نموذج شكل آخر .

---

* راجع ص ص ١٠٢ ، ١٠٣ من الطبعة الحالية . الناشر .

** Wahl. «La France aux colonies» (فال . « فرنسا في المستعمرات » . الناشر) ، نقلا عن Henri Russier. «Le Partage de l'Océanie». P., 1905, p. 165. (هنري روسيه . « تقسيم اوقيانيا » . باريس ، سنة ١٩٠٥ ، ص ١٦٥ . الناشر) .

فقد كتب شولزه-غفيرنيتز في مؤلفه عن الامبريالية البريطانية :
« ان اميركا الجنوبية ولا سيما الارجنتين في حالة تبعية مالية للندان لدرجة ينبغي نعتها بأنها تقريباً مستعمرة تجارية بريطانية » * . واستناداً على تقارير قنصل النمسا-المجر في بوينوس آيرس في سنة ١٩٠٩ قدر شيلدر الرساميل التي وظفتها انكلترا في الارجنتين بـ $8\frac{3}{4}$ مليارات فرنك. ومن اليسير على المرء ان يتصور تلك العلاقات الوثيقة التي تربط بحكم ذلك الرأسمال المالي الانكليزي — و« صديقته » الحميمة ، الديبلوماسية الانكليزية — مع برجوازية الارجنتين واوساطها القائدة لكامل حياتها الاقتصادية والسياسية .

والبرتغال مع استقلالها السياسي تعطينا مثالا لشكل من اشكال التبعية المالية والديبلوماسية يختلف بعض الشيء . البرتغال هي دولة مستقلة ذات سيادة ، ولكنها في الواقع تحت الحماية البريطانية منذ أكثر من ٢٠٠ سنة ، من زمن الحرب من أجل العرش الاسباني (١٧٠١ — ١٧١٤) . فقد دافعت انكلترا عنها وعن مستعمراتها بقصد توطيد مراكزها في الصراع ضد خصميها ، اسبانيا وفرنسا . وقد حصلت انكلترا في المقابل على منافع تجارية وعلى افضل الشروط

---

* Schulze-Gaevernitz. «Britischer Imperialismus und englischer Freihandel zu Beginn des 20-ten Jahrhunderts», Lpz., 1906. ص ٣١٨ (شولزه-غفيرنيتز . « الامبريالية البريطانية والتجارة الانكليزية الحرة في اوائل القرن العشرين » ، ليبزيغ ، سنة ١٩٠٦ . الناشر) . والشيء نفسه يقوله Sartorius v. Waltershausen. «Das volkswirtschaftliche System der Kapitalanlage im Auslande», Berlin, 1907, S. 46 (سارتوريوس فون فالترسهاوزن في كتابه « الاقتصاد الوطني وتوظيف الرأسمال في الخارج » ، برلين ، سنة ١٩٠٧ ، ص ٤٦ . الناشر) .

لتصدير البضائع ولا سيما الرساميل الى البرتغال ومستعمراتها وعلى امكانية الاستفادة من موانئ وجزر البرتغال وخطوطها التلغرافية والخ. ، وهلم جراً * . وهذا النوع من العلاقات قد وجد على الدوام بين الدول الكبرى والصغرى ، ولكنه في عهد الامبريالية الرأسمالية يغدو نظاماً عاماً ويكّون جزءاً من مجموع علاقات « تقسيم العالم » ، ويصبح حلقات في سلسلة عمليات الرأسمال المالي العالمي .

ولكي ننتهي من مسألة تقسيم العالم ينبغي علينا أن نشير كذلك الى ما يلي . ان الادب الاميركي والادب الانكليزي لم يكونا الوحيدين اللذين طرحا هذه المسألة بكل صراحة ووضوح بعد الحرب الاسبانية الاميركية والحرب الانكليزية البويرية في نهاية القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين . والادب الالماني الذي كان يراقب « الامبريالية البريطانية » بكل « الغيرة » لم يكن كذلك الوحيد الذي بحث هذا الواقع بصورة مستمرة . فقد طرحت هذه المسألة كذلك في الادب البرجوازي الفرنسي بشكل جلي واسع بمقدار ما يمكن تصور ذلك من وجهة النظر البرجوازية . فلنستشهد بالمؤرخ دريو الذي كتب في مؤلفه : « القضايا السياسية والاجتماعية في نهاية القرن التاسع عشر » في فصل « الدول الكبرى وتقسيم العالم » : « في غضون السنوات الاخيرة احتلت دول اوروبا واميركا الشمالية جميع الاماكن الشاغرة في العالم باستثناء الصين . وقد جرت على هذا الصعيد عدة نزاعات وتبدلات في مناطق النفوذ هي نذير انفجارات أفظع في المستقبل القريب . اذ انه تنبغي السرعة : فالامم التي لم تضمن مكانها معرضة لفقد حصتها

---

* شيلدر ، المؤلف المذكور ، مجلد ١ ، ص ص ١٦٠ — ١٦١ .

الى الابد ولعدم الاشتراك في استثمار الكرة الارضية هذا الاستثمار الهائل الذي سيكون واقعاً من الوقائع الاساسية في القرن المقبل (أي العشرين). ولهذا السبب استولت على كامل اوروبا واميركا في الوقت الاخير حمى توسيع المستعمرات، حمى «الامبريالية»، التي هي ابرز السمات المميزة لاواخر القرن التاسع عشر». ويستطرد المؤلف: «في هذا التقسيم للعالم، في هذا الركض المسعور وراء الكنوز وكبريات اسواق الارض لا يوجد اي تناسب على الاطلاق بين الوزن النسبي للامبراطوريات المؤسسة في هذا القرن (التاسع عشر) وبين المكان الذي تحتله في اوروبا الامم التي اسستها. فالدول المهيمنة في اوروبا والمتصرفة بمصائرها ليست مهيمنة في العالم بالقدر نفسه. ولما كانت سعة المستعمرات، الامل بالحصول على ثروات لم تحسب بعد، ستجد دون شك تأثيرها منعكساً على وزن الدول الاوروبية النسبي، فان مسألة المستعمرات — «الامبريالية» ان شئتم — التي قد غيرت الظروف السياسية في اوروبا نفسها ستغيرها باستمرار» * .

٧ . الامبريالية مرحلة خاصة في الراسمالية

ينبغي علينا الآن ان نحاول استخلاص بعض النتائج، تلخيص ما قلناه فيما تقدم عن الامبريالية . لقد نشأت الامبريالية باعتبارها تطوراً واستمراراً مباشراً لما فطرت عليه الرأسمالية بوجه عام من خصائص اساسية . ولكن الرأسمالية لم تصبح امبريالية رأسمالية الا عندما بلغت في تطورها درجة معينة، عالية جداً، عندما أخذ يتحول الى

* J.-E. Driault. «Problèmes politiques et sociaux». P., 1900, ص ٢٩٩ (ج . ي. دريو . «القضايا السياسية والاجتماعية». باريس . الناشر) .

نقيضه بعض من اخص خصائص الرأسمالية ، عندما تكونت وظهرت في جميع الاتجاهات سمات مرحلة انتقالية من الرأسمالية الى نظام اقتصادي اجتماعي اعلى . والامر الاساسي في هذا السير هو من الناحية الاقتصادية حلول الاحتكارات الرأسمالية محل المزاحمة الحرة الرأسمالية . فالمزاحمة الحرة هي اخص خصائص الرأسمالية والانتاج البضاعي بوجه عام ؛ والاحتكار هو نقيض المزاحمة الحرة المباشر ، ولكن هذه الاخيرة أخذت تتحول امام اعيننا الى احتكار ، منشئة الانتاج الضخم ومزيحة الانتاج الصغير ، محلة الاضخم محل الضخم ، دافعة تمركز الانتاج والرأسمال الى درجة نشأت وتنشأ عنها الاحتكارات : الكارتيلات والسينديكات والتروستات ، دامجة فيها رأسمال نحو عشرة من البنوك تتصرف بالمليارات . وفي الوقت نفسه لا تزيل الاحتكارات المزاحمة الحرة التي نشأت عنها ، بل تعيش فوقها والى جانبها ، مولدة ، على هذا الشكل ، جملة من التناقضات والاحتكاكات والنزاعات في منتهى الشدة والقوة . فالاحتكار هو انتقال من الرأسمالية الى نظام اعلى .

ولئن كانت هنالك ضرورة لتعريف الامبريالية تعريفاً غاية في الايجاز ، ينبغي أن يقال : الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار . ومثل هذا التعريف يضم الامر الرئيسي ، لان الرأسمال المالي هو نتيجة اندماج رأسمال بضعة من البنوك الاحتكارية الكبرى برأسمال اتحادات الصناعيين الاحتكارية ، هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى ، ان تقسيم العالم هو انتقال من سياسة استعمارية تشمل دون عائق اقطاراً لم تستول عليها بعد أية دولة رأسمالية الى سياسة استعمارية تقوم على احتكار حيازة بقاع الارض المقسمة بأكملها .

ولكن التعاريف الموجزة للغاية وان كانت ملائمة لانها تلخص الامر الرئيسي ، لا تكفي مع ذلك ما دامت ثمة حاجة لتستخلص منها سمات في منتهى الاهمية تصف الظاهرة التي ينبغي تعريفها . ولذلك ، ودون ان ننسى ان جميع التعاريف بوجه عام هي ذات طابع شرطي نسبي وانها لا تستطيع ابداً ان تشمل جميع وجوه علاقات ظاهرة في حالة تطورها الكامل ، ينبغي اعطاء الامبريالية تعريفاً يشمل الدلائل الخمسة الاساسية التالية : ١) تمركز الانتاج والرأسمال تمركزاً بلغ في علو تطوره درجة نشأت معها الاحتكارات التي تلعب الدور الفاصل في الحياة الاقتصادية ؛ ٢) اندماج الرأسمال البنكي بالصناعي ونشوء الطغمة المالية على اساس « الرأسمال المالي » هذا ؛ ٣) تصدير الرأسمال ، خلافاً لتصدير البضائع ، يكتسب أهمية في منتهى الخطورة ؛ ٤) تتشكل اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية تقتسم العالم ؛ و٥) انتهى تقسيم اقطار الارض من قبل كبريات الدول الرأسمالية . فالامبريالية هي الرأسمالية عندما تبلغ من التطور درجة تكونت فيها سيطرة الاحتكارات والرأسمال المالي واكتسب فيها تصدير الرأسمال اهمية كبرى وابتدأ تقسيم العالم بين التروستات العالمية وانتهى تقسيم جميع اقطار الارض بين كبريات البلدان الرأسمالية .

وسنرى فيما بعد كيف يمكن ويجب اعطاء الامبريالية تعريفاً آخر اذا لم تؤخذ بعين الاعتبار فقط المفاهيم الاساسية ، الاقتصادية الصرف (التي لا يتجاوزها التعريف المذكور) ، بل كذلك المكان الذي تحتله في التاريخ المرحلة الراهنة في الرأسمالية بالنسبة للرأسمالية بوجه عام او علاقة الامبريالية والاتجاهين الاساسيين في حركة العمال . وينبغي أن نشير الآن الى أن الامبريالية بالمفهوم المذكور هي دون

شك عبارة عن مرحلة خاصة في تطور الرأسمالية . ولكي نمكن القارئ من تكوين فكرة عن الامبريالية مدعمة ما امكن ، تقصدنا ما وسعنا ذلك ايراد رأي الاقتصاديين البرجوازيين المضطرين الى الاعتراف بوقائع الاقتصاد الرأسمالي الحديث ، الوقائع الثابتة التي لا يمكن الشك فيها بوجه . وللغرض نفسه ذكرنا احصاءات مفصلة تمكن من تبين الحد الذي بلغه نمو الرأسمال البنكي الخ. ، من تبين الامر الذي تجلى فيه بالضبط تحول الكمية الى كيفية ، تحول الرأسمالية المتطورة الى امبريالية . وغني عن القول طبعاً ان جميع الحدود في الطبيعة والمجتمع شرطية ومتحركة وان من السخافة النقاش مثلا حول تعيين العام او العقد الذي تم فيه « بصورة نهائية » قيام الامبريالية .

ولكن النقاش حول تعريف الامبريالية امر لا مناص منه بالدرجة الاولى مع كاوتسكي ، النظري الماركسي الرئيسي في عهد ما يسمى بالاممية الثانية ، اي في السنوات الـ ٢٥ الممتدة من سنة ١٨٨٩ الى ١٩١٤ . لقد وقف كاوتسكي بكل الحزم في سنة ١٩١٥ وحتى منذ تشرين الثاني – نوفمبر – سنة ١٩١٤ ضد الافكار الاساسية التي تضمنها تعريفنا للامبريالية ، معلناً أنه لا ينبغي أن يفهم من الامبريالية « مرحلة » او درجة بلغها الاقتصاد ، بل سياسة ، سياسة معينة « يفضلها » الرأسمال المالي وانه لا يصح اعتبار الامبريالية و« الرأسمالية الحديثة » « شيئاً واحداً » ، وانه ان فهم المرء من الامبريالية « جميع ظواهر الرأسمالية الحديثة » – الكارتيلات ، الحماية ، سيطرة الماليين ، سياسة حيازة المستعمرات – عندئذ تؤول مسألة ضرورة الامبريالية بالنسبة للرأسمالية الى « تكرار ركيك » اذ انه في هذه الحالة « تكون الامبريالية بالبداهة ضرورة حيوية للرأسمالية » والخ .. ونحن نعرب

عن فكرة كاوتسكي بأكثر ما يمكن من الدقة اذا ما ذكرنا تعريفه للامبريالية ، التعريف الموجه مباشرة ضد جوهر الافكار التي لخصناها (لأن الاعتراضات الصادرة لن معسكر الماركسيين الالمان الذين بشروا بمثل هذه الافكار خلال سنوات عديدة هي معروفة لكاوتسكي من زمن بعيد باعتبارها اعتراضات تيار معين في الماركسية) .

وينص تعريف كاوتسكي :

« الامبريالية هي نتاج الرأسمالية الصناعية المتطورة جداً . وهي تتلخص بنزوع كل امة رأسمالية صناعية الى ان تلحق بنفسها أو ان تستعبد اكثر ما يمكن من الأقطار الزراعية (خط التشديد لكاوتسكي) بصرف النظر عن الامم التي تقطنها » * .

وهذا التعريف لا يساوي قلامة ظفر ، لانه لا يتناول الا وجهاً واحداً من وجوه المسألة ، اي أنه يبرز بصورة كيفية المسألة القومية وحدها (وان كانت في منتهى الاهمية بحد ذاتها او في علاقتها بالامبريالية) ويربطها بصورة كيفية وغير صحيحة بالرأسمال الصناعي وحده في البلدان التي تلحق الامم الاخرى ولأنه يبرز بنفس الصورة الكيفية وغير الصحيحة الحاق الاقطار الزراعية .

الامبريالية هي نزوع الى الالحاق — هذا ما يؤول اليه القسم السياسي من تعريف كاوتسكي . وهو صحيح ، ولكنه ناقص كل النقص ، لان الامبريالية من الناحية السياسية هي بوجه عام نزوع الى العنف والرجعية . بيد أن ما يهمنا من الامر هنا هو ناحيته الاقتصادية

---

* «Die Neue Zeit», 1914, 2 (مجلد ٣٢) ، ص ٩٠٩ ، ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩١٤ . قارن : ١٩١٥ ، ٢ ، ص ١٠٧ وما يليها .

التي ادرجها كاوتسكي نفسه في تعريفه هو . ان مواطن الخطأ في تعريف كاوتسكي بادية للعيان . فما يميز الامبريالية على وجه التحقيق ليس الرأسمال الصناعي ، بل الرأسمال المالي . وليس من قبيل الصدف ان افضت السرعة الكبرى في تطور الرأسمال المالي في فرنسا مع اضعاف الرأسمال الصناعي الى اشتداد سياسة الالحاق (الاستعمارية) لاقصى حد في سنوات العقد التاسع من القرن الماضي . وما يميز الامبريالية على وجه التحقيق ليس النزوع الى الحاق الاقطار الزراعية وحدها ، بل حتى الصناعية الاكثر تطوراً (مطامع المانيا فيما يخص بلجيكا ، وفرنسا فيما يخص اللورين) ، لأن انتهاء تقسيم الارض يرغم في حالة تقسيم جديد على مد اليد الى أي قطر ، هذا اولا ، وثانياً ، من سمات الامبريالية الجوهرية تنافس عدد من الدول الكبرى في النزوع الى السيطرة ، أي الى الاستيلاء على الاراضي بمقدار ما تحتاجها لاضعاف الخصم وتقويض سيطرته ، لا بمقدار ما تحتاجها لنفسها (المانيا بمسيس الحاجة الى بلجيكا كنقطة ارتكاز ضد انكلترا ؛ وانكلترا بمسيس الحاجة الى بغداد كنقطة ارتكاز ضد ألمانيا وهلم جراً) .

يستشهد كاوتسكي بوجه خاص — ومراراً وتكراراً — بالانكليز الذين اقروا ، على ما يزعم ، المعنى السياسي الصرف لكلمة «الامبريالية» كما يفهمها هو كاوتسكي . فلنأخذ الانكليزي هوبسون ولنقرأ في كتابه «الامبريالية» الصادر في سنة ١٩٠٢ :

«تختلف الامبريالية الحديثة عن القديمة اولا ، بأنها تحل محل نزعات امبراطورية واحدة متعاظمة نظرية وعمل امبراطوريات متنافسة توجه كلا منها مطامع متماثلة في التوسع السياسي وفي النفع

التجاري ؛ وثانياً ، بانه يعلي على المصالح التجارية المصالح المالية او المتعلقة بتوظيف الرأسمال » * .

ونحن نرى أن كاوتسكي غير محق في الواقع ابداً اذ يستشهد بالانكليز بوجه عام (الا اذا كان يريد الاستشهاد بالامبرياليين الانكليز المبتذلين او بالذين يكيلون المديح علناً للامبريالية) . ونحن نرى ان كاوتسكي الذي يدعي انه ما زال يدافع عن الماركسية يخطو في الواقع خطوة الى الوراء بالمقارنة مع الاشتراكي-الليبيرالي هوبسون الذي يأخذ بعين الاعتبار بصورة اصح خاصتين « تاريخيتين ملموستين » (وفي تعريفه يسخر كاوتسكي من الدقة التاريخية بالضبط !) من خواص الامبريالية الحديثة : ١) التنافس بين جملة من الدول الامبريالية و٢) تفوق المالي على التاجر . ولو كانت القضية ، بصورة رئيسية ، قضية الحاق بلاد صناعية لبلاد زراعية لكان التفوق لدور التاجر .

ان تعريف كاوتسكي ، عدا انه غير صحيح وغير ماركسي ، هو أساس لسلسلة كاملة من نظرات تقطع في جميع الاتجاهات صلتها بالنظرية الماركسية والعمل الماركسي على حد سواء ، الامر الذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد . والنقاش الذي اثاره كاوتسكي حول الكلمات هو نقاش غير جدي على الاطلاق : أينبغي ان يطلق على احدث مراحل الرأسمالية اسم الامبريالية ام درجة الرأسمال المالي . سمها كيف شئت ، لا اهمية لذلك. ان كنه القضية في كون كاوتسكي يفصل سياسة الامبريالية عن اقتصادها ، زاعماً ان الالحاقات هي

* Hobson. «Imperialism». L., 1902, p. 324 (هوبسون. « الامبريالية » ، لندن ، سنة ١٩٠٢ ، ص ٣٢٤ . الناشر).

سياسة الرأسمال المالي « المفضلة » ، ومعارضاً اياها بسياسة برجوازية اخرى يدعي أنها ممكنة على اساس الرأسمال المالي نفسه . يستنتج اذن ان الاحتكارات في الاقتصاد تتلاءم مع طراز سلوك في السياسة غير قائم على الاحتكار والعنف والغصب . يستنتج اذن ان تقسيم اقطار الارض الذي تم في عهد الرأسمال المالي بالضبط والذي يؤلف اساس خصائص اشكال التنافس الراهن بين كبريات الدول الرأسمالية يتلاءم مع السياسة غير الامبريالية . ويكون الحاصل طمس وثلم حدة أهم تناقضات المرحلة الحديثة في الرأسمالية بدلا من الكشف عن عمقها ، ويكون الحاصل اصلاحية برجوازية بدلا من الماركسية .

يناقش كاوتسكي مداح الامبريالية والالحاقات ، الالماني كونوف ، ذي التفكير السقيم الوقح : الامبريالية هي الرأسمالية الحديثة ؛ تطور الرأسمالية محتوم وتقدمي ، معنى ذلك ان الامبريالية تقدمية ، معنى ذلك انه ينبغي تملق الامبريالية والثناء عليها ! وكأننا امام شيء ما من نمط تلك الصورة المشوهة التي رسمها الشعبيون عن الماركسيين الروس في سنتي ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ : ما دام الماركسيون يعتبرون الرأسمالية في روسيا أمراً محتوماً وتقدمياً فينبغي عليهم ان يفتحوا خمارة وينصرفوا الى غرس الرأسمالية . ويعترض كاوتسكي على كونوف : كلا ، الامبريالية ليست الرأسمالية الحديثة ، بل هي شكل من اشكال سياسة الرأسمالية الحديثة ليست غير ، ويمكننا نحن وينبغي علينا أن نناضل ضد هذه السياسة ، أن نناضل ضد الامبريالية ، ضد الالحاقات وهلم جراً .

يبدو الاعتراض مقبولا تماماً من حيث الشكل ، ولكنه ، في الواقع ، عبارة عن تبشير بالاتفاق مع الامبريالية اكثر نعومة وأحسن

تستيراً (وهو لذلك اشد خطراً) ، لان « النضال » ضد سياسة التروستات والبنوك ، دون مساس بأسس اقتصاد التروستات والبنوك ، يؤول الى الاصلاحية والتهدئة البرجوازية والى تمنيات طيبة بريئة . ان نظرية كاوتسكي التي لا يجمعها بالماركسية جامع هي تجنب التناقضات الموجودة ونسيان اهم هذه التناقضات ، بدلا من الكشف عن كل عمقها . ومفهوم أن كل فائدة هذه « النظرية » هي الدفاع عن فكرة الوحدة مع كونوف ومن على شاكلته !

وقد كتب كاوتسكي : « من وجهة النظر الاقتصادية الصرف ليس من المستحيل أن تجتاز الرأسمالية مرحلة جديدة اخرى تشمل فيها سياسة الكارتيلات السياسة الخارجية ، مرحلة الامبريالية العليا » * ، أي مرحلة ما فوق الامبريالية ، مرحلة اتحاد الدول الامبريالية في العالم بأسره ، لا الصراع فيما بينها ، مرحلة انتهاء الحروب في نظام الرأسمالية ، مرحلة « استثمار مشترك للعالم من قبل الرأسمال المالي المتحد في النطاق العالمي » ** .

ولا بد لنا ان نتناول فيما يأتي « نظرية الامبريالية العليا » هذه لكي نبين بالتفصيل الى أية درجة تنفصل هذه النظرية بصورة قاطعة نهائية عن الماركسية . وتبعاً للبرنامج العام الذي نتمشى عليه في هذا المؤلف ينبغي علينا أن نلقي الآن نظرة على المعلومات الاقتصادية

---

* «Die Neue Zeit», 1914, 2 (مجلد ٣٢) ، ص ٩٢١ ، ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩١٤ . قارن : ١٩١٥ ، ٢ ، ص ١٠٧ وما يليها .

** «Die Neue Zeit», 1915, 1 ، ص ١٤٤ ، ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩١٥.

الدقيقة المتصلة بهذه المسألة . « من وجهة النظر الاقتصادية الصرف » هل يمكن « ما فوق الامبريالية » ، ام اننا امام ما فوق الهذر ؟

اذا فهم المرء وجهة النظر الاقتصادية الصرف على انها التجريد « الصرف » ، فكل ما يمكن قوله حينئذ يؤول الى ما يلي : يسير التطور في اتجاه الاحتكارات ، وعلى ذلك في اتجاه احتكار عالمي واحد ، تروست عالمي واحد . هذا لا جدال فيه ، ولكنه كذلك خال من كل معنى كما لو قال المرء ان « التطور يسير » في اتجاه انتاج المواد الغذائية في المختبرات . و« نظرية » ما فوق الامبريالية هي بهذا المعنى لغو لا طائل تحته كما لو قال المرء بـ« نظرية ما فوق الزراعة » .

ولكن اذا فهم المرء الظروف « الاقتصادية الصرف » لمرحلة الرأسمال المالي على أنها مرحلة تاريخية معينة تقع في اوائل القرن العشرين ، فان احسن رد على « ما فوق الامبريالية » المجرد الميت (الذي يضع نصب عينيه اهدافاً رجعية للغاية : الهاء الانظار عن عمق التناقضات القائمة) هو معارضته بالواقع الاقتصادي الملموس في الاقتصاد العالمي الراهن . ان اقاويل كاوتسكي عما فوق الامبريالية ، هذه الاقاويل الخالية من كل معنى ، تشجع الفكرة المغلوطة في عمقها والتي تصب الماء على طاحونة مداحي الامبريالية ، الفكرة القائلة بأن سيطرة الرأسمال المالي تضعف التفاوت والتناقضات في داخل الاقتصاد العالمي في حين انها تشددها في الواقع .

قام ر. كالفير في كتابه الموجز « توطئة في الاقتصاد العالمي » * بمحاولة لتلخيص المعلومات الاساسية الاقتصادية الصرف التي تمكن

R. Calwer. «Einführung in die Weltwirtschaft». Brl., 1906. *

المناطق الاقتصادية الرئيسية في العالم	المساحة	السكان	طرق المواصلات		التجارة	الصناعة		
	(بملايين الكيلومترات المربعة)	(بالملايين)	السكك الحديدية (بالوف الكيلومترات)	الاسطول التجاري (بملايين الاطنان)	الصادرات والواردات معا (بمليارات الماركات)	استخراج (بملايين الاطنان): الفحم الحجري	استخراج (بملايين الاطنان): الحديد الزهر	عدد المغازل في صناعة القطن (بالملايين)
١) اوروبا الوسطى . . .	٢٧,٦ (٢٣,٦) *	٣٨٨ (١٤٦)	٢٠٤	٨	٤١	٢٥١	١٥	٢٦
٢) البريطانية.	٢٨,٩ (٢٨,٦) *	٣٩٨ (٣٥٥)	١٤٠	١١	٢٥	٢٤٩	٩	٥١
٣) الروسية.	٢٢	١٣١	٦٣	١	٣	١٦	٣	٧
٤) آسيا الشرقية.	١٢	٣٨٩	٨	١	٢	٨	٠,٠٢	٢
٥) الاميركية.	٣٠	١٤٨	٣٧٩	٦	١٤	٢٤٥	١٤	١٩

* بين الاهلة مساحة المستعمرات وعدد سكانها .

من تكوين فكرة دقيقة عن كنه علاقات الاقتصاد العالمي على تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين . انه يقسم العالم بأكمله الى خمس « مناطق اقتصادية رئيسية » : ١) منطقة اوروبا الوسطى (كامل اوروبا عدا روسيا وانكلترا) ؛ ٢) المنطقة البريطانية ؛ ٣) المنطقة الروسية ؛ ٤) منطقة آسيا الشرقية ؛ ٥) المنطقة الاميركية ، ضاماً المستعمرات الى « مناطق » تلك الدول التي تعود اليها و« تاركاً على حدة » عدداً قليلا من البلدان غير المقسمة حسب المناطق كايران وافغانستان وشبه جزيرة العرب في آسيا ومراكش والحبشة في افريقيا وغيرها .

وها هي بالايجاز المعلومات الاقتصادية التي ذكرها عن هذه المناطق :

نرى ثلاث مناطق بلغت فيها الرأسمالية درجة عالية من التطور (تطورت فيها جداً طرق المواصلات والتجارة والصناعة) : منطقة اوروبا الوسطى والمنطقة البريطانية والمنطقة الاميركية . بينها ثلاث دول مسيطرة على العالم : المانيا وانكلترا والولايات المتحدة . وتنافسها الامبريالي وصراعها قد تفاقم غاية التفاقم لان لدى المانيا منطقة صغيرة ومستعمرات قليلة ؛ ان تشكيل « اوروبا الوسطى » ما زال مسألة المستقبل وهي تولد في صراع مستميت . فالسمة المميزة لاوروبا باكملها ما تزال التجزئة السياسية . والتمركز السياسي في المنطقتين البريطانية والاميركية هو ، بالعكس عال جداً ؛ بيد أن الفرق هائل بين سعة مستعمرات الاولى وضآلة مستعمرات الثانية . أما في المستعمرات فالرأسمالية قد أخذت في التطور وحسب ويحتدم الصراع من أجل أميركا الجنوبية .

وتطور الرأسمالية ضعيف في منطقتين — في المنطقة الروسية ومنطقة آسيا الشرقية . في المنطقة الاول كثافة السكان في منتهى الضعف ، وفي الثانية في منتهى الارتفاع ؛ في الاولى ، التمركز السياسي عال جداً ، وفي الثانية معدوم . واقتسام الصين لم يكد يبدأ ، فالصراع بين اليابان والولايات المتحدة وغيرها من أجل هذا البلد في استعار مستمر .

قارنوا بهذا الواقع ، — بتنوع الظروف الاقتصادية والسياسية هذا التنوع الهائل ، بهذا التفاوت الكبير في سرعة تطور مختلف البلدان وغير ذلك ، بالصراع المسعور بين الدول الامبريالية — اقصوصة كاوتسكي السخيفة عما فوق الامبريالية « المسالمة » . أفليست هذه محاولة رجعية من متعيش مهلوع للاختفاء من الواقع الرهيب ؟ والكارتيلات العالمية التي تبدو لكاوتسكي جنيناً لـ «ما فوق الامبريالية » (كما « يمكن » ان يعلن انتاج الاقراص في المختبر جنيناً لما فوق الزراعة) ، ألا تعطينا مثلا عن تقسيم العالم واعادة تقسيمه ، عن الانتقال من التقسيم السلمي الى غير السلمي وبالعكس ؟ والرأسمال المالي الاميركي وغيره الذي اقتسم العالم كله سلمياً باشتراك المانيا ، لنقل مثلا ، في السينديكا العالمي لقضبان السكك الحديدية او في التروست العالمي للملاحة التجارية ، ألم يأخذ الآن في اعادة تقسيم العالم على اساس تناسب القوى الجديد الذي يتغير بطريقة غير سلمية بتاتاً ؟

ان الرأسمال المالي والتروستات لا تقرب الشقة بين سرعة تطور مختلف أقسام الاقتصاد العالمي ، بل بالعكس ، توسعها . واذا ما تغير تناسب القوى ، فهل يمكن ، في نظام الرأسمالية ، ان يوجد حل

للتناقضات في غير القوة ؟ ونجد في احصاءات السكك الحديدة * معلومات في منتهى الدقة عن تباين سرعة نمو الرأسمالية والرأسمال المالي في الاقتصاد العالمي باكمله . فخلال العقود الاخيرة من سني التطور الامبريالي تغير طول السكك الحديدية على النحو الآتي :

السكك الحديدية
(بالوف الكيلومترات)

	سنة		+
	١٨٩٠	١٩١٣	
اوروبا	٢٢٤	٣٤٦	١٢٢+
الولايات المتحدة الاميركية	٢٦٨	٤١١	١٤٣+
جميع المستعمرات . . .	٨٢	٢١٠	١٢٨+
الدول المستقلة وشبه المستقلة في آسيا واميركا	٤٣	١٣٧	٩٤+
(المستعمرات والدول المستقلة وشبه المستقلة معاً)	١٢٥	٣٤٧	٢٢٢+
المجموع	٦١٧	١١٠٤	

لقد تم تطور السكك الحديدية باكبر سرعة اذن في المستعمرات والدول الآسيوية والاميركية المستقلة (وشبه المستقلة) . ومن المعروف ان الرأسمال المالي العائد لـ ٤ ــ ٥ من كبريات الدول الرأسمالية هو

* Stat. Jahrbuch für das Deutsch Reich, 1915; Archiv für Eisen-bahnwesen, 1892 (مجلة الاحصاء السنوية للدولة الالمانية ، سنة ١٩١٥ ؛ سجلات السكك الحديدية ، ١٨٩٢ . الناشر) ؛ وقد اضطررنا للاكتفاء بارقام تقريبية عن توزيع خطوط السكك الحديدية بين مستعمرات مختلف الدول في سنة ١٨٩٠ .

صاحب القول الفصل في هذه الاقطار. فهذه المئتا الف كيلومتر من خطوط السكك الحديدية الجديدة في المستعمرات وغيرها من بلدان آسيا واميركا تعني اكثر من ٤٠ مليار مارك من الرساميل الموظفة حديثا بشروط ملائمة للغاية مع ضمانات خاصة للعائدات وطلبات تؤمن الارباح لمعامل صهر الفولاذ وغير ذلك وهلم جراً .

تتطور الرأسمالية باكبر سرعة في المستعمرات وفي بلدان ما وراء المحيطات. وتظهر بينها دول امبريالية جديدة (اليابان) . يتفاقم الصراع بين الدول الامبريالية العالمية . ويزداد مبلغ الجزية التي يتقاضاها الرأسمال المالي من المشاريع الرابحة جداً في المستعمرات وبلدان ما وراء المحيطات . وعند اقتسام هذه « الغنيمة » يقع منها قسم كبير جداً في ايدي بلدان لم تشغل على الدوام المكان الاول في سرعة تطور القوى المنتجة . ففي الدول الكبرى مأخوذة مع مستعمراتها كان طول السكك الحديدية على النحو الآتي :

(الوف الكيلومترات)

	سنة ١٨٩٠	سنة ١٩١٣	
الولايات المتحدة.	٢٦٨	٤١٣	+١٤٥
الامبراطورية البريطانية	١٠٧	٢٠٨	+١٠١
روسيا	٣٢	٧٨	+٤٦
المانيا	٤٣	٦٨	+٢٥
فرنسا	٤١	٦٣	+٢٢
المجموع في ٥ دول	٤٩١	٨٣٠	+٣٣٩

وهكذا نرى ان نحو ٨٠ بالمئة من مجموع طول السكك الحديدية متمركز في ٥ دول كبرى . ولكن تمركز تملك هذه الخطوط ، تمركز الرأسمال المالي ، هو اكبر جداً ؛ ذلك لان اصحاب الملايين الانكليز والفرنسيين مثلا ، يملكون القسم الاكبر من اسهم وسندات السكك الحديدية الاميركية والروسية وغيرها .

وبفضل مستعمراتها زادت انكلترا شبكة سكك«ها » الحديدية ١٠٠ الف كيلومتر ، أي اربعة اضعاف زيادة المانيا . هذا في حين يعرف الجميع ان تطور القوى المنتجة في المانيا خلال هذا الوقت ولا سيما تطور انتاج استخراج الفحم الحجري وصهر الحديد قد سار بسرعة اكبر جداً من سرعته في انكلترا ، ناهيك عن فرنسا وروسيا . ففي سنة ١٨٩٢ انتجت المانيا ٤,٩ ملايين طن من الحديد الزهر مقابل ٦,٨ ملايين في انكلترا ، بينما انتجت في سنة ١٩١٢ — ١٧,٦ مليون طن مقابل ٩,٠ ملايين طن ؛ اي انها تفوقت على انكلترا تفوقاً هائلا ! * نتساءل : هل هنالك ، على صعيد الرأسمالية ، وسيلة أخرى غير الحرب لتسوية عدم التناسب بين تطور القوى المنتجة وتراكم الرأسمال من جهة واقتسام الرأسمال المالي للمستعمرات و«مناطق النفوذ » من الجهة الاخرى ؟

---

* قارن كذلك Edgar Crammond. «The Economic Relations of the British and German Empires» في «Journal of the Royal Statistical Society», 1914, July, pp. 777 ss. (ادغار كريموند . « العلاقات الاقتصادية بين الامبراطوريتين البريطانية والالمانية » في « مجلة جمعية الاحصاء الملكية » ، تموز (يوليو) سنة ١٩١٤ ، ص ٧٧٧ وما يليها . الناشر) .

٨ . طفيلية الرأسمالية وتعفنها

ينبغي علينا ان نتناول الآن ناحية اخرى مهمة جداً من نواحي الامبريالية لا تقدر في معظم الاحيان حق قدرها في اكثر المباحث التي تتناول هذا الموضوع . فمن نواقص الماركسي هيلفيردينغ انه خطا خطوة الى وراء بالمقارنة مع غير الماركسي هوبسون . نحن نعني الطفيلية التي فطرت عليها الامبريالية .

لقد سبق ورأينا أن الاحتكار هو اعمق اساس اقتصادي للامبريالية . وهو احتكار رأسمالي ، اي انه ناشئ عن الرأسمالية وقائم ضمن الظروف العامة للرأسمالية وللانتاج البضاعي والمزاحمة ، ضمن تناقض مع هذه الظروف العامة دائم لا مخرج منه . ومع ذلك ، فهو ، ككل احتكار ، يولد حتماً الميل الى الركود والتعفن . فبمقدار ما تفرض الاحتكارات اسعارها ، ولو لزمن محدود ، تزول لدرجة معينة بواعث التقدم التكنيكي ، وتبعا لذلك كل تقدم آخر ، كل حركة الى امام ؛ ومن ثم تظهر الامكانية الاقتصادية لاعاقة التقدم التكنيكي بصورة مصطنعة . فلنضرب مثلا : في اميركا اخترع المدعو اونيس ماكينة للقناني احدثت ثورة في صنع القناني. فاشترى الكارتيل الالماني لمصانع القناني شهادات اختراع اونيس ووضعها في جواريره معيقاً استعمالها . وبطبيعة الحال لا يستطيع الاحتكار في نظام الرأسمالية ان يزيل المزاحمة من السوق العالمية بصورة نهائية ولبرهة طويلة (ونقول في سياق الحديث ان هذا سبب من اسباب سخافة نظرية ما فوق الامبريالية) . ومن الواضح ان امكانية تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة الارباح عن طريق ادخال التحسينات التكنيكية تعمل في صالح التغيرات . ولكن ما فطر

عليه الاحتكار من ميل الى الركود والتعفن يواصل عمله بدوره وهو يتغلب خلال وقت معين في بعض فروع الصناعة وفي بعض البلدان .

واحتكار حيازة المستعمرات الواسعة جداً ، الغنية او ذات الموقع الملائم ، يعمل في نفس الاتجاه .

وبعد . ان الامبريالية هي تراكم هائل للرأسمال النقدي في عدد قليل من البلدان يبلغ كما سبق ورأينا ١٠٠ — ١٥٠ مليار فرنك من الاوراق المالية . ومن هنا تنمو بصورة خارقة طبقة او ، بالأصح ، فئة أصحاب المداخيل ، أي الاشخاص الذين يعيشون من « قص الكوبونات» ، الاشخاص المنعزلين تماماً عن كل اشتراك في اي مشروع . اشخاص مهنتهم الفراغ . وتصدير الرأسمال — وهو اساس من اسس الامبريالية الاقتصادية الجوهرية — يشدد لدرجة اكبر عزلة فئة اصحاب المداخيل التامة عن الانتاج ، ويسم بطابع الطفيلية كامل البلاد التي تعيش من استثمار عمل عدد من بلدان ما وراء المحيطات والمستعمرات .

وقد كتب هوبسون : « في سنة ١٨٩٣ بلغ الرأسمال البريطاني الموظف في الخارج نحو ١٥ بالمئة من كامل ثروة المملكة المتحدة»* . ونذكر بأن هذا الرأسمال قد ازداد ، حوالى سنة ١٩١٥ ، ١٥٠ في المئة على وجه التقريب . ويستطرد هوبسون : «ان الامبريالية العدوانية التي تكلف دافعي الضرائب ثمناً فادحاً ولا تعود على الصناعي والتاجر الا بالتافه ... هي مصدر أرباح فاحشة للرأسمالي الذي يبحث عن مكان لتوظيف رأسماله » ... (وقد أعرب عن هذه الفكرة بالانكليزية بكلمة

---

* Hobson ص ص ٥٩ ، ٦٢ .

واحدة : « إنفيستور » – « موظف » ، صاحب دخل) ... « ومجموع الدخل السنوي الذي تقبضه بريطانيا العظمى من كامل تجارتها مع الخارج والمستعمرات – صادرات وواردات – قد بلغ في سنة ١٨٩٩ ، حسب تقدير الاحصائي جيفان ، ١٨ مليون جنيه سترليني (حول ١٧٠ مليون روبل) على اعتبار $\frac{1}{2}$ ٢ بالمئة من تداول مجموعه ٨٠٠ مليون جنيه سترليني » . وهذا المبلغ على ضخامته لا يستطيع تفسير الامبريالية البريطانية العدوانية . ان ما يفسره هو مبلغ يتراوح بين ٩٠ و ١٠٠ مليون جنيه سترليني هو عائد الرأسمال « الموظف » ، ايرادات فئة اصحاب المداخيل .

ان عائدات اصحاب المداخيل هي خمسة اضعاف عائد التجارة الخارجية في اكبر بلد « تجاري » في العالم ! هذا هو كنه الامبريالية والطفيلية الامبريالية .

ومفهوم « الدولة صاحبة الدخل » (Rentnerstaat) او الدولة المرابية يغدو لهذا السبب شائعاً في الادب الاقتصادي عن الامبريالية . لقد انقسم العالم الى حفنة من الدول المرابية والى اكثرية هائلة من الدول المدينة . وقد كتب شولزه-غفيرنيتز : « بين الرأسمال الموظف في الخارج تأتي في المقام الاول المبالغ الموجهة الى البلدان التابعة سياسياً او الحليفة : فانكلترا تمنح القروض لمصر واليابان والصين واميركا الجنوبية . وعند الحاجة يلعب اسطولها الحربي دور الشرطي القضائي . وقوة انكلترا السياسية تقيها من سخط المدينين »* . وفي مؤلفه « الاقتصاد الوطني وطريقة توظيف الرأسمال في الخارج » يرى

---

* Schulze-Gaevernitz. «Br. Imp.» ، ص ٣٢٠ وغيرها .

سارتوريوس فون فالترسهاوزن في هولندا نموذجاً « للدولة صاحبة الدخل » ويقول أن انكلترا وفرنسا تغدوان دولتين من هذا الطراز* . ويقول شيلدر ان خمس دول صناعية هي « بلدان دائنة واضحة المعالم » : انكلترا ، فرنسا ، المانيا ، بلجيكا ، سويسرا . وهو لا يذكر هولندا بينها الا لانها « ضعيفة التطور الصناعي » ** . والولايات المتحدة دولة دائنة حيال اميركا فقط .

وقد كتب شولزه-غفيرنيتز : « تتحول انكلترا شيئاً فشيئاً من دولة صناعية الى دولة دائنة ، ومع أن الانتاج الصناعي والتصدير الصناعي يزدادان من الناحية المطلقة ، يرتفع ، بالنسبة للاقتصاد الوطني كله ، الوزن النسبي للمداخيل التي تتألف من الفوائد وعائدات الاسهم والاصدار والوساطة والمضاربة . وفي رأيي ان هذا الواقع بالذات هو الاساس الاقتصادي للنهوض الامبريالي . فصلة الدائن بالمدين اوثق من صلة البائع بالمشتري » ***. وفيما يخص المانيا كتب صاحب مجلة « البنك » البرلينية لانسبورغ في سنة ١٩١١ في مقال عنوانه : « المانيا دولة صاحبة دخل » ما يلي : « في المانيا لا يحجمون عن السخرية من رغبة الفرنسيين في التحول الى اصحاب دخل . هذا وهم ينسون انه فيما يخص البرجوازية تغدو الحالة في المانيا شيئاً فشيئاً اشبه بالحالة في فرنسا » ****.

---

* Sart. von Waltershausen. «D. Volkswirt. Syst. etc.». B., 1907, Buch IV.

** Schilder ، ص ٣٩٣ .

*** Schulze-Gaevernitz. «Br. Imp.», ص ١٢٢ .

**** «Die Bank», 1911, 1 ، ص ص ١٠ — ١١ .

ان الدولة صاحبة الدخل هي دولة الرأسمالية الطفيلية المتقيحة ، وهذا الظرف يجد انعكاسه ، لا محالة ، على جميع ظروف البلد المعني الاجتماعية والسياسية بوجه عام وعلى الاتجاهين الاساسيين في حركة العمال بوجه خاص . ولكيما نبين ذلك بأجلى شكل ممكن نترك الكلام لهوبسون باعتباره أفضل شاهد « عدل » ، اذ يستحيل اتهامه بالتحيز « للايمان الماركسي الحق » ، ولانه ، من الجهة الاخرى ، انكليزي ، اي انسان مطلع على دقائق الامور في اغنى البلاد بالمستعمرات والرأسمال المالي والخبرة الامبريالية .

لقد وصف هوبسون تحت تأثير انطباعاته الحية من الحرب الانكليزية البويرية صلات الامبريالية بمصالح « الماليين » وتزايد ارباحهم من تقديم العتاد الحربي وغير ذلك بقوله : « ان موجهي هذه السياسة ذات الطابع الطفيلي البين هم الرأسماليون ؛ ولكن البواعث نفسها تفعل فعلها في فئات معينة من العمال . فأهم الفروع الصناعية في العديد من المدن تتوقف على العقود الحكومية . فالامبريالية في مراكز صناعة التعدين وبناء السفن تتوقف لدرجة كبيرة على هذا الواقع » .

وثمة ظرفان كانا يضعفان ، برأي الكاتب ، قوة الامبراطوريات القديمة : ١) « الطفيلية الاقتصادية » و٢) تشكيل الجيوش من الشعوب التابعة . « الاول هو عادة الطفيلية الاقتصادية وبحكمها تستفيد الدولة المسيطرة من مقاطعاتها ومستعمراتها والبلدان التابعة لاثراء طبقتها الحاكمة ولرشوة طبقاتها السفلى لتبقى هادئة » . ونضيف من جهتنا ان هذه الرشوة بأي شكل تحققت ، لا بد لها ، لتغدو أمراً ممكناً من الوجهة الاقتصادية ، من ارباح فاحشة ، احتكارية .

وفيما يخص الظرف الثاني كتب هوبسون : « ومن اغرب امارات

عمى الامبريالية ذلك الاستهتار الذي تظهره بريطانيا العظمى وفرنسا والامم الامبريالية الاخرى في سلوك هذا الطريق . وقد تخطت بريطانيا العظمى الجميع . فالقسم الاكبر من المعارك التي استولينا بها على امبراطوريتنا الهندية قد قامت بها جيوشنا المشكلة من الجنود المحليين ؛ ففي الهند وفي مصر كذلك حديثاً توجد جيوش دائمة كبيرة تحت قيادة البريطانيين . ومعظم الحروب التي خضناها لغزو افريقيا ، عدا افريقيا الجنوبية ، قد قام لنا بها الجنود المحليون » .

ويقدر هوبسون من الناحية الاقتصادية على النحو التالي احتمال اقتسام الصين : « ان قسماً كبيراً من اوروبا الغربية يكتسب آنئذ المظهر والطابع الذي ترتديه الآن اقسام من هذه البلدان : جنوب انكلترا ، الريفييرا ، المناطق الايطالية والسويسرية التي يكثر فيها السياح ويقطنها الاثرياء ، ونعني حفنة ضئيلة من الاريستوقراطيين الاثرياء، الذين يتلقون العائدات والمرتبات من الشرق البعيد ومعهم جماعة اكبر لحد ما من المستخدمين المحترفين والتجار وعدد اكبر من خدم البيوت وعمال وسائط النقل والصناعة المشغولة باتمام المصنوعات شبه الجاهزة . اما الفروع الصناعية الرئيسية فتتلاشى آنئذ وتتدفق كميات كبرى من المواد الغذائية والمصنوعات شبه الجاهزة كجزية من آسيا وافريقيا» . «هذه هي الآفاق التي يفتحها لنا اتحاد اوسع بين الدول الغربية، اتحاد أوروبي بين الدول الكبرى: وهذا الاتحاد ، فضلا عن انه لا يدفع الى الامام قضية الحضارة العالمية ، يمكنه ان يكون بصورة هائلة خطر الطفيلية الغربية : ان يبرز جماعة من الامم الصناعية الراقية تتقاضى طبقاتها العليا جزية ضخمة من آسيا وافريقيا تمكنها من اعالة جماعات كبيرة مروّضة من الخدم الموظفين والمستخدمين غير

المشغولين في انتاج الكميات الكبرى من المواد الزراعية والصناعية ، بل في الخدمة الشخصية ، او تقوم تحت اشراف الاريستوقراطية المالية الجديدة باعمال صناعية ثانوية . وعلى هؤلاء المستعدين لاهمال هذه النظرية » (وينبغي ان يقال : هذا المستقبل) « على اعتبارها غير جديرة بالاكتراث ان يعملوا الفكر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية في مناطق انكلترا الجنوبية الراهنة التي وصلت الى هذا الحال . فليفكروا بالسعة الكبرى التي يمكن ان تبلغها هذه الطريقة في حالة ما اذا اخضعت الصين اقتصادياً لاشراف مثل هذه الفرق المالية « موظفة الرساميل » ولخدمها السياسيين والصناعيين والتجاريين الذين يبتزون الارباح من اكبر مستودع للثروات الكامنة عرفه العالم حتى اليوم ، بقصد استهلاك هذه الارباح في أوروبا . وغني عن القول ان الحالة في منتهى التقيد ، ولعبة القوى العالمية تصعب جداً الاحاطة بها ليغدو من المحتمل هذا التفسير للمستقبل او ذاك في اتجاه واحد . ولكن التأثيرات التي توجه الامبريالية في اوروبا الغربية في الساعة الراهنة تسير في هذا الاتجاه ، واذا لم تصادف مقاومة ، اذا لم توجه وجهة اخرى ، فهي تعمل في اتجاه مثل هذه الخاتمة لهذا السير » * .

ان الكاتب على كل الحق : فاذا لم تصادف قوى الامبريالية مقاومة فهي تصل حتماً الى هذه النتيجة . فمعنى « الولايات المتحدة الاوروبية» في الظرف الامبريالي الراهن قد قدر هنا على الوجه الصحيح. وكل ما كان ينبغي أن يضاف هو انه في داخل حركة العمال كذلك « يعمل » في الاتجاه ذاته بالضبط الانتهازيون الذين حصلوا الآن على

* Hobson ، ص ص ١٠٣، ٢٠٥ ، ١٤٤ ، ٣٣٥ ، ٣٨٦ .

الغلبة موقتاً في معظم البلدان . فالامبريالية التي تعني اقتسام العالم واستثمار البلدان الاخرى لا الصين وحدها والتي تعني الارباح الاحتكارية الفاحشة لحفنة من اغنى البلدان ، تخلق اقتصادياً امكانية رشوة الفئات العليا من البروليتاريا وبذلك تغذي الانتهازية وتكونها وتوطدها . الا أن ما لا ينبغي ان ننساه هو تلك القوى المقاومة للامبريالية بوجه عام وللانتهازية بوجه خاص ، القوى التي لا يراها بطبيعة الحال الاشتراكي-الليبيرالي الي هوبسون .

ان الانتهازي الالماني غيرهارد هيلديبراند الذي طرد في حينه من الحزب لدفاعه عن الامبريالية وغدا بامكانه ان يصبح اليوم زعيماً لما يسمى الحزب « الاشتراكي-الديموقراطي » الالماني يتمم هوبسون بتوفيق اذ يدعو لتشكيل « ولايات متحدة من اوروبا الغربية » (بدون روسيا) بقصد العمل « المشترك » ... ضد الزنوج الافريقيين ، ضد « الحركة الاسلامية الكبرى » وللانفاق على « جيش واسطول قويين » ضد « الائتلاف الياباني الصيني » * الخ ..

ان وصف شولزه-غفيرنيتز « للامبريالية البريطانية » يبين لنا نفس امارات الطفيلية . فدخل انكلترا الوطني قد تضاعف تقريباً من سنة ١٨٦٥ الى ١٨٩٨ ، في حين تضاعف الدخل « من الخارج » خلال المدة نفسها تسعة اضعاف . واذا كانت « مأثرة » الامبريالية هي « تربية الزنجي على العمل » (ولا غنى عن القسر طبعاً ...) ، فان « خطر » الامبريالية يتلخص في أن « اوروبا تلقي على كاهل البشرية الملونة

---

* Gerhard Hildebrand. «Die Erschütterung der Industrieherrschaft und des Industriesozialismus», 1910، ص ٢٢٩ وما يليها (غيرهارد هيلديبراند . « تزعزع سيطرة الصناعة والاشتراكية الصناعية » ، سنة ١٩١٠ . الناشر) .

العمل الجسدي – في البدء في الاقتصاد الزراعي والمناجم ومن ثم العمل الصناعي الاكثر خشونة – مكتفية هي بدور صاحب الدخل ، وربما مهيئة بذلك اقتصادياً ومن ثم سياسياً تحرير العروق الحمراء والسوداء » .

في انكلترا ينتزع من الزراعة قسم متعاظم من الاراضي ويستخدم لرياضة الاثرياء وتسليتهم . ويقال فيما يخص سكوتلنده – المنطقة الاكثر اريستوقراطية للقنص وانواع الرياضات الاخرى – « انها تعيش على ماضيها وعلى المستر كارنيجي » (صاحب المليارات الاميركي) . وتنفق انكلترا سنوياً ١٤ مليون جنيه سترليني (نحو ١٣٠ مليون روبل) فقط على سباق الخيل وصيد الثعالب . ويبلغ عدد اصحاب الدخل في انكلترا نحو مليون . ونسبة المنتجين فيها نقص :

سنة	سكان انكلترا	عدد العمال في الفروع الصناعية الرئيسية	نسبتهم من السكان
	(بالملايين)		
١٨٥١	١٧,٩	٤,١	٢٣ بالمئة
١٩٠١	٣٢,٥	٤,٩	١٥ بالمئة

ان البرجوازي باحث « الامبريالية البريطانية في اوائل القرن العشرين » يضطر على الدوام ، عندما يتكلم عن الطبقة العاملة الانكليزية ، الى اقامة فرق بين « الفئة العليا » من العمال و« الفئة السفلى البروليتارية الصرف » . ومن الفئة العليا يتكون جمهور اعضاء الجمعيات التعاونية والنقابات والجمعيات الرياضية والفرق الدينية العديدة . وقد

جعل حق الاقتراع حسب مستواها . وهو ، في انكلترا ، « ما يزال مقيداً لدرجة تكفي لتبعد عنه الفئة السفلى البروليتارية الصرف » !! ولاظهار حالة الطبقة العاملة الانكليزية بالمظهر الافضل لا يتكلمون في المعتاد الا عن هذه الفئة العليا التي تكون اقلية البروليتاريا ، مثلا : « مسألة البطالة هي في الدرجة الاولى مسألة تمس لندن والفئة البروليتارية السفلى التي لا يقيم لها الساسة كبير وزن ... » *. وكان ينبغي ان يقال : التي لا يقيم لها الساسة البرجوازيون المبتذلون والانتهازيون « الاشتراكيون» كبير وزن .

ومن خواص الامبريالية المرتبطة بجملة الظواهر التي نصفها انخفاض الهجرة من البلدان الامبريالية وازدياد الهجرة (انتقال العمال ونزوحهم) الى هذه البلدان من بلدان اكثر تأخراً والاجور فيها احط . فالهجرة من انكلترا ، كما اشار هوبسون ، تتناقص من سنة ١٨٨٤ : فقد بلغت في هذه السنة ٢٤٢ الفاً و١٦٩ الفاً في سنة ١٩٠٠ . والهجرة من المانيا قد بلغت حدها الاقصى في سنوات ١٨٨١ — ١٨٩٠ : ١٤٥٣٠٠٠ ، وهبطت في العقدين التاليين الى ٥٤٤ الفاً والى ٣٤١ الفاً . وبالمقابل ازداد عدد العمال النازحين الى المانيا من النمسا وايطاليا وروسيا وغيرها . فبموجب احصاء سنة ١٩٠٧ كان في المانيا ١٣٤٢٢٩٤ اجنبياً منهم ٤٤٠٨٠٠ من العمال الصناعيين و٢٥٧٣٢٩ من العمال الزراعيين ** . وعمال صناعة المناجم في فرنسا هم « في قسم كبير منهم » اجانب : بولونيون ، ايطاليون ،

* Schulze-Gaevernitz. «Br. Imp.», 301

** Statistik des Deutschen Reichs, Bd. 211 (احصاءات الدولة الالمانية ، مجلد ٢١١ . الناشر) .

اسبانيون * . وفي الولايات المتحدة يشتغل المهاجرون من اوروبا الشرقية والجنوبية في الاعمال التي تدفع مقابلها احط الاجور ، بينما يؤلف العمال الاميركان اعلى نسبة من المناظرين ومن العمال الذين يقومون بالاعمال التي تدفع مقابلها اعلى الاجور** . تنزع الامبريالية الى ان تبرز بين العمال ايضاً فئات مميزة والى فصلها عن الجماهير البروليتارية الغفيرة .

وينبغي ان نشير الى ان نزوع الامبريالية الى تقسيم العمال والى تقوية الانتهازية بينهم والى افساد حركة العمال موقتاً قد ظهر في انكلترا قبل اواخر القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين بزمن طويل . ذلك لان سمتين اساسيتين من السمات المميزة للامبريالية قد بدتا في انكلترا منذ منتصف القرن التاسع عشر : المستعمرات الشاسعة والوضع الاحتكاري في السوق العالمية . وقد تتبع ماركس وانجلس بصورة دائمة خلال عدة عشرات من السنين هذه الصلة التي تربط الانتهازية في حركة العمال بالخصائص الامبريالية في الرأسمالية الانكليزية . وقد كتب انجلس الى ماركس في ٧ تشرين الاول – اكتوبر – سنة ١٨٥٨ : «في الواقع تتبرجز البروليتاريا الانكليزية اكثرفاكثر، ويبدو ان هذه الامة الاكثر برجوازية بين الامم تريد ان تكون لديها في نهاية الامر الى جانب البرجوازية ، اريستوقراطية برجوازية وبروليتاريا برجوازية . وبديهي ان هذا ، بمعنى معين ، امر منطقي من امة تستثمر العالم

* Henger. «Die Kapitalsanlage der Franzosen». St., 1913 (هينغر . « توظيف الرساميل الفرنسية » . شتوتغارت ، سنة ١٩١٣ . الناشر) .

** Hourwich. «Immigration and Labour». N. Y., 1913. (هورفيتش . « الهجرة والعمل » . نيويورك ، سنة ١٩١٣ . الناشر) .

كله » . وبعد نحو ربع قرن ، في رسالة مؤرخة في ١١ من آب — اغسطس — سنة ١٨٨١ ، يتكلم انجلس عن « شر التريديونيونات الانكليزية التي تستسلم لقيادة اناس اشترتهم البرجوازية او انها تدفع لهم على الاقل » . وقد كتب انجلس في رسالة الى كاوتسكي مؤرخة في ١٢ من ايلول — سبتمبر — سنة ١٨٨٢ : « تسألني عن رأي العمال الانكليز بسياسة حيازة المستعمرات ؟ لا يختلف عن رأيهم بالسياسة بوجه عام . هنا لا وجود لحزب عمال ، كل ما يوجد هنا هما حزب المحافظين وحزب الراديكاليين-الليبيراليين ، اما العمال فيتمتعون معهم مطمئنين بوضع انكلترا الاحتكاري ازاء المستعمرات وبوضعها الاحتكاري في السوق العالمية » * . (وقد لخص انجلس الفكرة نفسها في مقدمة الطبعة الثانية من كتاب « حالة الطبقة العاملة في انكلترا » سنة ١٨٩٢) .

وقد اشير هنا بوضوح الى الاسباب والنتائج . الاسباب : ١) استثمار هذه البلاد للعالم كله ؛ ٢) وضعها الاحتكاري في السوق العالمية ؛ ٣) وضعها الاحتكاري ازاء المستعمرات . النتائج : ١) تبرجز قسم من البروليتاريا الانكليزية ؛ ٢) ويستسلم قسم منها لقيادة اناس اشترتهم البرجوازية او انها تدفع لهم على الاقل . لقد انجزت الامبريالية في اوائل القرن العشرين تقسيم العالم بين حفنة من الدول يستثمر كل منها الآن (بمعنى ابتزاز فاحش الارباح) قسماً من

---

* Briefwechsel von Marx und Engels, Bd. II, S. 290; IV, 433 (رسائل ماركس وانجلس، مجلد ٢ ، ص ٢٩٠ . الناشر). K. Kautsky. «Sozialismus und Kolonialpolitik». Brl., 1907، ص ٧٩ (كارل كاوتسكي. «الاشتراكية والسياسة ازاء المستعمرات » . برلين ، سنة ١٩٠٧ . الناشر) . وقد وضع كاوتسكي هذا الكراس في ذلك العهد البعيد ، قبل ان يرتد عن الماركسية .

« العالم كله » لا يكاد يقل عن القسم الذي كانت تستثمره انكلترا في سنة ١٨٥٨ ، ويشغل كل منها وضعاً احتكارياً في السوق العالمية بفضل التروستات والكارتيلات والرأسمال المالي والعلاقات بين الدائن والمدين ، ويتمتع كل منها لحد ما بوضع احتكاري ازاء المستعمرات (لقد رأينا فيما تقدم ان ٦٥ مليون كيلومتر مربع من ٧٥ مليوناً تؤلف مساحة جميع المستعمرات في العالم ، أي ٨٦ بالمئة ، مركزة في أيدي ست دول وان ٦١ مليوناً ، اي ٨١ بالمئة مركزة في ايدي ثلاث دول) .

والصفة المميزة للوضع الراهن هي وجود ظروف اقتصادية وسياسية تجعل الانتهازية ، لا محالة ، أبعد لدرجة اكبر عن ملاءمة ما لحركة العمال من مصالح عامة وحيوية : فقد نمت الامبريالية من جنين الى نظام سائد ؛ وشغلت الاحتكارات الرأسمالية المكان الاول في الاقتصاد الوطني والسياسة ، وتم حتى النهاية اقتسام العالم ؛ ومن الجهة الاخرى نرى ، بدلا من اشغال انكلترا دون منازع لوضع احتكاري ، صراعاً بين عدد ضئيل من الدول الامبريالية من اجل الاشتراك في الاحتكار ، صراعاً يميز كامل مرحلة بداية القرن العشرين . لا يمكن الآن ان تكون للانتهازية الغلبة التامة خلال عقود عديدة من السنين ضمن حركة العمال في بلد من البلدان ، كما تغلبت الانتهازية في انكلترا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولكنها في عدد من البلدان قد نضجت بصورة تامة وعاشت ايامها وتعفنت اذ اندمجت بصورة كاملة بوصفها الاشتراكية-الشوفينية * بالسياسة البرجوازية .

* الاشتراكية-الشوفينية الروسية – السادة بوتريسوف وتشخينكيلي وماسلوف ومن لف لفهم ، ان بشكلها المكشوف او بشكلها المستور (السادة تشخيدزه ، سكوبيليف ، آكسيلرود ، مارتوف ومن على شاكلتهم) – قد نشأت كذلك عن نوع روسي من الانتهازية ، نعني تيار التصفية .

٩ . انتقاد الامبريالية

نفهم انتقاد الامبريالية بمعنى الكلمة الواسع ، بمعنى الموقف الذي تقفه من سياسة الامبريالية مختلف طبقات المجتمع تبعاً لعقليتها العامة .

ان المقادير الهائلة من الرأسمال المالي المتمركز في عدد ضئيل من الايدي والذي ينشئ شبكة كثيفة في منتهى السعة من العلاقات والصلات لا تخضع له فقط جمهور المتوسطين والصغار من الرأسماليين واصحاب الاعمال ، بل كذلك الصغار جداً ، هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى النضال العنيف ضد فرق الماليين من الامم والدول الاخرى من اجل اقتسام العالم ومن اجل السيطرة على البلدان الاخرى — كل ذلك يسبب انتقال جميع الطبقات المالكة افواجاً الى جانب الامبريالية . الكلف « العام » بمستقبل الامبريالية والدفاع عنها بجنون وطليها بما امكن من المساحيق هي الصفة المميزة للزمن . وتتغلغل العقلية الامبريالية كذلك في طبقة العمال ، اذ ليس هناك شد صيني يفصلها عن الطبقات الاخرى . فاذا كان زعماء الحزب الحالي المسمى « الاشتراكي-الديموقراطي » الالماني قد نالوا بحق لقب « الاشتراكيين-الامبرياليين » ، اي اشتراكيين قولا وامبرياليين عملا ، فقد اشار هوبسون منذ سنة ١٩٠٢ الى وجود « الامبرياليين الفابيانيين » في انكلترا المنتسبين الى « الجمعية الفابيانية » الانتهازية .

وفي المعتاد يدافع العلماء والصحفيون البرجوازيون عن الامبريالية بشكل مستور لحد ما ، طامسين سيطرتها التامة وجذورها العميقة وباذلين الجهد ليبرزوا في المكان الاول التفاصيل الجزئية والثانوية وساعين وراء تحويل الانظار عن الامر الجوهري بتوافه من مشاريع

« اصلاحات » من نوع وضع التروستات او البنوك تحت رقابة البوليس وما شاكل ذلك . أما الامبرياليون المكشوفون الوقحون الذين يجدون في انفسهم الجرأة على الاعتراف بسخافة الفكرة القائلة بادخال اصلاحات على خواص الامبريالية الاساسية فهم أقل عددا .

نضرب مثلا . في نشرة « سجلات الاقتصاد العالمي » يسعى الامبرياليون الالمان الى تتبع سير الحركات الوطنية التحررية في المستعمرات ، غير الالمانية بوجه خاص ، بطبيعة الحال . فهم يرون الفورات والاحتجاجات في الهند والحركة في الناتال (جنوب افريقيا) وفي الهند الهولندية الخ .. وقد تناول احدهم في مقاله نشرة انكليزية تضمنت محضر مؤتمر الامم والعروق المستعبدة الذي عقده من ٢٨ — ٣٠ من حزيران — يونيو — سنة ١٩١٠ ممثلو مختلف شعوب آسيا وافريقيا واوروبا الواقعة تحت السيطرة الاجنبية وكتب معلقاً على الخطابات التي القيت في هذا المؤتمر : « يقال لنا انه ينبغي النضال ضد الامبريالية ؛ انه ينبغي على الدول المسيطرة ان تعترف بحق الشعوب التابعة في الاستقلال ؛ انه ينبغي ان تشرف محكمة دولية على تنفيذ المعاهدات المعقودة بين الدول الكبرى والشعوب الضعيفة . والمؤتمر لا يتخطى هذه التمنيات البريئة قيد أنملة . ونحن لا نلاحظ اي اثر ينم عن فهم حقيقة أن الامبريالية على صلة لا تنفصم بالرأسمالية في شكلها الراهن وان النضال المباشر ضد الامبريالية هو ، بسبب ذلك (!!) ، أمر لا رجاء منه ، الا اذا كان القصد الاكتفاء باحتجاجات على اعمال متطرفة معينة مقرفة جدا » * . ولما كان تقويم اسس

---

* Weltwirtschaftliches Archiv, Bd. II ، ص ١٩٣ (سجلات الاقتصاد العالمي ، مجلد ٢ . الناشر) .

الامبريالية بالطريقة الاصلاحية عبارة عن خداع ، عن « امنية بريئة » ، ولما كان البرجوازيون ممثلو الامم المظلومة لا يخطون « قيد انملة » الى الامام ، فان البرجوازي ممثل الامة الظالمة يخطو « قيد أنملة » الى الوراء ، في اتجاه تملق الامبريالية تملقاً مستوراً بأردية « علمية » . انه من « المنطق » كذلك ، والحق يقال !

ان المسائل الاساسية في انتقاد الامبريالية هي مسائل ما اذا كان في الامكان تغيير أسس الامبريالية بالطرق الاصلاحية ، ما اذا كان ينبغي السير الى الامام في اتجاه زيادة حدة التناقضات التي تنشأ عنها وتعميقها ، ام الى الوراء ، في اتجاه ثلم حدتها . ولما كانت خواص الامبريالية السياسية هي الرجعية على طول الخط واشتداد الظلم القومي بسبب استبداد الطغمة المالية وازاحة المزاحمة الحرة ، فان الامبريالية ، في جميع البلدان الامبريالية على وجه التقريب ، قد وجدت نفسها منذ بداية القرن العشرين حيال معارضة ديموقراطية برجوازية صغيرة . اما انفصال كاوتسكي عن الماركسية مع تيار الكاوتسكية الاممي الواسع فيتلخص بالضبط في كون كاوتسكي ، ليس فقط لم يحاول ولم يستطع الصمود امام هذه المعارضة الاصلاحية البرجوازية الصغيرة ، الرجعية من حيث أساسها الاقتصادي ، بل ، بالعكس ، اندمج بها عملياً .

في الولايات المتحدة اثارت الحرب الامبريالية ضد اسبانيا في سنة ١٨٩٨ معارضة «مناهضي الامبريالية» من بقايا العترة الديموقراطية البرجوازية الذين نعتوا هذه الحرب بـ« الاجرامية » واعتبروا الحاق أراضي الغير مخالفة للدستور واستنكروا « خداع الشوفينيين » لزعيم سكان الفيليبين آغوينالدو (اذ وعدوه بحرية بلاده ثم انزلوا الجيوش

الاميركية والحقوا الفيليبين) واستشهدوا بعبارة لينكولن : «عندما يحكم ايبض نفسه فهنالك حكم ذاتي ؛ وعندما يحكم نفسه ويحكم الآخرين في الوقت نفسه فليس ذلك بالحكم الذاتي ، انه الاستبداد » * .
ولكن هذا الانتقاد برمته يظل « امنية بريئة » ما دام يخشى الاعتراف بصلة الامبريالية الوثقى بالتروستات وعلى ذلك باسس الرأسمالية ، ما دام يخشى الاتحاد مع القوى التي تنشأ عن الرأسمالية الضخمة وتطورها .

ولا يختلف كذلك الموقف الاساسي الذي يقفه هوبسون في انتقاده للامبريالية. ان هوبسون قد سبق كاوتسكي اذ وقف ضد « حتمية الامبريالية » وقال بضرورة « رفع القدرة الاستهلاكية » لدى السكان (في ظل الرأسمالية !) . كذلك يأخذ بوجهة النظر البرجوازية الصغيرة في انتقاد الامبريالية وجبروت البنوك والطغمة المالية وهلم جراً الكتاب الذين استشهدنا باقوالهم مراراً وتكراراً : آغاد ، لانسبورغ ، ايشفيغه ، ومن الكتاب الفرنسيين فكتور بيرار ، واضع الكتاب السطحي المعنون « انكلترا والامبريالية » والصادر في سنة ١٩٠٠ . وهؤلاء جميعاً ، دون ان يدعوا الماركسية قط ، يعارضون الامبريالية بالمزاحمة الحرة والديموقراطية ويستنكرون مشروع سكة حديد بغداد الذي يؤدي الى النزاعات والحرب ويعلنون « امنيات بريئة » بشأن السلام وما شاكل ذلك — وفيهم كذلك احصائي الاصدارات الدولية أ. نيمارك الذي حسب مئات المليارات من الفرنكات التي تؤلف القيم « الدولية » وصاح في سنة ١٩١٢ هاتفاً : « أيسعنا ان نتصور بأن في الامكان تعكير

---

* J. Patouillet. «L'impérialisme américain». Dijon, 1904 ، ص ٢٧٢ (ج . باتوييه . « الامبريالية الاميركية » . ديجون . الناشر) .

السلام ؟ .. بأن في الامكان حيال هذه الارقام الهائلة المجازفة باثارة الحرب ؟ » *

ان هذه السذاجة من جانب الاقتصاديين البرجوازيين لا تدهش ؛ ومن مصلحتهم ، عدا ذلك ، التظاهر ، بالسذاجة لهذا الحد والكلام « بلهجة الجد » عن السلام في ظل الامبريالية . ولكن ماذا تبقى من الماركسية عند كاوتسكي عندما اخذ في سنوات ١٩١٤ ، ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، بوجهة نظر الاصلاحيين البرجوازيين نفسها وأكد ان « الجميع متفقون » (الامبرياليين وادعياء الاشتراكية ودعاة التهدئة الاجتماعية) بشأن السلام ؟ فبدلا من تحليل الامبريالية والكشف عن عميق تناقضاتها ، لا نرى الا « الامنية البريئة » الاصلاحية في تحاشي هذه التناقضات وتجنبها .

وهاكم نموذجاً من نقد كاوتسكي للامبريالية من الناحية الاقتصادية . انه يتناول احصاءات عن صادرات انكلترا الى مصر ومستورداتها منها في سنتي ١٨٧٢ و١٩١٢ ؛ ويبدو ان نمو هذه الصادرات والواردات هو اضعف من نمو صادرات وواردات انكلترا بوجه عام . ويخلص كاوتسكي الى هذه النتيجة : « ليس لدينا من داع يحملنا على الظن ان التجارة مع مصر بدون احتلالها عسكرياً تنمو بصورة ابطأ تحت تأثير العوامل الاقتصادية وحدها » . « ان رغبات

---

* Bulletin de l'Institut international de statistique.T. XIX, livr. II, p. 225 (نشرة معهد الاحصاء العالمي ، مجلد ١٩ ، جزء ٢ ، ص ٢٢٥ . الناشر) .

الرأسمال في التوسع » « يمكن بلوغها بافضل شكل عن طريق الديموقراطية السلمية ، لا عن طرق القسر الامبريالية » * .

ان تعليلات كاوتسكي هذه التي يرددها بشتى النغمات حامل اسلحته الروسي (والمستّر الروسي للاشتراكيين-الشوفينيين) السيد سبيكتاتور هي الاساس الذي يقوم عليه النقد الكاوتسكي للامبريالية ، ولذا ينبغي أن نتناولها بتفصيل . ولنبدأ بفقرة من هيلفيردينغ الذي اعلن كاوتسكي مراراً وتكراراً ، بما في ذلك في نيسان — ابريل — سنة ١٩١٥ ، ان استنتاجاته « قبلت بالاجماع من جانب جميع النظريين الاشتراكيين » .

كتب هيلفيردينغ : « ليس من شأن البروليتاريا ان تعارض السياسة الرأسمالية الاكثر تقدمية بسياسة انصرم عهدها هي سياسة عهد التجارة الحرة وموقف العداء من الدولة . ان جواب البروليتاريا على السياسة الاقتصادية التي يمارسها الرأسمال المالي ، على الامبريالية ، لا يمكن أن يكون التجارة الحرة، بل الاشتراكية وحدها . والمثل الاعلى الذى يمكنه الآن ان يكون هدفاً للسياسة البروليتارية ليس بعث المزاحمة الحرة — وقد غدا الآن مثلا اعلى رجعياً — بل فقط القضاء التام على المزاحمة عن طريق ازالة الرأسمالية » ** .

لقد انفصل كاوتسكي عن الماركسية بدفاعه في عصر الرأسمال المالي عن « مثل اعلى رجعي » ، عن « الديموقراطية السلمية » ، وعن

---

* Kautsky. «Nationalstaat, imperialistischer Staat und Staatenbund» ، Nürnberg, 1915 ص ص ٧٠ و٧٢ (كاوتسكي . « الدولة الوطنية ، والدولة الامبريالية وحلف الدول » . نورنبرغ . الناشر).

** « الرأسمال المالي » ، ص ٥٦٧ .

« تأثير العوامل الاقتصادية وحدها » ، ــ لان هذا المثل الاعلى الذي يجر موضوعياً الى الوراء من الرأسمالية الاحتكارية ، الى الرأسمالية غير الاحتكارية ، هو خدعة اصلاحية .

ان التجارة مع مصر (او مع اية مستعمرة او شبه مستعمرة اخرى) « يمكنها أن تنمو » بصورة اسرع بدون احتلال عسكري ، بدون امبريالية ، بدون رأسمال مالي . ما معنى ذلك ؟ أيعني ذلك ان الرأسمالية كانت تنمو بسرعة أكبر اذا لم تقيد المزاحمة الحرة لا بالاحتكارات بوجه عام ، ولا بـ« صلات » او ظلم الرأسمال المالي (اي الاحتكارات مرة أخرى) ولا باحتكار بعض البلدان لحيازة المستعمرات ؟

لا يمكن ان يكون لتعليلات كاوتسكي معنى آخر ، وهذا « المعنى » هو لغو . فلنقل ، نعم ، فلنقل ان المزاحمة الحرة بدون اي احتكار مهما كان نوعه ، يمكنها ان تنمي الرأسمالية والتجارة بصورة اسرع . ولكن كلما سار نمو التجارة والرأسمالية بصورة أسرع ، كلما اشتد تمركز الانتاج والرأسمال ، التمركز الذي يولد الاحتكار . أما الاحتكارات فقد ولدت بالضبط من المزاحمة الحرة ! وحتى اذا كانت الاحتكارات قد اخذت الآن تؤخر النمو ، فذلك ليس على كل حال بحجة في صالح المزاحمة الحرة التي غدت امراً مستحيلا بعد أن هي ولدت الاحتكارات .

وكيفما قلّب المرء تعليلات كاوتسكي لا يجد فيها شيئاً آخر سوى الرجعية والاصلاحية البرجوازية .

واذا اصلحنا هذا التعليل وقلنا ما يقوله سبيكتاتور : ان نمو تجارة المستعمرات الانكليزية مع انكلترا ابطأ منه الآن مع البلدان الاخرى ، فذلك ايضاً لا ينقذ كاوتسكي . لأن من يتغلب على

انكلترا هو ايضاً الاحتكار ، هو ايضاً الامبريالية ، وان يكن من جانب بلدان أخرى (اميركا ، المانيا) . ومن المعروف ان الكارتيلات قد افضت الى رسوم جمركية وقائية من طراز آخر فريد في بابه ، تقي بالضبط (وقد أشار الى ذلك انجلس نفسه في المجلد الثالث من « الرأسمال ») تلك المنتوجات التي يمكن تصديرها . ومن المعروف ايضاً ان الطريقة التي تتميز بها الكارتيلات والرأسمال المالي هي « التصدير بأسعار لا تزاحم » ، « اغراق الاسواق » كما يقول الانكليز : يبيع الكارتيل منتوجاته في داخل البلاد بأسعار احتكارية مرتفعة ، ويصرفها في الخارج بسعر بخس ، بقصد سحق المزاحم وبقصد توسيع انتاجه للحد الاقصى والخ .. فاذا كانت المانيا تنمي تجارتها مع المستعمرات الانكليزية اسرع من انكلترا ، فان ذلك لا يبرهن الا على أن الامبريالية الالمانية احدث عهداً وأشد قوة واحسن تنظيماً ، على انه اعلى من الانكليزية ؛ ولكنه لا يبرهن ابداً على « تفوق » التجارة الحرة ، لاننا لسنا ازاء صراع بين المزاحمة الحرة والحماية ، بين المزاحمة الحرة والتبعية الاستعمارية ، بل ازاء صراع بين امبريالية واخرى ، احتكار وآخر ، رأسمال مالي وآخر . ان تفوق الامبريالية الالمانية على الانكليزية أقوى من جدار حدود المستعمرات او من الرسوم الجمركية الوقائية : ان يستنتج المرء من ذلك « حجة » لصالح التجارة الحرة و« الديموقراطية السلمية » فذلك ابتذال ونسيان لسمات وخصائص الامبريالية الاساسية والاستعاضة عن الماركسية بالاصلاحية البرجوازية الصغيرة .

ويسترعي الانتباه واقع أن الاقتصادي البرجوازي لانسبورغ نفسه الذي ينتقد الامبريالية من وجهة نظر برجوازي صغير ، شأن

كاوتسكي ، قد أخذ مع ذلك بدراسة ارقام الاحصاءات التجارية بصورة أقرب الى العلم . فهو لم يقتصر على بلد ما اختاره اعتباطا ، وعلى مستعمرة بوجه الدقة للمقارنة مع البلدان الاخرى ، ولكنه قارن صادرات بلاد امبريالية الى ١) بلدان تابعة لها مالياً ، تستدين منها النقود و٢) البلدان المستقلة مالياً . وكانت النتيجة ما يلي :

صادرات المانيا (بملايين الماركات)

		سنة ١٨٨٩	سنة ١٩٠٨	الزيادة بالنسبة المئوية
الى البلدان التابعة ماليا لالمانيا	رومانيا	٤٨,٢	٧٠,٨	+ ٤٧ بالمئة
	البرتغال	١٩,٠	٣٢,٨	+ ٧٣ بالمئة
	الارجنتين	٦٠,٧	١٤٧,٠	+ ١٤٣ بالمئة
	البرازيل	٤٨,٧	٨٤,٥	+ ٧٣ بالمئة
	شيلي	٢٨,٣	٥٢,٤	+ ٨٥ بالمئة
	تركيا	٢٩,٩	٦٤,٠	+ ١١٤ بالمئة
	المجموع	٢٣٤,٨	٤٥١,٥	+ ٩٢ بالمئة
الى البلدان المستقلة ماليا عن المانيا	بريطانيا العظمى . .	٦٥١,٨	٩٩٧,٤	+ ٥٣ بالمئة
	فرنسا	٢١٠,٢	٤٣٧,٩	+ ١٠٨ بالمئة
	بلجيكا	١٣٧,٢	٣٢٢,٨	+ ١٣٥ بالمئة
	سويسرا	١٧٧,٤	٤٠١,١	+ ١٢٧ بالمئة
	اوستراليا	٢١,٢	٦٤,٥	+ ٢٠٥ بالمئة
	الهند الهولندية . . .	٨,٨	٤٠,٧	+ ٣٦٣ بالمئة
	المجموع	١٢٠٦,٦	٢٢٦٤,٤	+ ٨٧ بالمئة

لم يحص لانسبورغ الحاصل ولذا غاب عنه بشكل يدعو للاستغراب ان هذه الارقام اذا كانت تبرهن على شيء فانما ضده

وحسب ، ذلك لان التصدير الى البلدان التابعة مالياً قد نما على كل حال بصورة اسرع منه الى البلدان مالياً ، وان كانت هذه الزيادة طفيفة (وقد اشرنا الى كلمة « اذا » لأن احصاءات لانسبورغ ليست وافية ابداً) .

وقد كتب لانسبورغ متتبعاً صلة التصدير بالقروض وقال :

« في سنة ١٨٩٠ — ٩١ عقد القرض الروماني بوساطة البنوك الالمانية التي كانت قد قدمت في السنوات السابقة سلفاً على حساب هذا القرض . وقد استخدم القرض بالدرجة الاولى لشراء لوازم السكك الحديدية التي أستوردت من ألمانيا . وفي سنة ١٨٩١ بلغت صادرات المانيا الى رومانيا ٥٥ مليون مارك . وفي السنة التي تلت هبطت هذه الصادرات الى ٣٩,٤ مليوناً واستمرت في الهبوط بالتدريج الى ٢٥,٤ مليوناً في سنة ١٩٠٠ ، ولم تبلغ الصادرات مستوى سنة ١٨٩١ الا في السنوات الاخيرة وبفضل قرضين جديدين .

وبنتيجة قروض سنة ١٨٨٨ — ١٨٨٩ ارتفعت صادرات المانيا الى البرتغال حتى ٢١,١ مليوناً (في سنة ١٨٩٠) ، ومن ثم هبطت في السنتين التاليتين الى ١٦,٢ مليوناً و٧,٤ ملايين ، ولم تبلغ مستواها السابق الا في سنة ١٩٠٣ .

وارقام التجارة الالمانية-الارجنتينية اوضح دلالة . فبنتيجة قروض سنتي ١٨٨٨ و١٨٩٠ بلغت صادرات المانيا الى الارجنتين في سنة ١٨٨٩ — ٦٠,٧ مليونا . وبعد مضي سنتين لم تؤلف هذه الصادرات الا ١٨,٦ مليوناً ، اي اقل من ثلث الرقم السابق . ولم تبلغ مستوى سنة ١٨٨٩ وتتجاوزه الا في سنة ١٩٠١ ، الامر الذي اقترن بقروض جديدة للدولة وللبلديات وبسلف نقدية لبناء مصانع الكهرباء واعتمادات أخرى .

وبنتيجة قرض سنة ١٨٨٩ ارتفعت الصادرات الى شيلي حتى ٤٥,٢ مليوناً (في سنة ١٨٩٢) ثم هبطت بعد سنة الى ٢٢,٥ مليوناً. وبعد قرض جديد عقد بوساطة البنوك الالمانية في سنة ١٩٠٦ ارتفعت الصادرات الى ٨٤,٧ مليوناً (في سنة ١٩٠٧)، لتهبط بعد ذلك الى ٥٢,٤ مليوناً في سنة ١٩٠٨» * .

يخلص لانسبورغ من هذه الوقائع الى عظة اخلاقية برجوازية صغيرة مسلية : ما أقل ثبات واستقرار التصدير المقترن بالقروض ؛ ما أسوأ تصدير الرساميل الى الخارج بدلا من تنمية الصناعة الوطنية بصورة «طبيعية» «منسجمة» ؛ ما «أكثر ما تكلف» كروب هذه البقاشيش العديدة التي يدفعها بالملايين لمناسبات القروض الاجنبية وهلم جراً. بيد ان الوقائع تقول بوضوح : ان ارتفاع الصادرات مرتبط بالضبط بالاعيب الرأسمال المالي الذي لا يعبأ عند صفقاته بالاخلاق البرجوازية ويسلخ جلد الثور مرتين : اولا ، ربح القرض ؛ وثانياً ، ربح القرض نفسه عندما يستخدم لشراء منتوجات كروب او لوازم السكك الحديدية من سينديكا الفولاذ ، الخ ..

نكرر . نحن لا نعتقد البتة ان احصاءات لانسبورغ هي عين الكمال ، ولكننا كنا ملزمين بايرادها لانها اقرب الى العلم من احصاءات كاوتسكي وسبيكتاتور ؛ ذلك لان لانسبورغ يرسم الطريقة الصحيحة لتناول الموضوع . فلكي يبحث المرء دور الرأسمال المالي في أمر التصدير وهلم جراً ينبغي عليه أن يحسن رؤية صلة التصدير بوجه خاص وفقط بألاعيب الماليين ، بوجه خاص وفقط بتصريف

---

* «Die Bank», 1909, 2 ، ص ٨١٩ وما يليها .

منتوجات الكارتيلات والخ .. اما مجرد مقارنة المستعمرات بوجه عام بغير المستعمرات ، امبريالية بامبريالية أخرى ، شبه مستعمرة او مستعمرة (مصر) بجميع البلدان الاخرى فذلك يعني بالضبط تجنب كنه القضية وطمسه .

ما من جامع يجمع بالماركسية النقد النظري الذي يوجهه كاوتسكي للامبريالية ، وهذا النقد لا يصلح الا كتوطئة للتبشير بالسلام والوحدة مع الانتهازيين والاشتراكيين-الشوفينيين ، لان هذا النقد يتحاشى ويطمس بالضبط تناقضات الامبريالية الاساسية والاكثر عمقاً : التناقض بين الاحتكارات والمزاحمة الحرة القائمة الى جانبها ، بين « عمليات » الرأسمال المالي الهائلة (وارباحه الهائلة) والتجارة « الشريفة » في السوق الحرة ، بين الكارتيلات والتروستات من جانب والصناعة غير المنضمة للكارتيلات من الجانب الآخر ، الخ ..

وبمثل هذا الطابع الرجعي بالضبط تتسم كذلك نظرية « الامبريالية العليا » الذائعة الصيت التي لفقها كاوتسكي . قارنوا بين تعليلاته حول هذا الموضوع في ١٩١٥ وتعليلات هوبسون في سنة ١٩٠٢ :

كاوتسكي : «... هل يمكن ان تزاح السياسة الامبريالية الراهنة بسياسة جديدة ، سياسة الامبريالية العليا (اوما فوق الامبريالية ، الأولترا-امبريالية ultraimperialisme) التي تحل محل الصراع بين الرساميل المالية الوطنية استثمار العالم كله بصورة مشتركة من قبل رأسمال مالي عالمي موحد ؟ أن مثل هذه المرحلة الجديدة في الرأسمالية أمر معقول على

كل حال . وهل يمكن تحقيقها ؟ لا توجد بعد الممهدات الكافية لحل هذه المسألة » * .

هوبسون : « ان المسيحية التي استقرت في عدد قليل من الامبراطوريات الاتحادية الكبرى التي توجد في حوزة كل منها جملة من المستعمرات غير المتمدنة والبلدان التابعة هي في نظر الكثيرين تطور للميول الراهنة طبيعي ولا اكثر ، تطور يبعث اكبر الآمال في استقرار سلام دائم على اساس وطيد من الامبريالية المتداخلة » (الانتر- امبريالية interimperialisme) .

لقد اطلق كاوتسكي اسم الامبريالية الاعلى او ما فوق الامبريالية على ما اسماه هوبسون قبله بثلاث عشرة سنة بالامبريالية المتداخلة او ما بين الامبريالية . وباستثناء ابتداع كلمة جديدة تتمسح بأذيال الحكمة عن طريق استبدال حرف لاتيني بآخر ، يتلخص تقدم الفكرة « العلمية » عند كاوتسكي في مجرد محاولته ان يظهر بمظهر الماركسية ما وصفه هوبسون في الجوهر بانه من نفاق القساوسة الانكليز . فبعد الحرب الانكليزية البويرية كان من الطبيعي تماماً أن توجه هذه الفئة الفائقة الاحترام جل جهودها الى تعزية صغار البرجوازيين والعمال الانكليز الذين قتل عدد كبير منهم في المعارك التي دارت في جنوب افريقيا ودفعوا الضرائب الباهظة لضمان ارباح أكبر للماليين الانكليز . وهل ثمة تعزية افضل من ان يقال ان الامبريالية ليست رديئة لهذا الحد وانها قريبة أن تصبح امبريالية متداخلة (او ما فوق امبريالية) تمكنه ان تضمن السلام الدائم ؟ ومهما كانت حسنة نوايا القساوسة

* «Neue Zeit» ، ٣٠ نيسان (ابريل) سنة ١٩١٥ ، ص ١٤٤ .

الانكليز او نوايا كاوتسكي المعسول فان المعنى الموضوعي ، أي الاجتماعي الحقيقي ، « لنظريته » هو واحد لا غير : منتهى الرجعية في تعزية الجماهير بآمال عن امكان سلام دائم في ظل الرأسمالية عن طريق تحويل الانظار عن تناقضات العصر الحادة وقضاياه الشائكة وتوجيه الانظار الى آمال خلب عن اقتراب « امبريالية عليا » جديدة موهومة . ان نظرية كاوتسكي « الماركسية » لا تتضمن شيئاً على الاطلاق اللهم الا خداع الجماهير .

وفي الحقيقة ، حسب المرء أن يقارن بوضوح بين الوقائع التي يعرفها الجميع والتي لا تقبل الجدال لكيما يقتنع بمدى بطلان الآمال التي يحاول كاوتسكي أن يوهم بها العمال الالمان (وعمال جميع البلدان) . فلنأخذ الهند والهند الصينية والصين . من المعروف أن هذه البلدان الثلاثة المستعمرة وشبه المستعمرة التي يبلغ عدد سكانها ستمئة او سبعمئة مليون نسمة تتعرض للاستثمار من قبل الرأسمال المالي في عدد من الدول الامبريالية : انكلترا ، فرنسا ، اليابان ، الولايات المتحدة والخ .. فلنفترض أن هذه البلدان الامبريالية تؤلف الاحلاف بعضها ضد بعض بقصد صيانة او توسيع ممتلكاتها ومصالحها و« مناطق نفوذها » في هذه الدول الاسيوية المذكورة . وستكون هذه الاحلاف « امبريالية متداخلة » او « امبريالية عليا » . ولنفترض أن جميع الدول الامبريالية تؤلف حلفاً لاقتسام البلدان الاسيوية المذكورة بطريق « سلمي» . وسيكون ذلك « الرأسمال المالي الموحد » . وثمة في تاريخ القرن العشرين أمثلة واقعية على مثل هذا الحلف ، مثلا ، في علاقات الدول ازاء الصين (١٦) . نتساءل ، هل من « المعقول » أن يفترض في ظرف بقاء الرأسمالية (وهو بالضبط الظرف الذي يفترضه كاوتسكي)

ان تكون هذه الاحلاف لآجال غير قصيرة ؟ وان تزيل الاحتكاكات والنزاعات والصراع بجميع الاشكال الممكنة ؟

وما ان يطرح السؤال بوضوح حتى يظهر ان الجواب لا يمكن أن يكون الا سلبياً . لأن من غير المعقول في ظل الرأسمالية أن يكون هناك أساس لتقسيم مناطق النفوذ والمصالح والمستعمرات والخ . غير حساب قوة المشتركين في التقسيم ، قوتهم الاقتصادية العامة والمالية والعسكرية وهلم جراً . بيد ان القوة تتغير بصورة متفاوتة لدى هؤلاء المشتركين في التقسيم ، لان تطور كل من المشاريع والتروستات وفروع الصناعة والبلدان يستحيل أن يكون متساوياً في ظل الرأسمالية . منذ نصف قرن كانت ألمانيا أمراً تافها اذا قورنت قوتها الرأسمالية بقوة انكلترا في ذلك العهد ؛ وكذلك اليابان بالمقارنة مع روسيا . فهل « من المعقول » أن نتصور أن تناسب القوى بين الدول الامبريالية سيبقى دون تغير بعد عقد أو آخر من السنين ؟ لا يمكن تصور ذلك على الاطلاق .

ولذا فان احلاف « الامبريالية المتداخلة » او « الامبريالية العليا » ، كيفما كان شكل عقد هذه الاحلاف بشكل ائتلاف امبريالي ضد ائتلاف امبريالي آخر ، او بشكل حلف عام بين جميع الدول الامبريالية ، ليست على التأكيد — في الواقع الرأسمالي ، لا في الاوهام البرجوازية الصغيرة الحقيرة التي تبتدعها مخيلات القساوسة الانكليز او « الماركسي » الالماني كاوتسكي — الا « فترات تنفس » بين الحروب . ان الاحلاف السلمية تحضر الحروب وتنشأ بدورها عن الحروب ، مشترطة بعضها بعضاً ومكونة تغير اشكال الصراع السلمي وغير السلمي على أساس صعيد واحد لا يتغير هو صلات وعلاقات الاقتصاد

العالمي الامبريالية والسياسة العالمية . اما كاوتسكي المتحذلق ، فلكيما يطمئن العمال ويوفق بينهم وبين الاشتراكيين-الشوفينيين الذين انتقلوا الى جانب البرجوازية ، يفصل من سلسلة بعينها حلقة عن أخرى ، يفصل حلف جميع الدول السلمي الراهن (الامبريالي الاعلى وان شئت الامبريالي اعلى الاعلى) القائم لـ« تهدئة » الصين (تذكروا قمع انتفاضة البوكسر (١٧)) عن النزاع غير السلمي غداً والذي يهيئ لبعد غد مرة اخرى حلفاً عاماً « سلمياً » لاقتسام ، لنقل مثلا ، تركيا والخ . ، الخ . . بدلا من الصلة الحية بين مراحل السلام الامبريالي ومراحل الحروب الامبريالية يقدم كاوتسكي للعمال وهماً ميتاً ليوفق بينهم وبين زعمائهم الموتى .

في مقدمة كتابه « تاريخ الديبلوماسية في تطور اوروبا العالمي » يشير الاميركي هيل الى المراحل التالية في تاريخ الديبلوماسية الحديث : ١) عصر الثورة ؛ ٢) الحركة الدستورية ؛ ٣) عصر « الامبريالية التجارية » * في أيامنا . وثمة كاتب يقسم تاريخ « السياسة العالمية » التي مارستها بريطانيا العظمى من سنة ١٨٧٠ الى اربع مراحل : ١) الاسيوية الاولى (مقاومة تقدم روسيا في آسيا الوسطى في اتجاه الهند) ؛ ٢) الافريقية (سنوات ١٨٨٥ — ١٩٠٢ على وجه التقريب) — الصراع مع فرنسا من أجل اقتسام افريقيا (« فاشوده » سنة ١٨٩٨ — الحرب مع فرنسا قاب قوسين او ادنى) ؛ ٣) الأسيوية الثانية (المعاهدة مع اليابان ضد روسيا) و٤) « الاوروبية » ، ضد المانيا في الدرجة

* David Jayne Hill. «A History of the Diplomacy in the international development of Europe», vol. I, p. X (دأفيد جين هيل . « تاريخ الديبلوماسية في تطور اوروبا العالمي » ، مجلد ١ ، ص ١٠ . الناشر) .

الاولى * . ومنذ سنة ١٩٠٥ كتب ريسر « الشخصية » المعروفة في عالم البنوك قائلا : « المناوشات السياسية بين الطلائع تجري على الصعيد المالي » ، مبيناً بذلك كيف حضر الرأسمال المالي الفرنسي العامل في ايطاليا الحلف السياسي بين البلدين وكيف اشتد الصراع بين المانيا وانكلترا من أجل ايران والصراع بين جميع الرساميل الاوروبية من أجل تقديم القروض للصين والخ .. وها هو حياً واقع احلاف « الامبريالية العليا » السلمية في صلتها الوثقى بالنزاعات الامبريالية العادية .

ان طمس كاوتسكي لأعمق تناقضات الامبريالية ، الأمر الذي يؤول حتماً الى طلي الامبريالية بالاصباغ ، بترك اثره كذلك على انتقاد هذا الكاتب لخصائص الامبريالية السياسية . الامبريالية هي عهد الرأسمال المالي والاحتكارات التي تحمل في كل مكان النزعة الى السيطرة ، لا الى الحرية . ونتائج هذه النزعة هي الرجعية على طول الخط في ظل جميع النظم السياسية وتفاقم التناقضات لاقصى حد كذلك في هذا الحقل . يشتد بوجه خاص كذلك الظلم القومي والميل الى الالحاق ، أي الاعتداء على الاستقلال الوطني (ذلك لان الالحاق ليس الا الاعتداء على حق الأمم في تقرير مصائرها) . ويشير هيلفيردينغ ، وهو على حق ، الى الصلة بين الامبريالية واشتداد الظلم القومي بقوله : « اما فيما يخص البلدان المكتشفة حديثاً فان الرأسمال المصدر يشدد فيها التناقضات ويثير ضد الدخلاء مقاومة تشتد على الدوام من جانب الشعوب التي يستيقظ وعيها الواطني ؛ وبامكان هذه المقاومة ان تتحول بسهولة الى تدابير خطرة موجهة ضد الرأسمال

* Schilder، المؤلف المذكور، ص ١٧٨.

الاجنبي . يشمل الانقلاب جذور العلاقات الاجتماعية القديمة ؛ تنهار العزلة الزراعية التي استمرت الوف السنين لدى هذه « الامم الموضوعة خارج التاريخ » ، وتجذب هذه الامم الى لجة الرأسمالية . والرأسمالية نفسها تقدم للمستعبدين شيئاً فشيئاً الوسائل والاساليب للتحرر . فيضعون نصب اعينهم ذلك الهدف الذي كانت ترى فيه الامم الاوروبية فيما مضى الهدف الاسمى ، اي انشاء دولة قومية موحدة باعتبارها وسيلة للحرية الاقتصادية والثقافية . وهذه الحركة الطامحة الى الاستقلال تهدد الرأسمال الاوروبي في اهم ميادين الاستثمار التي تبشر بأزهى الآمال ؛ ولا يستطيع الرأسمال الاوروبي الاحتفاظ بسيطرته الا بزيادة قواته العسكرية بصورة دائمة » * .

وينبغي ان نضيف الى ذلك ان الامبريالية يفضي الى الالحاق والى تفاقم الظلم القومي ؛ وبالتالي الى اشتداد المقاومة ليس فقط في البلدان المكتشفة حديثاً، بل كذلك في القديمة . ان كاوتسكي ، اذ ينكر تشديد الامبريالية للرجعية السياسية يحجب مسألة غدت في منتهى الاهمية ، هي مسألة استحالة الوحدة مع الانتهازيين في عهد الامبريالية . وهو ، اذ يعارض الالحاق ، يعطي حججه الشكل الاقل اساءة للانتهازيين والذي يتقبلونه باكبر سهولة . وهو يتوجه مباشرة الى القراء الالمان ويطمس مع ذلك الأمر الأهم ، مسألة الساعة ، مثلا ، ان الالزاس واللورين قد الحقتا بالمانيا . ولنبين قيمة هذا « الاتجاه في تفكير » كاوتسكي نضرب المثل التالي . فلنفترض أن يابانياً يشجب الحاق الاميركان للفيليبين . نتساءل : هل ثمة كثيرون يصدقون ان

* « الرأسمال المالي » ، ص ٤٨٧ .

ذلك ناشئ عن عدائه للالحاق بوجه عام، لا عن رغبته في ان يلحق الفيليبين هو نفسه ؟ أو لسنا مضطرين الى الاعتراف بأن « نضال » الياباني ضد الالحاق لا يمكن أن يعتبر نزيهاً وشريفاً من الناحية السياسية الا في حالة ما اذا وقف ضد الحاق اليابان لكوريا، الا في حالة ما اذا طالب لكوريا بحرية الانفصال عن اليابان ؟

ان تحليل كاوتسكي للامبريالية من الناحية النظرية وانتقاده لها من الناحية الاقتصادية وكذلك السياسية هما مشبعان برمتهما بروح تتجافى مع الماركسية كل التجافي ، بروح طمس وتخفيف أهم التناقضات والسعي مهما كلف الامر الى الابقاء على الوحدة المتداعية مع الانتهازية في حركة العمال الاوروبية .

١٠ . مكان الامبريالية في التاريخ

لقد رأينا ان الامبريالية ، من حيث كنهها الاقتصادي ، هي الرأسمالية الاحتكارية . وهذا ما يحدد بحد ذاته مكان الامبريالية في التاريخ لآن الاحتكار الذي نشأ على صعيد المزاحمة الحرة ومن المزاحمة الحرة بالضبط هو انتقال من النظام الرأسمالي الى نظام اقتصادي اجتماعي اعلى . وينبغي ان نشير بوجه خاص الى انواع الاحتكار الرئيسية الاربعة او الى اربعة مظاهر رئيسية للرأسمالية الاحتكارية تميز العهد الذي نحن بصدده.

اولا ، نشأ الاحتكار عن تمركز الانتاج البالغ درجة عالية جداً في تطوره . وهو اتحادات الرأسماليين الاحتكارية ــ الكارتيلات ، السينديكات والتروستات . وقد رأينا الدور الجسيم الذي تلعبه في الحياة

الاقتصادية الراهنة . وفي مستهل القرن العشرين وطدت تفوقها التام في البلدان الراقية . واذا كانت البلدان ذات الرسوم الجمركية الوقائية المرتفعة (المانيا ، اميركا) هي التي خطت الخطوات الاولى في طريق تنظيم الكارتيلات ، فان انكلترا التي يسودها نظام التجارة الحرة قد اظهرت بعد قليل وقت الواقع الرئيسي نفسه : نشأة الاحتكارات عن تمركز الانتاج .

ثانياً ، ساقت الاحتكارات الى تسريع الاستيلاء على اهم مصادر الخامات ، ولا سيما خامات الصناعات الرئيسية في المجتمع الرأسمالي والتي بلغ فيها تنظيم الكارتيلات حده الاقصى كصناعات الفحم الحجري وتكييف الحديد . واحتكار حيازة أهم مصادر المواد الخام قد زاد سلطة الرأسمال الضخم لدرجة هائلة وازّم التناقضات بين الصناعة المنظمة في الكارتيلات وغير المنظمة في الكارتيلات .

ثالثاً ، نشأ الاحتكار عن البنوك . وقد تحولت البنوك من مؤسسات وسيطة متواضعة الى محتكر للرأسمال المالي . فثمة ثلاثة او خمسة بنوك ضخمة لاية أمة من الأمم الرأسمالية الراقية قد حققت « الاتحاد الشخصي » بين الرأسمال الصناعي والرأسمال البنكي وركزت في ايديها التصرف بالمليارات العديدة التي تؤلف القسم الأكبر من الرساميل والمداخيل النقدية في بلاد باكملها . والطغمة المالية التي غطت بشبكة كثيفة من علاقات التبعية جميع ما في المجتمع البرجوازي المعاصر من مؤسسات اقتصادية وسياسية دون استثناء هي أبرز ظاهرة لهذا الاحتكار .

رابعاً ، نشأ الاحتكار عن سياسة حيازة المستعمرات . فالرأسمال المالي قد اضاف الى بواعث السياسة الامبريالية ـ الى البواعث

« القديمة » العديدة ـ الصراع من أجل مصادر الخامات ، من أجل تصدير الرساميل ، من اجل « مناطق النفوذ » ـ اي مناطق الصفقات الرابحة والامتيازات والارباح الاحتكارية وهلم جراً ـ واخيراً من اجل الاقاليم الاقتصادية بوجه عام . فحينما كانت مستعمرات الدول الاوروبية تشغل مثلا عشر افريقيا كما كان الحال في سنة ١٨٧٦ ، كان بامكان سياسة الاستيلاء على المستعمرات أن تنطور بطريق غير احتكاري ، بطريق ، ان امكن القول ، « الاستيلاء الحر» على الاراضي . ولكن عندما تم الاستيلاء على تسعة اعشار افريقيا (حوالى سنة ١٩٠٠) ، عندما تم اقتسام العالم برمته ، حل بالضرورة عهد احتكار حيازة المستعمرات وبالتالي عهد احتدام اشد الصراع من أجل اقتسام العالم واعادة اقتسامه .

يعلم الجميع الى أي مدى شددت الرأسمالية الاحتكارية جميع تناقضات الرأسمالية . حسبنا أن نشير الى غلاء المعيشة والى جور الكارتيلات . وتفاقم التناقضات هذا هو القوة المحركة الاشد بأساً في المرحلة التاريخية الانتقالية التي بدأت منذ احرز الرأسمال المالي العالمي الانتصار التام .

ان الا حتكارات والطغمة المالية والنزوع الى السيطرة بدلاً من النزوع الى الحرية ، واستثمار عدد متزايد من الامم الصغيرة او الضعيفة من قبل قبضة صغيرة من الأمم الغنية او القوية ـ كل ذلك قد خلق السمات المميزة للامبريالية والتي تحمل على وصفها بأنها الرأسمالية الطفيلية او المتفسخة . ويظهر ببروز مشتد ميل الامبريالية الى انشاء « الدولة صاحبة المداخيل » ، الدولة المرابية التي تعيش برجوازيتها اكثر فأكثر من تصدير الرساميل و « قص الكوبونات » . ومن الخطأ

الظن أن هذا الميل الى التعفن ينفي نمو الرأسمالية بسرعة ؛ لا . ان هذا الفرع من فروع الصناعة ، هذه الفئة من فئات البرجوازية ، هذه البلاد او تلك تظهر في عهد الامبريالية بقوة كبيرة لهذا الحد او ذاك تارة هذا الاتجاه وتارة الاتجاه الآخر . وبالاجمال تنمو الرأسمالية بسرعة اكبر جداً من السرعة السابقة ؛ انها تنمو ، ولكن هذا النمو لا يغدو بوجه عام أكثر تفاوتاً وحسب ؛ فهذا التفاوت يتجلى كذلك بوجه خاص في تعفن البلدان الاقوى بالرساميل (انكلترا) .

وبصدد التطور الاقتصادي السريع في المانيا يقول ريسر ، واضع دراسة عن البنوك الألمانية الكبرى : « ان التقدم الذي لم يكن بطيئاً جداً في العهد الماضي (سنوات ١٨٤٨ — ١٨٧٠) هو بالقياس لسرعة تطور اقتصاد المانيا برمته ولا سيما بنوكها في هذا العهد (سنوات ١٨٧٠ — ١٩٠٥) اشبه بسرعة عربات البريد في العصر الغابر السعيد بالقياس لسرعة السيارة الحديثة التي تخترق الطرقات بشكل يعرض للخطر الراجل الغافل وركابها انفسهم » . والرأسمال المالي هذا الذي نما بهذه السرعة الخارقة لا يأنف بدوره ، على وجه الدقة لانه نما بهذه السرعة ، من الانتقال الى حيازة « أهدأ » للمستعمرات التي ينبغي انتزاعها ، من الامم الأكثر ثراء ، ليس بالطريق السلمي وحده . اما الولايات المتحدة فقد سار فيها التطور الاقتصادي خلال العقود الاخيرة من السنين بسرعة اكبر منها في المانيا ، وبسبب ذلك بالضبط برزت امارات الطفيلية في الرأسمالية الاميركية الحديثة بوضوح خاص . ومن الجهة الاخرى ، ان المقارنة مثلا بين البرجوازية الاميركية الجمهورية والبرجوازية الملكية اليابانية او الالمانية تظهر أن هذا الفرق السياسي الهائل يضعف لاقصى حد في عهد الامبريالية ، — لا لانه كان بوجه

عام قليل الاهمية ، بل لان القضية في جميع هذه الحالات قضية برجوازية تتسم بسمات طفيلية واضحة .

ان الارباح الاحتكارية الفاحشة التي يبتزها رأسماليو فرع من فروع صناعية عديدة ، بلد من بلدان كثيرة والخ . تمكنهم اقتصادياً من رشوة فئات معينة من العمال وبصورة موقتة أقلية من العمال كبيرة لحد ما ومن جذبهم الى جانب برجوازية فرع صناعي معين او أمة معينة ضد جميع الآخرين . واشتداد التناحر بين الامم الامبريالية من اجل تقسيم العالم يشدد هذا الميل . وعلى هذه الصورة تنشأ الصلة بين الامبريالية والانتهازية ، هذه الصلة التي بدت في انكلترا قبل البلدان الاخرى واوضح من البلدان الاخرى بسبب ان بعض سمات التطور الامبريالية قد ظهرت فيها قبل البلدان الأخرى بزمن طويل . وهنالك كتاب منهم ، مثلا ، مارتوف يحبون تحاشي واقع الصلة بين الامبريالية والانتهازية في حركة العمال ــ هذا الواقع الذي يبدو اليوم للعيان بوضوح خاص ــ عن طريق عبارات « متفائلة لاكتها الالسن » (على طريقة كاوتسكي وهويسمانس) من هذا النوع : ان قضية خصوم الرأسمالية تكون في حالة تدعو للقنوط فيما لوكانت الرأسمالية المتقدمة تؤدي الى تقوية الانتهازية او فيما اذا كان العمال الذين ينالون اعلى الاجور يميلون الى الانتهازية ، وهلم جراً . لا ينبغي أن ننخدع فيما يخص معنى هذا « التفاؤل » ــ اذ أنه تفاؤل ازاء الانتهازية ، اذ انه تفاؤل من شأنه تغطية الانتهازية . والواقع ان نمو الانتهازية ، بهذه السرعة الكبرى وبهذه الصفة القبيحة للغاية ليس قطعاً بضمان لانتصارها بصورة وطيدة كما ان سرعة نضوج البثور الخبيثة في الجسم السليم تعجل انفجارها فقط وتخليص الجسم منها . وأخطر ما في الامر هم الناس الذين لا

يريدون أن يفهموا ان النضال ضد الامبريالية ، اذا لم يقترن اقتراناً وثيقاً بالنضال ضد الانتهازية ، يكون عبارة فارغة وكاذبة .

من كل ما قلناه فيما تقدم عن طبيعة الامبريالية الاقتصادية يستنتج انه لا بد من وصفها بانها رأسمالية انتقالية او ، بالاصح ، محتضرة . وما هو في غاية الدلالة بهذا الصدد واقع ان كلمات « التشابك » و « انعدام العزلة » والخ . هي كلمات يكثر استعمالها الاقتصاديون البرجوازيون في وصفهم للرأسمالية الحديثة ؛ البنوك هي « من حيث مهامها ومن حيث تطورها ، مؤسسات لا تتسم بطابع اقتصادي فردي صرف ، بل هي تخرج شيئاً فشيئاً من ميدان التوجيه الاقتصادي ذي الطابع الفردي الصرف » . وريسر نفسه هذا الذي تعود اليه هذه الكلمات الاخيرة ، يعلن بمنتهى الجد ان « نبوءة » الماركسيين بشأن « اكتساب الصفة الاجتماعية » « لم تتحقق » !

فماذا تعني اذن كلمة « التشابك » هذه ؟ انها لا ترى غير السمة الابرز في السير الجاري على مرأى منا . انها تظهر ان الباحث يعدد بعض الشجرات دون ان يرى الغابة . انها تنسخ بذلة ما هو ظاهري وصدفي وما هو ذو صفة فوضوية . وهي تكشف في الباحث شخصاً سحقته المادة الخام وعاجزاً تماماً عن تبين كنهها واهميتها . تملك الاسهم وعلاقات المالكين الفرديين « تتشابك بصورة صدفية » . ولكن ما يختفي في بطانة هذا التشابك ، ما يكون أساسه ، هو تغيرات علاقات الانتاج الاجتماعية . فعندما يصبح مشروع كبير هائلا وينظم ، بصورة منهاجية على أساس حساب دقيق للمعلومات العديدة ، تقديم $\frac{٢}{٣}$ او $\frac{٣}{٤}$ كامل المواد الخام الضرورية لعشرات الملايين من السكان ؛ وعندما يتم بصورة منظمة نقل هذه الخامات

الى أماكن الانتاج الاحسن ملاءمة والتي يبعد بعضها عن بعض احياناً مئات والوف الفراسخ ، عندما يشرف مركز واحد على جميع المراحل المتتابعة في تكييف الخامات بما في ذلك الحصول على جملة من مختلف اصناف المنتوجات الجاهزة ، وعندما يتم حسب برنامج واحد توزيع هذه المنتوجات الجاهزة بين عشرات ومئات الملايين من المستهلكين (تصريف « تروست الكاز» الاميركي للكاز في اميركا وفي المانيا) ، - عندئذ يصبح من الواضح اننا ازاء اكتساب الانتاج للصفة الاجتماعية ، لا ازاء مجرد « تشابك » ، وأن علاقات الاقتصاد الخاص والملكية الخاصة تؤلف غلافاً غدا لا يتلاءم مع المحتوى ومن شأنه أن يتعفن لا محالة اذا ما أجلت ازالته بصورة مصطنعة ويمكنه أن يبقى في حالة التعفن زمناً طويلاً نسبياً (في أسوأ الحالات - في حالة ما اذا طال امد الاستشفاء من البثور الانتهازية) ، ولكنه مع ذلك سيزول لا محالة .

ان الحمس المعجب بالامبريالية الألمانية ، شولزه-غفيرنيتز يهتف :

« واذا كانت ادارة البنوك الالمانية قد وضعت في نهاية الامر بين ايدي دزينة من الاشخاص، فقد غدا نشاطهم منذ الآن اهم ، من وجهة نظر المصلحة العامة ، من نشاط أكثرية وزراء الدولة » (ومن الأفضل هنا نسيان « تشابك » الصيارفة والوزراء والصناعيين وأصحاب المداخيل ...) ... « واذا ما تصورنا أن ميول التطور التي رأيناها قد بلغت مداها ، يكون الحاصل : رأسمال الامة النقدي موحد في البنوك ؛ والبنوك مرتبطة فيما بينها في كارتيل ؛ رأسمال الامة الباحث عن توظيف يتخذ شكل اوراق مالية . عندئذ تتحقق الكلمات العبقرية التي قالها

سان سيمون : « ان فوضى الانتاج الراهنة التي تتلاءم مع واقع كون العلاقات الاقتصادية تتطور بدون ضابط وحيد الشكل ينبغي أن تتخلى عن مكانها لتنظيم الانتاج . ولن يوجه الانتاج اصحاب اعمال منعزلون ومستقلون بعضهم عن بعض ويجهلون حاجات الناس الاقتصادية ، بل سيناط بمؤسسة اجتماعية معينة . ان الهيئة الادارية المركزية التي تستطيع أن ترى من وجهة نظر أعلى منطقة الاقصاد الاجتماعي الواسعة ستديره بالشكل المفيد للمجتمع بأكمله وستضع وسائل الانتاج بين الايدي الكفوء وستسهر بوجه خاص على الانسجام الدائم بين الانتاج والاستهلاك . وثمة مؤسسات جعلت من مهامها نوعاً من تنظيم العمل الاقتصادي : انها البنوك » . ما زلنا بعيدين عن تحقيق كلمات سان سيمون هذه ، ولكننا نسير في اتجاه تحقيقها : ماركسية تختلف عن التي تصورها ماركس ، ولكنها لا تختلف الا شكلا» * .

انه والحق يقال « دحض » رائع لماركس يعود القهقرى من تحليل ماركس العلمي الدقيق الى حدس سان سيمون الذي ، وان كان حدساً عبقرياً ، الا انه على كل حال حدس لا غير .

كتب في كانون الثاني (يناير) – حزيران (يونيو) سنة ١٩١٦.
طبع لاول مرة ببتروغراد في نيسان (ابريل) سنة ١٩١٧ في كتاب على حدة.

لينين . المؤلفات ، الطبعة الروسية الخامسة ، المجلد ٢٧ ، ص ص ٢٩٩ – ٤٢٦

---

* «Grundriß der Sozialoekonomik», 146 (« أسس الاقتصاد الاجتماعي». الناشر).

ملاحظات

١ – كتاب « الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية » كتبه لينين في النصف الاول من عام ١٩١٦ . وقد شرع لينين يدرس الادب العالمي حول الامبريالية في برن عام ١٩١٥ ، وبدأ يكتب الكتاب في كانون الثاني (يناير) ١٩١٦ . وفي اواخر كانون الثاني من العام نفسه ، انتقل لينين الى زوريخ وواصل العمل في كتابه في مكتبة قضاء زوريخ . ان المقتطفات والمختصرات والملاحظات والجداول التي وضعها لينين من مئات الكتب والمجلات والجرائد والمجموعات الاحصائية الاجنبية تشكل اكثر من ٤٠ ملزمة طباعية . وقد طبعت هذه المواد في عام ١٩٣٩ في مجموعة خاصة اسميت « دفاتر عن الامبريالية » .

في ١٩ حزيران – يونيو (٢ تموز – يوليو) ١٩١٦ انهى لينين العمل وارسل المخطوطة الى دار الطبع « باروس » . ولكن العناصر المنشفية ، القابعة في دار الطبع ، اسقطت من الكتاب الانتقاد الصارم ضد النظريات الانتهازية التي نادى بها كاوتسكي والمناشفة الروس (مارتوف وغيره) . وابدلوا بكلمة لينين « صيرورة » (الرأسمالية الى امبريالية رأسمالية) كلمة « تحول » وبتعبير لينين « الطابع الرجعي » (لنظرية « الامبريالية العليا ») كلمتي « الطابع المتأخر » ، وهكذا دواليك . وقبيل بداية عام ١٩١٧ ، تم طبع الكتاب في دار الطبع « باروس » في بتروغراد بعنوان « الامبريالية احدث مراحل الرأسمالية » .

وحين عاد لينين الى روسيا ، كتب مقدمة للكتاب الذي صدر في ايلول (سبتمبر) ١٩١٧ . – ص ١ .

٢ – صلح بريست-لتيتوفسك عقد بين روسيا السوفييتية وبلدان الكتلة الالمانية (المانيا والنمسا-المجر وبلغاريا وتركيا) في بريست-ليتوفسك في ٣ آذار (مارس) ١٩١٨ . وفي ١٥ آذار ١٩١٨ ، صادق مؤتمر السوفييتات الرابع الاستثنائي لعامة روسيا على معاهدة صلح بريست-ليتوفسك . بعد انتصار الثورة في المانيا التي اسقطت النظام الملكي اعلنت اللجنة التنفيذية المركزية لعامة روسيا في

١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ عن الغاء معاهدة النهب غير العادلة الموقعة في بريست-ليتوفسك . — ص ٨ .

٣ — صلح فرساي ، معاهدة صلح فرساي ، هي المعاهدة الامبريالية التي فرضه الائتلاف الثلاثي على المانيا المهزومة في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨) . وقد وقعت هذه المعاهدة في فرساي (فرنسا) في ٢٨ حزيران (يونيو) سنة ١٩١٩ . — ص ٨ .

٤ — « الويلسونية » — من اسم ويلسون ، رئيس الولايات المتحدة الاميركية في اعوام ١٩١٣ — ١٩٢١ . في السنة الاولى من رئاسته ، اصدر جملة من القوانين (حول ضريبة الدخل التصاعدية ، وقانون مكافحة التروستات وغير ذلك من القوانين) نعتها بصورة تضليلية بعهد « الحرية الجديدة » . وقد كتب لينين يقول ان ويلسون ، معبود البرجوازيين الصغار والمسالمين الذين كانوا يأملون بانه « سينقذ « السلام الاجتماعي » ، ويوفق بين المستثمرين والمستثمرين ، ويحقق الاصلاحات الاجتماعية » (المؤلفات ، الطبعة الخامسة ، المجلد ٤١ ، ص ٢٢٤) .

وقد قنع ويلسون وانصاره لسياسة الخارجية اللصوصية التي كانت تنتهجها الامبريالية الاميركية بقناع من الشعارات والجمل الديماغوجية المنافقة عن « الديموقراطية » و « اتحاد الشعوب » . كتب لينين يقول « ان جمهورية ويلسون الديموقراطية المنصوبة مثالا اعلى قد تكشفت في الواقع شكلاً للامبريالية في اقصى درجات الانفلات والسعير ، شكلاً لاضطهاد وخنق الشعوب الضعيفة والصغيرة في منتهى الصفاقة والوقاحة » (المؤلفات ، الطبعة الخامسة ، المجلد ٣٧ ، ص ص ١٩٢ — ١٩٣) .

ومنذ اولى ايام السلطة السوفييتية ، كان ويلسون واحداً من ملهمي ومنظمي التدخل ضد روسيا السوفييتية . ورغبة في معارضة التأثير العميق الذي كانت تمارسه سياسة الحكومة السوفييتية السلمية بين الجماهير الشعبية في جميع البلدان ، تقدم ويلسون ببرنامج ديماغوجي ، تضليلي صاغه من « ١٤ بنداً » واسماه « برنامج السلام » ، وكان من المتوقع منه ان يكون بمثابة قناع يستر السياسة العدوانية التي تسلكها الولايات المتحدة الاميركية . وقد خلقت الدعاية الاميركية والصحافة البرجوازية الاوروبية لويلسون هالة مناضل من اجل السلام . ولكن نفاق تعابير وجمل ويلسون و « الويلسونيين » البرجوازية الصغيرة

سرعان ما فضحتها السياسة الرجعية المعادية للعمال المتبعة داخل الولايات المتحدة الاميركية ، والسياسة الخارجية العدوانية التي اتبعتها هذه البلاد . — ص ٨ .

٥ – في الطبعة الحالية لا يطبع البيان المذكور . — ص ٩ .

٦ – يقصد لينين اممية برن الثانية التي انشأها في المجلس العام للاحزاب الاشتراكية في برن في شباط (فبراير) ١٩١٩ زعماء الاحزاب الاشتراكية الاوروبية الغربية عوضاً عن الاممية الثانية التي كفت عن الوجود منذ نشوب الحرب العالمية الاولى . وقد اضطلعت اممية برن في الواقع بدور خادمة البرجوازية العالمية . — ص ١٠ .

٧ – « الحزب الاشتراكي-الديموقراطي الالماني المستقل » – حزب وسطي ، انشيء في نيسان (ابريل) ١٩١٧ في المؤتمر التأسيسي في غوتا ، ففي جو النهوض الثوري الذي كان لثورة شباط البرجوازية الديموقراطية في روسيا تأثير كبير في تقويته ، اخذت القيادة الانتهازية للحزب الاشتراكي-الديموقراطي الالماني تفقد اكثر فاكثر ثقة الاعضاء البسطاء . وتخفيفاً لاستياء الجماهير ، وصرفها عن النضال الثوري ودرء نشوء حزب ثوري للطبقة العاملة ، قام زعماء الوسطية بمحاولة لانشاء حزب كهذا يمكن بواسطته ابقاء الجماهير خاضعة لنفوذه . لـ« الحزب الاشتراكي-الديموقراطي الالماني المستقل ان يصبح حزباً كهذا . تحت قناع من التعابير والجمل الوسطية ، روج «المستقلون» لفكرة « الوحدة » مع الاشتراكيين-الشوفينيين ، وانزلقوا الى حد الامتناع عن خوض النضال الطبقي . وقد تشكل القسم الاساسي من الحزب من المنظمة الكاوتسكية « رابطة العمل » .

انضمت كتلة «سبارتاك» الى الحزب خلال فترة من الوقت ، مع احتفاظها باستقلالها التنظيمي والسياسي ، ومع مواصلتها العمل السري والنضال في سبيل تحرير الجماهير من نفوذ الزعماء الوسطيين . وفي عام ١٩١٨ ، خرج « اتحاد سبارتاك » من « الحزب الاشتراكي-الديموقراطي المستقل » ، وعلى اساسه تشكل الحزب الشيوعي الالماني .

في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٠ ، حدث انشقاق في مؤتمر « الحزب الاشتراكي-الديموقراطي المستقل » في هاله . وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠ ، اتحد قسم ملحوظ من الحزب مع الحزب الشيوعي الالماني . وشكلت العناصر اليمينية حزباً منفرداً واتخذت الاسم القديم : « الحزب

الاشتراكي -الديموقراطي الالماني المستقل » . وكان الحزب موجوداً حتى عام ١٩٢٢ . — ص ١١ .

٨ — السبارتاكيون — منظمة ثورية للاشتراكيين-الديموقراطيين اليساريين الالمان ، تألفت في كانون الثاني (يناير) ١٩١٦ برئاسة كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ وفريدريك مهرينغ وكلارا زيتكين ويوليان مارهليفسكي وايو يوغيهيس (تيشكا) وولهلم بيك . في نيسان (ابريل) ١٩١٥ ، أسس روزا لوكسمبورغ وفريدريك مهرينغ مجلة « Die Internationale » (« دي انترناسيوناله » ، « الاممية ») التي رصت حولها القسم الاساسي من الاشتراكيين-الديموقراطيين اليساريين الالمان . علاوة على المناشير السرية الصادرة في عام ١٩١٥ اخذت جماعة « الانترناسيونال » تصدر ابتداء من عام ١٩١٦ وتوزع سراً « الرسائل السياسية » بتوقيع « سبارتاك » (صدرت بانتظام حتى تشرين الاول — اكتوبر ١٩١٨) ، واخذت جماعة « انترناسيونال » تتسمى بكتلة « سبارتاك » . قام السبارتاكيون بدعاية ثورية بين الجماهير ونظموا اعمالاً ونضالات جماهيرية معادية للحرب ، وقادوا الاضرابات ، وفضحوا طابع الحرب العالمية الامبريالي ، وخيانة زعماء الاشتراكية-الديموقراطية الانتهازيين . ولكن السبارتاكيين اقترفوا اخطاء جدية في قضايا النظرية والسياسة : فقد انكروا امكانية حروب التحرر الوطني في عصر الامبريالية ، ولم يشغلوا موقفاً منسجماً دائباً في مسألة شعار تحويل الحرب الامبريالية الى حرب اهلية ، واستصغروا دور الحزب البروليتاري بوصفه طليعة الطبقة العاملة ، واستصغروا شأن الفلاحين بوصفهم حلفاء البروليتاريا ، وخافوا من القطيعة التامة مع الانتهازيين . انتقد لينين غير مرة اخطاء الاشتراكيين-الديموقراطيين الالمان هذه .

وفي نيسان (ابريل) سنة ١٩١٧ ، انضم السبارتاكيون الى « الحزب الاشتراكي -الديموقراطي الالماني المستقل » الوسطي ، مع احتفاظهم باستقلالهم التنظيمي . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) شكل السبارتاكيون في سياق الثورة في المانيا « اتحاد سبارتاك » وانفصلوا عن « المستقلين » بعد نشر برنامجبهم في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩١٨ . وفي ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٨ — اول كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ أسس السبارتاكيون الحزب الشيوعي الالماني . — ص ١١ .

٩ — الفرساليون — ألد اعداء كومونة باريس عام ١٨٧١ ، انصار الحكومة البرجوازية الفرنسية المعادية للثورة ، التي تألفت برئاسة تيير في فرساي بعد انتصار الكومونة . عند قمع كومونة باريس ، نكل الفرساليون بالكومونيين بقساوة لا سابق لها . بعد عام ١٨٧١ ، امست كلمة « فرساليون » مرادفاً للثورة المعاكسة المسعورة الوحشية . — ص ١٢ .

١٠ — المقصود هنا القرار الذي اتخذه في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩١٢ مؤتمر خيمنيتس للاشتراكية-الديموقراطية الالمانية في مسألة الامبريالية وموقف الاشتراكيين من الحرب . وقد شجب القرار السياسة الامبريالية واشار الى اهمية النضال في سبيل السلام : « ان مؤتمر الحزب يعلن عن عزمه الراسخ على بذل كل ما في وسعه من اجل اقامة التعاون بين الامم وصيانة السلام . وهو يطالب بان يصار عن طريق الاتفاقات الدولية الى وضع حد للسباق المسعور في حقل التسلح ، الذي يهدد السلام ويقود البشرية بخطوات سريعة الى كارثة رهيبة للغاية ... ان مؤتمر الحزب يأمل في ان يبذل اعضاء الحزب جميع قواهم بلا كلل ... لأجل النضال بعزيمة مشتدة ضد الامبريالية حتى الاطاحة بها » . («Handbuch der sozialdemokratischen Parteitage von 1910 bis 1913», München, 1917, S. 243—244). — ص ١٤ .

١١ — في الطبعة الحالية تنشر مراجع المؤلف وملاحظاته في آخر الصفحات . — ص ١٤ .

١٢ — افلاس البورصة وقع في النصف الاول من عام ١٨٧٣ اولاً في النمسا-المجر ثم في المانيا وغيرهما من البلدان . في مستهل السبعينيات ، اكتسب توسع التسليف والغرونديرية (من الكلمة الالمانية « Gründer » : مؤسس) ، والمضاربة في البورصة مقاييس لا سابق لها . وقد ظلت المضاربة في البورصة تشتد في مرحلة كانت فيها علائم جلية على الازمة الاقتصادية العالمية المتفاقمة قد تبدت في الصناعة وفي التجارة . انفجرت الكارثة في ٩ ايار (مايو) ١٨٧٣ في بورصة فيينا . وفي سياق ٢٤ ساعة ، هبطت اسعار الاسهم مئات الملايين . وكان عدد المفلسين هائلاً . وتدفقت موجة كارثة البورصة الى المانيا . كتب انجلس يقول : « ان ما جرى في باريس في عام ١٨٦٧ وما جرى احياناً كثيرة في لندن ونيويورك ، لم يلبث ان جرى في برلين في عام ١٨٧٣ : فان المضاربة التي تجاوزت كل حد قد انتهت بالافلاس الشامل . وقد افلست الشركات

بالمئات . واصبح من المستحيل بيع اسهم الشركات التي صُمدت . كانت الهزيمة كاملة على طول الخط » . (كارل ماركس وفريدريك انجلس . المؤلفات ، الطبعة الروسية الثانية ، المجلد ١٩ ، ص ١٧٨) . — ص ٤٨ .

١٣ – فضائح غروندير (« Gründer » كلمة المانية تعني : مؤسس) جرت في مرحلة نمو تأسيس الشركات المساهمة نموا شديداً في مستهل السنوات السبعين من القرن التاسع عشر في المانيا . ان نمو « الغروندير ية » قد رافقته احتيالات من جانب رجال الاعمال البرجوازيين الراكضين وراء زيادة ثرواتهم ، ومضاربات ضارية على الارض وعلى السندات في البورصة . — ص ٤٨ .

١٤ – يقصد لينين بليخانوف . — ص ٦٢ .

١٥ – باناما الفرنسية – تعبير ، أنبثق في فرنسا في سنتي ١٨٩٢ – ١٨٩٣ بالارتباط مع افتضاح التجاوزات الهائلة في استعمال السلطة ، وارتشاء ساسة الدولة والموظفين والجرائد ممن اشترتهم الشركة الفرنسية لشق قناة باناما. — ص ٧٥ .

١٦ – يقصد لينين ما يسمى « البروتوكول النهائي » الموقع في ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٠١ بين الدول الامبريالية (بريطانيا والنمسا-المجر وبلجيكا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان وروسيا وهولندا واسبانيا والولايات المتحدة الاميركية) والصين نتيجة لقمع انتفاضة البوكسر في اعوام ١٨٩٩ – ١٩٠١ . وقد نال الرأسمال الاجنبي تسهيلات جديدة لاستثمار الصين ونهبها . — ص ١٥٦ .

١٧ – انتفاضة البوكسر (وبالاصح : ايخيتوان) – انتفاضة شعبية ضد الامبريالية في الصين في سنوات ١٨٩٩ – ١٩٠١ قامت بها جمعية « اي – خي – تسوان » (« القبضة من اجل العدالة والوئام ») التي اسميت فيما بعد « اي – خي – توان » . تعرضت الانتفاضة للقمع الضاري من جانب فيلق الدول الامبريالية التأديبي الموحد برئاسة الجنرال الالماني فالديرزي . ففي قمع الانتفاضة اشترك الامبرياليون الالمان واليابانيون والانجليز والاميركيون والروس . وفي ١٩٠١ اضطرت الصين الى التوقيع على ما يسمى « البروتوكول النهائي » الذي فرض على الصين جزية هائلة فتحولت الصين الى نصف مستعمرة للامبريالية الاجنبية . — ص ١٥٨ .

محتويات

مقدمة ٣
مقدمة للطبعتين الفرنسية والالمانية ٥
١ . . . . ٥
٢ . . . . ٦
٣ . . . . ٨
٤ . . . . ٩
٥ . . . . ١١
١ . تمركز الانتاج والاحتكارات ١٤
٢ . البنوك ودورها الجديد ٣٥
٣ . الرأسمال المالي والطغمة المالية ٥٩
٤ . تصدير الرأسمال ٧٩
٥ . تقسيم العالم بين اتحادات الرأسماليين ٨٧
٦ . تقسيم العالم بين الدول الكبرى ٩٨
٧ . الامبريالية مرحلة خاصة في الرأسمالية ١١٤
٨ . طفيلية الرأسمالية وتعفنها ١٣٠
٩ . انتقاد الامبريالية ١٤٣
١٠ . مكان الامبريالية في التاريخ ١٦١
ملاحظات ١٦٩

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب ، وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ٢١
موسكو – الاتحاد السوفييتي

تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨٣	٥ من اسفل	Greorges	Georges
١٤٣	١٥	شد صيني	سد صيني
١٦٩	٥ من اسفل	بريست - لتتوفسك	بريست - ليتوفسك
١٧١	١٥—١٦	بمحاولة لانشاء حزب كهذا يمكن بواسطته ابقاء الجماهير خاضعة لنفوذه. ا «الحزب الاشتراكي - الديموقراطي الالماني المستقل ان يصبح حزبا كهذا.	بمحاولة لانشاء حزب يمكن بواسطته ابقاء الجماهير خاضعة لنفوذهم. وكان من المقصود ان يكون «الحزب الاشتراكي - الديموقراطي الالماني المستقل» حزبا كهذا.

Зак. 1764.

В. И. ЛЕНИН

ИМПЕРИАЛИЗМ,
КАК ВЫСШАЯ СТАДИЯ КАПИТАЛИЗМА

На арабском языке

